

الباب الثالث : العرب والعالم

(١)

أيهما أخطر على العالم العربي

إيران أم إسرائيل

لوحظ أن بعض التعليقات العربية على الأزمة النووية الإيرانية أنها تحزر من مخاطر الطموحات النووية الإيرانية على العالم العربي وخاصة منطقة الخليج ، فيما عمدت تعليقات أخرى إلى المقارنة بين الخطر الإيراني والخطر الإسرائيلي، وخلصت صراحة إلى أن إسرائيل لا تمثل خطورة على العالم العربي بسلاحها النووي، بينما إيران هي الأخطر، وحثتها في ذلك هي نفس الحجة الأمريكية، وهي أن إسرائيل نظام يتسم بالرصانة، ولا يمكن أن يستخدم هذه الأسلحة، بينما نظام إيران الإسلامي متطرف ويمكن أن يهدد المنطقة بهذه الأسلحة.

ويلاحظ أن المقارنة بين إيران وإسرائيل في هذا السياق تقتض أن إيران تحوز أسلحة نووية مثل إسرائيل، وهو أمر نفته إيران وقررتَه الوكالة الدولية ومراكز الأبحاث النووية العالمية. وإذا كان بعض الذين يرون إيران أخطر من إسرائيل خلال الأزمة النووية يتخذون هذا الموقف انسجاما مع الموقف الأمريكي، فإن بعض الكتابات الثقافية العربية قد جعلت إيران مساوية لإسرائيل في خطرها على المنطقة العربية، وكان ذلك خلال الحرب العراقية الإيرانية، وهو خطر أكدته بغداد حينذاك حتى تجند العالم العربي ضد إيران، خاصة وأن بغداد كانت ترى أنها رأس الحربة العربية والدولية لمهاجمة إيران. وكان هذا الخط يرضي واشنطن وتشجع عليه، لأنه يؤدي إلى تخفيف الكراهية العربية لإسرائيل وتوزيع الكراهية على إيران أيضا. وبعد غزو العراق للكويت إلترمت واشنطن خطأ مدروسا يقضي بالقول بأن الأمن القومي العربي لم يمنع غزو العراق للكويت بل إن هذا الغزو قد تم باسم العروبة، مما يعني أن العروبة أصبحت خطرا على الدول العربية نفسها، كما كانت بالأمس خطرا على الدول المجاورة عندما قام صدام حسين بحجة حماية البوابة الشرقية للعالم العربي بغزو إيران. ثم تقدم هذا الخط خطوة أخرى وهي أن الخطر ليس إسرائيل، وإنما يكمن الخطر في العراق وإيران ولذلك فإن احتواء

واشنطن لكليهما ضمن سياسة الاحتواء المزدوج هو خير ضمان للدفاع عن دول الخليج. ومؤدى هذا الخط أن الأمن القومي العربي القائم على قدرة العالم العربي على ضمان أمن أعضائه، وأن هذا الأمن يعتبر إسرائيل هي المهدد له، قد انتهى، كما أنه لم يعد هناك أمن عربي، وإنما لكل دولة أمنها ومهددات مختلفة لأمنها بحيث أصبحت واشنطن هي الحامي لدول الخليج ضد إيران والعراق. وخلال الأزمة النووية الأمريكية الإيرانية ألمح المعلقون إلى أن الخطر الإيراني يتطلب باستمرار الوجود والالتزام الأمريكي بحماية دول الخليج ومواردها النفطية على أساس أن واشنطن وإسرائيل ودول الخليج في خندق واحد، فلم تعد إسرائيل هي العدو إلا في سجلات الماضي العربي، وهذه الفرضية هي التي تشجع واشنطن وإسرائيل الآن على الفصل بين القضية الفلسطينية من ناحية، وبين العلاقات العربية الإسرائيلية وفك الارتباط بينهما، بحيث لكل اعتباراته ودواعيه. يضيف المعلقون المتأمركون أن إيران أخطر من الولايات المتحدة لأن إيران جزء من المنطقة بينما القوات الأمريكية سوف ترحل إن أجلا أو عاجلا.

في ضوء ما تقدم تبدو القضية بأبعادها جزءا من الحوار في العالم العربي، ولذلك فمن المهم مناقشة هذه القضية بطريقة موضوعية.

لعل النظر إلى مصدر الخطر على العالم العربي يرتبط بمدى تأثير المصالح الأمنية والسياسية العربية بمصدر هذا الخطر. فمن الناحية التاريخية كانت إسرائيل هي المهدد الأكبر ليس فقط للمصالح العربية وإنما للوجود العربي، وذلك نظرا لأنها كيان زرع على حساب شعب فلسطين ولا يزال يتمدد حتى يبتلع كالتنين أرض فلسطين. ثم إن إسرائيل ومشروعها الصهيوني تسعى إلى فرض الهيمنة السياسية والاستراتيجية على المنطقة العربية بالقوة العسكرية وبالاستعانة بالولايات المتحدة لتفكيك الروابط بين الدول العربية واختراقها، فضلا عن سعي إسرائيل إلى تعويق المصالح المشتركة العربية الأمريكية وسائر العلاقات العربية الدولية. يكفي أن الصراع العربي الإسرائيلي صار محور حياة العالم العربي وعلاقاته الخارجية منذ قيام إسرائيل وأحدثت طريقة التعامل مع إسرائيل داخل العالم العربي انقسامًا حادا كلف مصر والعالم العربي معا عشر سنوات من القطيعة، بينما تزدهر إسرائيل. خلاصة القول أننا لا نوافق على أن الصراع بين العرب وإسرائيل هو

صراع ديني وليس صراعا حضاريا، ولكنه صراع بين قوم يعيشون في ديارهم وكائن سياسي استعماري طرأ عليهم تتناقض طبيعته مع حياة العالم العربي وثبت أنه لا يريد أن يقع بمعظم فلسطين، وتسبب الصراع معه في زيادة ملايين من العرب والفلسطينيين ضحايا الصراعات المسلحة غير المتكافئة والابادة الإسرائيلية المنظمة للشعب الفلسطيني حتى تخلص لإسرائيل بقية أرض فلسطين. كذلك أصبحت إسرائيل بحكم طبيعتها شريكا للولايات المتحدة في تمزيق العالم العربي وبدأت بالعراق وتثير الأزمات مع سوريا وداخل لبنان وليست بعيدة عن الحرب الأهلية في العراق وربما في أوطان عربية أخرى قادمة، يساعدها في ذلك أوضاع التدهور السياسي وانعدام الديمقراطية وعجز النظم العربية عن إدارة المجتمعات واحتواء أبنائها فتلعب إسرائيل على هذه المتناقضات العربية.

يترتب على ما تقدم أن إسرائيل بحكم مشروعها الصهيوني المتوجه إلى المنطقة العربية، هي المهدد الدائم للوجود العربي وأن أي تسوية معها لن تكون دائمة وكل تراجع عربي أمامها بدعوى الواقعية يتلوه تراجع أكبر حتى نهاية المشروع الصهيوني، وهو تجسيد للصراع بين هجمة توسعية استيطانية استعمارية خارجية وبين العالم العربي بذرائع دينية وتاريخية ساذجة.

أما إيران فهي جزء من تاريخ المنطقة في العصور القديمة والحديثة وهي جزء من المنطقة بثقافتها واندماجها وطموحاتها وصراعاتها، وليس كيانا وافدا على المنطقة كما أنها قوة إقليمية وإن أفقدتها ظروف الجغرافيا السياسية المحيطة بها ممارسة دور سواء في آسيا أو في الخليج والمنطقة العربية. ولا شك أن إيران تتمتع بنزعة قومية جارفة وسبب ذلك تاريخها كقوة عظمى في عصور ما قبل الإسلام، أو بسبب مكانتها في الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة وراثة بريطانيا في الخليج و ضد الاتحاد السوفيتي طوال الحرب الباردة حتى قيام الثورة الإسلامية في طهران عام ١٩٧٩. على الجانب الآخر، عندما ظهرت القومية العربية كحركة تحررية لكل المنطقة العربية حصل احتكاك و عدااء بين القوميتين خاصة عندما وصلت القومية العربية إلى سواحل الخليج العربي، حيث قامت السياسات الناصرية على أساس أن طهران قبل الثورة كانت حليفا للغرب وهي استمرار للوجود الغربي وأن الأقليات الإيرانية في الخليج تهدد الخليج وتهدد عربيته. وبينما خبت الروح القومية بعد ١٩٦٧ ثم بعد الغزو العراقي للكويت، توثبت الروح القومية الإيرانية

في عهد الشاه ثم توهجت بشكل أكبر بعد الثورة الإسلامية، وزاد التوهج خلال حصار العالم كله لإيران أثناء الصراع المسلح مع العراق، ولا يزال هذا الشعور يزداد ثقة وتوهجا بظهور طموحات إيران النووية، وكذلك كلما تجدد الحديث عن حصار إيران وضرب منشآتها النووية. فما هي المخاطر التي تمثلها إيران على العالم العربي قبل تحولها إلى دولة نووية، ثم بعد تحولها إلى هذا المستوى سواء بشكل مستقل عن مقارنتها بإسرائيل أو بالمقارنة بإسرائيل.

لم يسبق أن استخدمت الثورة الإيرانية بعد الثورة ضد المنطقة العربية، وليس عليها من مأخذ سوى موقفها المتعنت من الجزر العربية الثلاث في الخليج وإصرارها على ضمها ورفض أي طريق للتسوية السلمية للنزاع حولها. ويرى البعض أن التحالفات الأمريكية مع دول الخليج كان سببا في تأرجح العلاقات الإيرانية الخليجية ولكن هذه العلاقات على الجملة، ظلت بعد الثورة وحتى بعد موجتها الأولى ودعاوى تصدير الثورة، عند مستوى معقول من الاستقرار مع مثابرة طهران على منع دول الخليج من الوقوع تحت التأثير الأمريكي في الأزمات السياسية المتلاحقة بين إيران والولايات المتحدة. كذلك قطعت العلاقات الدبلوماسية بين إيران ومصر وتونس وموريتانيا والجزائر بسبب اتهامات أمنية، وكذلك موقف مصر من شاه إيران عقب الثورة وتناقض الموقفين المصري والإيراني من سبل التسوية السلمية مع إسرائيل. فإذا توصلت إيران إلى الطاقة النووية السلمية وحتى لو توصلت إلى سلاح نووي فماذا تريد إيران أن تحققه في الدول العربية بالسلاح النووي لم تحققه بدون هذا السلاح. الغريب أن الذين قارنوا بين إيران وإسرائيل ومخاطرها على العالم العربي، عمدوا إلى الإشادة بالقوة الإسرائيلية وتبرير أسلحتها النووية، وهو ما ينطوي على سياسات التوسع والابادة الوحشية التي تمارسها ضد أصحاب فلسطين لاقتلاعهم منها، بل إن هؤلاء ساقوا الخطر الإيراني كي يبرروا استمرار الوجود العسكري الأمريكي كضمان لأمن دول الخليج، فماذا لوتقاربت واشنطن وطهران، وماذا عن المخطط الأمريكي الذي لم يرحم من يدعي أنه يقدم لهم الحماية وهو المتريص بهم والمتحالف مع دولهم. وأخيرا فإن هؤلاء يركزون في كتاباتهم على استهداف العروبة والإسلام معا، تحت ستار ما يسمونه "الإسلاموية" و"القومية" وكانوا أبواق الغزو الأمريكي لتحطيم الرموز القومية والإسلامية وتعميم أزمة الفريقين. فإذا كانت بعض الرموز القومية

قد أفسدت، وإذا كان بعض الرموز الإسلامية قد ضلت، فلا تزال العروبة والإسلام هما الأساس للحكم ولا يجوز القول بأن الممارسة حجة على الأصل، فليس فساد النطق بالعربية دليلاً على فساد اللغة العربية ولكنه محنة الناطقين بها، كما أن الممارسات الخاطئة لبعض المسلمين ليست حجة على الإسلام، فهم أتباع الدين الخاتم الذين ضلوا وأضلوا ولكن الإسلام نفسه بخير في حفظ إلى يوم الدين. وأخيراً فإن حقد هؤلاء المتأمركين المتأسلمين المستعربين على الإسلام دفعهم إلى اعتبار حزب الله حوثاً التهم الدولة اللبنانية، فانضموا في هجومهم إلى إسرائيل وأمريكا دون تقديم تحليل موضوعي لموقفهم، كما دفعهم نفس الدافع إلى إدانة حماس وكل ذنبها أنها تتحلّى برومانسية وسط جو الفساد والتعفن السياسي العربي، كما أدانوا البعث لكي يبرروا غزو العراق . فكيف بهذا المنطق يمكن لهؤلاء أن يسوقوا مقولة أن إيران أشد خطراً على العالم العربي من إسرائيل إلا أن يكون هدفهم القول أن إيران أشد خطراً على المشروع الأمريكي وأنها لو تحالفت مع العرب لحررت المنطقة من الصهيونية والاحتلال وفي هذا الجو الملتبس الذي يتشابه فيه الذئب مع الحمل نضرع إلى الله ألا يزيغ قلوبنا بعد هدايتنا وأن يقبض لنا من أمرنا رشداً. وتجدر الإشارة إلى أن المفاعل النووي السلمي لكل من إيران وإسرائيل من أسباب المخاطر البيئية فإذا كانت إيران سوف تضر ببيئة الخليج خاصة وأن الضمانات النووية في الصيانة وغيرها ليست مؤكدة، مما يبرر المخاوف التي تعبر عنها دول الخليج ، رغم تسليمها بحق إيران في التمتع بالطاقة النووية السلمية، فإن مفاعلات إسرائيل تشكل خطراً على مصر وفلسطين، خاصة وأن لدى إسرائيل نفايات وصناعات نووية بالفعل لكل هذه الأسباب وغيرها، تمسكت الدول العربية بتحرير المنطقة كلها من الطاقة النووية السلمية والعسكرية حفاظاً على استقرارها وأمنها، ولكن تحيز الولايات المتحدة لإسرائيل كان أحد أسباب ظهور الطموحات النووية إلى العلن. ولا نشك في أن ظهور هذه الطموحات الإيرانية دليل على فشل سياسة الانتشار النووي الأمريكية. ولذلك يجب أن تفكر الولايات المتحدة بطريقة منطقية حتى تضمن الأمن للجميع دون تمييز، وألا تتلاعب بالورقة النووية الخطيرة التي سوف يترتب عليها انتشار كل أنواع الأسلحة في المنطقة وأن تتجنب السياسة الإنتهازية التي تبرر بها وجودها في المنطقة، حتى لا تفقد السيطرة بعد ذلك على أطراف هذه اللعبة.

أمن الخليج والأزمة النووية الإيرانية

الأزمة النووية الإيرانية مصطلح شاع في أوروبا والولايات المتحدة، ليعنى ذلك الجدل الدائر منذ عدة سنوات بين إيران من ناحية والترويكا الأوروبية المشكّلة من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى، وخلفها الولايات المتحدة. إيران تريد الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدام السلمى، والطرف الآخر يخشى أن يتحول الاستخدام السلمى إلى صناعة عسكرية نووية. وظل الجدل يراوح نطاقاً من الاتفاق، حاولت خلاله إيران أن تهدئ مخاوف الطرف الأوروبى، ودارت المحادثات بين الطرفين، وتعثرت عدة مرات، ونقل الملف إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقعت أزمات بين الوكالة وإيران. ولكن إسرائيل تتابع بخوف هذا الملف، وتحث الولايات المتحدة، بل تنتقدها صراحة بعدم جديتها فى تناول هذا الملف حتى ضغطت الولايات المتحدة على الترويكا. ويبدو إن وزيرة الخارجية الأمريكية انتقدت بشدة ما أسمته الليونة الأوروبية، واتهمت رابيس أوروبا كلها بأنها تتعمد التعامل اللين مع إيران، وخلق جبهة من المصالح المشتركة، بحيث لا تستجيب أوروبا للمخاوف الأمريكية من السلاح النووى الإيرانى. وقد انتهى الأمر إلى حلقة جديدة من التصعيد بسبب مواقف إيران الأخيرة، وهى الإصرار على أن الاستفادة السلمية من الطاقة النووية هو حق مقرر لها فى اتفاقية منع الانتشار النووى، وعادت عن بعض الخطوات التى كانت قد اتخذتها إظهاراً لحسن النية، فأزالت الأختام عن مراكز الأبحاث النووية، وأصررت على الاستمرار فى تخصيب اليورانيوم، فى الوقت الذى حاولت روسيا تقديم حل وسط بأن يتم تخصيب اليورانيوم الإيرانى فى روسيا، بما يحقق لإيران هدف التخصيب، ويضمن لترويكا أن روسيا تضبط مستوى التخصيب دون المستوى اللازم لصناعة القنبلة النووية. ويبدو أن المشكلة ذات شقين: أولهما، رغبة إيران فى فرض إرادتها السياسية على الترويكا. والشق الثانى، هو اختبار الأطراف الأخرى فيما لو مضت لصناعة القنبلة النووية، وفرض هذا الواقع الجديد لتصبح عضواً فى النادي النووى. وبينما استغل الموقف وتمكنت واشنطن من تشكيل جبهة سياسية أوسع ضمت أوروبا وروسيا والصين المساندتين لإيران لإحالة ملف إيران من الوكالة إلى مجلس الأمن، بما

يفضى إلى فرض عقوبات على إيران. ولكن الولايات المتحدة وإسرائيل تدرسان خطوات عملية لوقف البرنامج النووى الإيرانى، خاصة بعد تصريحات الرئيس الإيرانى حول الهولوكوست وإسرائيل. ولاشك أن إسرائيل تدرس جيداً إمكانية ضرب المنشآت الإيرانية، وبالتوازى تحاول زعزعة استقرار إيران، ولكن واشنطن وإسرائيل تدرسان بشكل أدق رد الفعل الإيرانى على ضربها للمنشآت الإيرانية، وتضيق الخيارات العسكرية المتاحة أمام إيران. يدخل فى إطار هذه الجهود الأمريكية والإسرائيلية تشكيل جبهة سياسية أوسع على مستوى العالم لتساند ضرب إيران وخنقها.

على الجانب الآخر، لا شك أن أمن الخليج، أى أمن شعوبه، وخطوط مواصلاته، ونظمه السياسية واستقراره تتعرض لخطر جسيم من تصاعد أزمة الملف النووى الإيرانى. وقد فرض هذا الواقع على دول الخليج أن تحدد موقفها، فعارضت القمة الخليجية أى تسليح نووى فى المنطقة، وهو الموقف الذى ينسجم مع الموقف العربى بتخليص العالم العربى والشرق الأوسط من كل أسلحة الدمار الشامل.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تريد أن يتخذ مجلس التعاون موقفاً مناهضاً لإيران بشكل مباشر، على أساس أن التسليح النووى الإيرانى سيكون أيضاً مرتبطاً بالسياسات الإيرانية فى منطقة الخليج. ولكن الموقف الخليجى هو مجرد جزء من مسرح أشمل فى المواجهة السياسية، وربما العسكرية، بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل.

اعتقد أن التجاذب السياسى مع إيران من جانب الترويكا، ومواقف روسيا والصين، تضع جميعاً فى اعتبارها مصالحها الاقتصادية والسياسية، كما أن الدفع إلى محاصرة إيران من جانب إسرائيل يعنى أن إسرائيل تريد أن تستخدم الجميع لتحقيق هدفها الوحيد حالياً تجاه إيران، وهو منعها من امتلاك السلاح النووى. ولا أظن أن هناك توافقاً فى الهدف وفى الأساليب بين المنطقة وبين إسرائيل، ولذلك يمكن أن تدفع إسرائيل إلى مواجهة عسكرية مع إيران، وهو احتمال وارد تدفع المنطقة بأسرها ثمناً باهظاً له.

وفى ضوء ذلك، نعتقد أن أمن الخليج الذى يتعرض فى كل الأحوال للمخاطر يمكن المحافظة عليه تماماً إذا تم تسوية أزمة الملف النووى سلمياً. وفى كل الأحوال، فإن حياد دول المجلس التعاون فى هذه الملحمة سوف يتغير إذا خاطرت إسرائيل بعمل عسكري ضد إيران، خاصة إذا وسعت إيران خيارات الرد. والمحقق أن إسرائيل لها حسابات عملية، وهى تتنظر بكل القلق للمحاولات السياسية، وهى على يقين بأن إيران مصرة على امتلاك السلاح النووى، يقابله إصرار إسرائيل على منعها ولو بالقوة. وهذا الرهان الخطر يضع منطقة الخليج رهينة لتطوراتها، لذلك فإن الحياد فى هذا السجال هو خير سبيل فى هذا الطريق الوعر.

وقد نظرت إيران إلى انتقادات دولة الإمارات العربية لحيازتها التكنولوجية النووية بسبب المخاطر البيئية التى قد تترتب على ذلك نظرة شك. وعلى إيران أن تهدئ خواطر الإمارات، خصوصاً وأن هناك نزاعاً حول الجزر، ومن مصلحة إيران أن تتجه اتجاهها سلمياً، وأن تعلن عدداً من المبادرات الهادفة إلى تسوية هذه القضايا تسوية ودية ولو بعد حين. من ناحية أخرى، فإن الجدل حول الملف النووى الإيرانى قد أحدث انقساماً فى الساحة الخليجية. ففى الوقت الذى تؤيد فيه سلطنة عمان حق إيران فى الحصول على الطاقة النووية السلمية، ولا تعلن الدول الأخرى موقفاً واضحاً، فإن اجتماعات مجلس التعاون تتخذ موقفاً أقرب إلى النقد منه إلى الحياد. ولذلك فإن أمن الخليج منظوراً إليه من زاوية عربية يتحدد بالاحتمالات الآتية:

الاحتمال الأول، استمرار أزمة الملف النووى الإيرانى بين إصرار إيران على المضى فى برنامج الطاقة النووية السلمية، وبين إصرار الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس على منعها خوفاً من تحولها إلى قوة نووية، وخاصة بعد عدم قبول إيران بشكل واضح للاقتراح الروسى. ولعل انضمام روسيا والصين إلى الدول المؤيدة لإحالة الملف الإيرانى من الوكالة إلى مجلس الأمن يدفع إيران إلى مراجعة حساباتها، لأنه لم يعد بوسع إيران أن تعتقد أن مجلس الأمن لن يستطيع اتخاذ إجراءات عقابية ضدها بعد انضمام روسيا والصين إلى التوافق داخل المجلس. كذلك، فإن معظم الدول الأعضاء فى مجلس محافظى الوكالة يؤيدون إحالة ملفها إلى مجلس الأمن. لكن لهذا الاحتمال حد أدنى وحد أقصى، ولا نظن أنه سوف يستمر طويلاً.

الاحتمال الثاني، هو قيام إسرائيل أو الولايات المتحدة بضربة ضد المنشآت النووية الإيرانية، وفي هذه الحالة، فإن كل شيء يعتمد على رد الفعل الإيراني. وهذا احتمال وارد، ولكنه سيكون أسوأ الاحتمالات من زاوية أمن الخليج. ولعلنا نذكر بأن ضرب إسرائيل للمنشآت النووية العراقية عام ١٩٩١، والعراق يقود حرباً إقليمية ضد إيران لصالح الولايات المتحدة لم يؤثر على أمن الخليج، فلماذا نفترض أن الوضع ضد إيران يختلف عن الضربة ضد العراق؟ الإجابة تحتاج إلى تفصيل، ولكن الفارق كبير بين الحالتين.

الاحتمال الثالث، هو أن تتوصل إيران إلى تسوية في إطار الملف، أو تسوية مع الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة، فإن هذا الافتراض هو أفضل الافتراضات لأمن الخليج، ولذلك يجب أن تشجع دول الخليج عليه، أخذاً في الاعتبار أن هذا الاحتمال وارد، ولذلك تخشى أوروبا والولايات المتحدة منه، ويثور الشك بين الطرفين حول سعي كل جانب لتحقيقه. والمؤكد أنه إذا توصلت إليه واشنطن فسوف تحصل على نصيب الأسد من المزايا الإيرانية، وليس العكس صحيحاً إذا توصلت إلى هذا الاحتمال الولايات المتحدة نفسها.

إيران أمام مجلس الأمن:

تطور علاقة المجلس بالقضايا النووية

وافقت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن على إحالة الملف الإيراني النووي إلى مجلس الأمن عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى يكون المجلس هو المختص بإدارة الأزمة النووية ضد إيران.

أما علاقة المجلس بالقضايا النووية، فقد تطورت في إطار تطور دور المجلس بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبح المجلس هو الحكومة العالمية التي تقرر مصير السلم والأمن الدوليين. ولذلك نشط المجلس في مجال الجزاءات، وخاصة في المنطقة العربية. ولم يكن للمجلس علاقة بنزع السلاح والقضايا النووية قبل غزو العراق للكويت. ومما يذكر أن واشنطن كانت تهدد أيضاً كوريا الشمالية بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن خلال الأزمة النووية الأولى معها عام ١٩٩٤. فكيف تطور دور مجلس الأمن في القضايا النووية منذ نهاية الحرب الباردة حتى الآن؟

الوكالة والجمعية العامة وقضايا التسلح:

الأصل أن الميثاق قد عهد إلى الجمعية العامة بالاشرف العام على أعمال المنظمة الدولية، وخاصة في قضايا السلم والأمن الدوليين، ومن بينهما قضايا نزع السلاح، حيث راود واضع الميثاق حلم النزع الشامل والكامل للسلاح بجميع أنواعه تقليدياً وكيمياوياً ونووياً، على أساس أن العلاقة بين إنتاج السلاح وحيازته، وبين التوترات والحروب علاقة مؤكدة. ومن ثم، فإن نزع السلاح يخفف أدوات الصراع بما يؤدي إلى تسويتها، ولا يزال هذا المفهوم سائداً فيما نراه في كل القرارات الصادرة إبان الحروب والأعمال المسلحة، والتي تؤكد على خطر تزويد المتقاتلين بالسلاح حتى يضطروا إلى التفاوض والسلام.

وإذا كانت الجمعية العامة هي الجهاز المختص بقضايا نزع السلاح بالنظر إلى الدور الشامل للجمعية في الميثاق، فقد خص الميثاق مجلس الأمن بمهمة دقيقة، وهي المسؤولية الأولى عن حفظ السلم والأمن الدوليين، متذرعاً بسلطات

وصلاحيات محددة إذا قرر أن موقفاً أو عملاً يؤدي إلى تعكير صفو السلام أو انتهاكه أو كونه عملاً من أعمال العدوان، وترك للمجلس بموجب المادة ٣٩ سلطة تعتبر واسعة دون معقب عليه حول ما يشكل أحد هذه المحددات الثلاثة.

وفي ضوء ظروف الحرب الباردة كان ينظر إلى قضايا التسلح نظرية هامشية، ولكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد نشأت خصيصاً لضمان عدم تحول الأنشطة والطاقة النووية عن الأغراض السلمية إلى الاستخدامات العسكرية، وأن علاقاتها الأساسية في ذلك تنحصر في الجمعية العامة وليس المجلس، الذي تقلب دوره خلال الحرب الباردة، فبدأ قوياً في نظر الاتحاد السوفيتي، ضعيفاً في نظر واشنطن التي كان لها اليد الطولى في الجمعية العامة، ثم عادت واشنطن تركز على المجلس، وتغفل الجمعية منذ منتصف السبعينات عندما بدأ العالم الثالث يحكم قبضته على قراراتها المناهضة للولايات المتحدة. وهكذا صارت الوكالة والجمعية وقضايا التسلح من سقط المتاع، خاصة وأن مستوى التسلح إبان اشتداد الحرب الباردة واحتدام سباق التسلح كان يتحدد بمستوى الصراع بين العملاقين، وتجمد دور مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها وحل محلها نسق العلاقات الثنائية بين العملاقين .

تطور دور المجلس في القضايا النووية

مع نهاية الحرب الباردة أدى اختفاء الاتحاد السوفيتي كقوى عظمى، وانتهاء الحرب الباردة، وتطورات أزمة الخليج في تلك الأثناء عامي ١٩٩٠-١٩٩١ إلى تطور غير مسبوق في دور مجلس الأمن، حيث توسع المجلس كثيراً في تفسير أحوال انتهاكات السلم وتعكير صفوه، وأعمال العدوان، واستخدام الفصل السابع، ورأينا ذلك في أزمة الخليج والأزمة الليبية الغربية والصومال والبوسنة وهاتي، حيث اعتبر المجلس أن خلع الرئيس المنتخب ديمقراطياً في انقلاب عسكري يهدد السلم الدولي، مما يتطلب الضغط بالجزاء الدولية في الفصل السابع على الحكومة الانقلابية، بل والتفاوض معها على شروط إنهاء الجزاءات، وعودة الرئيس المخلوع.

ولما كان اتساع دور مجلس الأمن وتوسعه في تفسير قضايا السلام من خصائص الوضع الدولي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة، فقد بدأ المجلس دوراً

جديداً في قضايا نزع السلاح بمناسبة أزمة الخليج، حيث قرر المجلس بقراره رقم ٦٨٧ عدداً من الإجراءات لتصفية القدرات العراقية في مجال الأسلحة غير التقليدية، استكملها بإجراءات القرار ٧١٥، وعهد المجلس إلى لجنة خاصة وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهمة القيام بالتنقيش على المنشآت والمواقع العراقية، التي التزم العراق بالتعاون مع الأمم المتحدة بإخضاعها للتنقيش وتدمير محتوياتها، على أساس أن السلوك العدواني في أزمة الخليج يجعل وجود هذه الأسلحة لدى العراق خطر يهدد السلم والأمن الدوليين، وأن تدمير هذه الأسلحة وإخضاع العراق للرقابة الدولية الدائمة في هذا المجال من عناصر تقدير عودة السلم والأمن في المنطقة إلى نصابها .

وتأتي الحالة الكورية بعد حالة العراق بأوضاع وظروف مختلفة، لتطرح من جديد دور الوكالة وعلاقتها بمجلس الأمن، حيث يلاحظ أن الصين لها دور في المسألة الكورية، مثلما كان لها دور حاسم في الأزمة الكورية في الخمسينات. ولذلك لا نعتقد أن مجلس الأمن سوف يكون بوسعه أن يقوم بدور في المسألة الكورية رغم أهميتها وخطورتها بالنسبة للولايات المتحدة، مثلما تصرف بحرية كاملة في حالة العراق، حيث تقطع الشواهد التي ترسم كل يوم في الممارسات الدولية أن البعد الإسرائيلي كان العامل الحاسم في القضية العراقية، وهذا البعد ليس واضحاً في المسألة الكورية، إلا بقدر ما يتعلق بالتعاون الكوري مع بعض الدول المناهضة لإسرائيل بما يثير حساسيتها، ويزعج واشنطن بالتالي. ولا شك أن البعد الإسرائيلي أشد وضوحاً في حالة إيران، بل إن إسرائيل تهدد بضرب المنشآت النووية الإيرانية.

ومن السهل أن يؤكد مجلس الأمن حقه في استخدام إجراءات الفصل السابع إذا رفضت دولة الامتثال لطلب إخضاع منشآتها التي تحوطها الريب والشك للتنقيش الدولي، على أساس أن رفض التعاون مع الوكالة يُعرض السلم الدولي للخطر من حيث أنه يثير الجزع في نفوس الدول المستهدفة لهذا الخطر النووي، ويبيح لهذه الدول الدخول في سباق التسلح بما يعصف بالأمن والاستقرار في المنطقة .

العالم العربي ودور المجلس في إطار اتفاقية منع الانتشار النووي

إننا بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في الأمن العربي النووي، في ضوء الاعتبارات الآتية:

أولاً: أن المتأمل في اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية يخلص إلى أنها تجمد أوضاع القوة النووية، بحيث تظل الدول النووية على حالها، ويحظر على الدول غير النووية التحول إلى قوى نووية، ولم تتضمن نظاماً خاصاً للضمان والرقابة والتفتيش، وتركت للدول أن تتفاوض مع الوكالة لتحديد نظام الضمانات الذي يناسبها، بل للدول حق الانسحاب إذا قدرت أن أحداثاً استثنائية متصلة بموضوع الاتفاقية قد هددت المصالح العليا لها، ويخطر مجلس الأمن بذلك دون أن يحرك ساكناً .

وقد استشعرت الدول النووية الكبرى هذا الخلل الكبير الذي أثار مخاوف الدول غير النووية، فأصدرت إعلاناً مشتركاً يؤكد عزمها على العمل على أن يتخذ مجلس الأمن عملاً لكي يقدم المساعدة الفورية لأية دولة غير نووية طرف في الاتفاقية تقع ضحية عمل من أعمال العدوان أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وهي تعلم وظيفة الأسلحة النووية الأساسية هي التأثير في موازين القوى السياسية والتفاوضية وليس العسكرية.

ثانياً: إذا كان مجلس الأمن سوف يقوم بدور في منع الانتشار النووي، وأنه بالفعل تحمس لذلك في مسألتني العراق وكوريا وإيران، فنحن نأمل أيضاً أن يتحمس بشأن التسلح النووي الإسرائيلي الذي يشكل عقبة نفسية وعملية في سبيل إشاعة مفهوم السلام الأمن في المنطقة، ولا يجوز التذرع بمقولة أن السلاح النووي في أيدي إسرائيلية تقدر ظروف استخدامه واستغلاله مقارنة بالسلوك العراقي إبان أزمة الخليج، ولا بد من تأمينه من كل أسلحة الفتك الشامل، والانصراف إلى علاقات سلمية تنموية عامة.

ثالثاً: أن الموقف العربي المطالب بوقف نووية مع إسرائيل يجب أن يكون موقفاً جماعياً لا هوادة فيه صيانة لحق الجميع في البقاء على المستقبل الآمن من الخوف والتهديد. ويستند الموقف العربي إلى حقيقتين:

الحقيقة الأولى، أن عدداً من الدول العربية قد انضمت إلى هذه الاتفاقية ومنها مصر والعراق والكويت وليبيا والمغرب والسودان واليمن وسوريا، أي معظم الدول العربية عند بدء نفاذ الاتفاقية عام ١٩٧٠، وترفض إسرائيل حتى الآن الانضمام إلى الاتفاقية أو القبول بنظام الضمانات مع الوكالة الذرية، مما يجعل الدول العربية في موقف أضعف قانوناً من إسرائيل في هذا المجال.

الحقيقة الثانية، هي أن قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ قد أشار صراحة إلى أن الإجراءات الدولية إزاء أسلحة العراق هي خطوة أولى نحو تحرير الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

ومادام العالم العربي قد قبل تدمير أسلحة العراق لصالح السلام الشامل وافترض أن إسرائيل هي المحطة التالية، وانضم بكل الاخلاص لاتفاقية منع الانتشار النووي، وأن التفوق النووي والتسلحي الإسرائيلي يثير قلقه ومخاوفه ويؤثر على قراراته، فإن العالم العربي يجب أن يتخذ موقفاً موحداً بمطالبة إسرائيل بالانضمام للاتفاقية، وفتح منشآتها للتفتيش، ومطالبة الوكالة بتبني هذا الموقف، وكذلك حث مجلس الأمن على اتخاذ موقف تجاه إسرائيل إذا هي لم تكثرث بطلب الوكالة، ولا يجوز أن نفوت فرصة إثارة المسألة الكورية لتضاف إلى الفرص الكثيرة الضائعة في سجلنا.

ومن المفيد أن يتخذ العالم العربي موقفاً موحداً من التسلح النووي في المنطقة، وأن يتخذ موقفاً واضحاً من الملف النووي الإيراني في ضوء ما يعلمه الجميع من أن الولايات المتحدة تحاول تثبيت إسرائيل كقوة نووية وحيدة في المنطقة، بصرف النظر عن الجدل الدائر حول جدوى السلاح النووي الإيراني، وما يستهدفه هذا السلاح، ونوايا إيران في الاستفادة السلمية أو التسلح النووي.

الدور العربي المطلوب

فى الأزمة السورية اللبنانية

لم يعد خافياً أن الأزمة السورية اللبنانية أزمة معقدة، وأنه لابد من تحديد معناها مادام تدخل العالم العربى فيها أصبح أمراً ضرورياً، وأن عدم الاكتراث العربى على المستوى الرسمى يسمح باستمرارها وتفاقمها، بل إن عدم ظهور الموقف العربى منذ البداية - إلا بشكل جزئى - هو أحد أسباب تقاوم الأزمة. وقد فُسر التدخل العربى الجزئى مثلاً فى موقف سوريا من القرار ١٥٥٩، والأساس القانونى للانسحاب العسكرى من لبنان على أنه تحامل كثيراً ضد سوريا، علماً بأن هذا التدخل، وأياً كانت دوافعه الحقيقية، بدا وكأنه خوف على سوريا، وحرص عليها بعد أن فتح هذا القرار النار على الملف السورى فى لبنان، وجعل هذا الملف هو محور الاهتمام العالمى، حتى كادت الدبلوماسية الدولية تعتبر أن هذا الانسحاب ينهى أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين. ومن المعلوم أن الانسحاب السورى الفورى كان مقصوداً من أجل التكفير عن اغتيال الحريري، وأن عدم الانسحاب يعنى الكثير، فهو قد يعنى الافتقار إلى الحساسية تجاه مشاعر اللبنانيين الذين فجعهم هذا الاغتيال، مما يؤدى إلى المزيد من الضغوط على أنصار سوريا فى لبنان. بل إن هؤلاء الأنصار كانوا يطالبون مع غيرهم بسرعة الانسحاب السريع أيضاً استجابة لقرار دولى صدر فى هذه الجريمة البشعة. وكان الانسحاب على هذا النحو مقصوداً وجزءاً من التصور العام لتداعيات الاغتيال، وهل كان بوسع سوريا أن تردد فى الإسراع بالانسحاب أمام هذا الطوفان الدولى والعربى كل لدوافعه؟ خاصة وأن سحب عشرات الآلاف من الجنود فجأة وتحت وطأة المفاجأة كان من شأنه التعرض لكل المخاطر التى لا يمكن توقعها. وكان من الممكن أن تجند واشنطن العالم كله تحت ذريعة الغضب للحريرى واستقلال لبنان، بحيث تقوم بتدخل عسكرى انطلاقاً من لبنان ضد سوريا، وربما على غرار ما حدث من غزو العراق للكويت، خاصة وأن القرار ١٥٥٩ قد صور الوجود السورى فى لبنان على أنه ضد رغبة الحكومة اللبنانية وعلى أنه أشبه بالاحتلال، وذلك عن طريق المطالبة

بانسحاب كافة القوات الأجنبية المتبقية في لبنان. وكان من المحتمل في هذه الحالة أن تنضم دول عربية ولو بشكل متردد إلى هذا الاتجاه، على سبيل الامتثال للشرعية الدولية، مهما كانت تداعيات هذا الموقف بالغة التعقيد داخل هذه الدول لمساندة التدخل الأمريكي العسكرى في سوريا.

وإذا كانت مصر والسعودية قد تحركتا لتحسين العلاقات السورية اللبنانية بعد أن ظهر التدهور السريع في هذه العلاقات، وانعكاسات ذلك بقوة على الساحة اللبنانية، فقد ظهر أن هذا التحرك - وإن كان متأخراً بعض الشيء - قد أثار فريقاً في لبنان والولايات المتحدة، فبادر هذا الفريق إلى نقد المبادرة العربية سواء من جانب الجامعة العربية وأمينها العام أو من جانب مصر والسعودية. ولكن خطورة تداعيات الأزمة السورية اللبنانية تجعل الدور العربي بالغ الأهمية والإلحاح، ولهذا السبب نحلل في هذا المقال أحد أهم أسباب الاحجام العربي، وهو نفسه أهم تحديات هذا الدور، ونقصد به تداخل ملفات ثلاثة.

الملف الأول، هو ملف العلاقات الأمريكية السورية، والثاني، هو ملف العلاقات السورية اللبنانية، والثالث هو ملف التحقيق الدولي في اغتيال الحريري، وقد أدى التداخل في هذه الملفات بشكل مقصود إلى ارتباك العالم العربي، فأصبح على المدافع عن سوريا في وجه الهمجية الأمريكية الإسرائيلية أن يختار بين سوريا أو لبنان. وصار هذا الموقف كافيّاً لتصنيف المؤيد لسوريا بحيث يمكن بسهولة تحديد موقعه في هذه الأزمة، فكان هذا الموقف يعنى أنه يريد أن تفلت سوريا من تركيز اتهامها باغتيال الحريري، ويساعد ذلك على الاقلاّت، ولذلك ظهر اصطلاح جديد في الأزمة هو الحقيقة أم التسوية، بمعنى أن لبنان يبحث عن الحقيقة في مدى اتهام سوريا، وليس في البحث عن قنلة الحريري أياً كانت جنسيتهم، وليس لبنان مستعداً لمقايضة التسوية مع اتهام سوريا. وقد أذكت الولايات المتحدة هذا السلم المصطنع للأولويات. كذلك أصبح المساند لسوريا ضد الولايات المتحدة يصنف على أنه ضد حركة "السلام الضائع" الذي تبشر به واشنطن، وأن هذا "الشقى" يقف ضد الاستقلال والحرية في لبنان، ويؤيد الاستبداد والقمع، وأنه إلى جانب ذلك عضو في صفوف القوميين الذين شوهت واشنطن - بالاستعانة بصدام حسين - سيرتهم، ولطخت أسماءهم، كذلك أصبح المدافع عن سوريا متأماً على الشرعية

الدولية، وصارت المطالبة باحترام سيادة سوريا وقيادتها دعوة لكى يفلت المجرم من العقاب، وجهلاً بقواعد القانون الدولى الجديد، الذى ينحسر فيه أسوار السيادة فى العالم العربى وحده، بينما يظل هذه الأسوار عالية فى المناطق الأخرى. وأصبح على الجميع أن يسلم بأن قرارات مجلس الأمن ضد سوريا هى وحدها التى تتمتع بالقدسية، وأن لجنة التحقيق الدولية تمارس بطريقة قانونية الوصاية على سوريا ولبنان لدرجة أن واشنطن تطالب الرئيس السورى بأن يمثل لطلب اللجنة لاستجوابه كمتهم فى مقر إقامة اللجنة فى بيروت، وليس عليه أن يعترض لأى سبب. ونسيت واشنطن أنها هى التى سلبت الحريات الشخصية للشعب الأمريكى ورصدت تحركاته واتصالاته، وأدعت مشروعيتها، مادام هدف الحكومة هو الدفاع عن البلاد ضد شبح مختلق اسمه الإرهاب. فأصبح هذا الشبح أشبه بالنتين الذى تصوره توماس هوبز، والذى من أجل استنقاذ الأمريكيين من شروره هانت كل حرياتهم، فكل الأمن مقابل انعدام الحرية، وواشنطن التى تحمل قميص الحريرى هى التى اغتالت الآلاف وتعمل على إبادة الملايين، وهى التى لطخت سمعة جيشها بالوحل فى جوانتانامو وأبو غريب وغيرها، وهى التى استحلت دماء الفلسطينيين المطالبين بحقهم فى الحرية، فأطلقت يد إسرائيل لإبادتهم قريباً لإله الحرية الجديد.

فى ضوء ما تقدم، فإننا لا نعتقد أن هناك خلافاً بين المعارضة اللبنانية، وهو مصطلح تاريخى فى الوقت الحاضر وبين بقية اللبنانيين والعالم العربى. ولكن لا يمكن الاستمرار فى خاط الملفات وتداخلها. فالدفاع عن سوريا ضد المخطط الأمريكى الصهيونى، وتشجيع سوريا على التعاون مع لجنة التحقيق الدولية ليس إرضاء لأحد أو تبرئة لدمتها، ولكن لأنها أول الأطراف التى يهملها كشف الحقيقة فى هذا الاغتيال، الذى دفعت وحدها ثمنه، وتحفیف ملف العلاقات السورية اللبنانية من قضية التحقيق، الذى يجب أن يجرى فى هدوء وسرية بدلاً من الحملة الإعلامية المرافقة الحملة السياسية ضد سوريا. إن كل هذه التداعيات لا يختلف عليها أحد سوى أن هذا المنحى سوف يفسد المؤامرة الصهيونية الأمريكية، مما يودى إلى إفساد الآثار الضخمة لاغتيال الحريرى، ويخشى أن يودى إلى اقتناع العالم العربى بأهمية دوره على أساس فصل الملفات، وتقديمه بثبات إلى وضع الأمور فى نصابها، إلى لجوء المتأمرين إلى موجة جديدة توجب سعار المؤامرة الكبرى،

ويدخل في ذلك اتهام وزير الدفاع الإسرائيلي يوم ٢٠/١/٢٠٠٥ سوريا وإيران بتدبير عملية فدائية في تل أبيب يوم ١٩/١/٢٠٠٥، مثلما اتهمت سوريا بتدبير إطلاق عدد من القذائف الصاروخية من جنوب لبنان ضد جنوب إسرائيل. وأخيراً، فإن التحقيق في اغتيال الحريري وغيره في لبنان بالغ الأهمية حتى لا يشعر المجرم أنه يمكن أن يفلت من الملاحقة. كما أن التصدي للمؤامرة الصهيونية على سوريا بالغ الأهمية أيضاً دفاعاً عن المصالح الاستراتيجية العربية، فضلاً عن الحرص على بناء علاقات جديدة صريحة بين سوريا ولبنان هو أمر لا يقل أهمية، ولكن السعى إلى تحسين هذه العلاقات في الوقت الذي تغذى التوتر فيها سلوكيات المعادين لسوريا داخل لبنان، واستمرار لجنة التحقيق الدولية في عملها بنفس الروح المتحاملة على سوريا، واستمرار الأزمة السورية الأمريكية. ومن الواضح أن الهدف الأساسي من فصل هذه الملفات لثلاثة هو التسليم بأنها ملفات مستقلة، وأن استقلال هذه الملفات يحث يكون كاملاً حتى يمكن عزل أثر الأزمة السورية الأمريكية في إفساد الوضع الداخلي اللبناني والعلاقات السورية اللبنانية، وحرمان ماف الأزمة من إهاب الملفات الأخرى بالتركيز على إشعاله من خلال لجنة التحقيق.

العرب وأمريكا:

وشجاعة المراجعة

لا يجادل أحد في أن إدارة الرئيس بوش هي أكثر الإدارات الأمريكية انصياعاً للرغبات الإسرائيلية، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، وما يثار حول علاقة شارون وبوش بهذه الأحداث، وتآمرهما على الشعب الأمريكي، ثم استمرار تسليط عقدة الخوف على هذا الشعب، حتى غدا النظام السياسى الأمريكى وحقوق المواطنين الأمريكيين فى وضع ليس أفضل كثيراً مما يعانيه شعوب العالم الثالث. الثابت أيضاً أن العالم العربى منقسم إلى شعوب وحكومات، وهى ظاهرة قد تكون قاصرة على هذا الجزء من العالم، ولم أجد تفسيراً مقنعاً لهذه الظاهرة، كما يبدو لى أن انعدام الديمقراطية ليس هو السبب الرئيسى، وقد يكون هناك أسباب أخرى كثيرة. فالشعوب العربية جميعاً لا تطبق الولايات المتحدة، وتتمنى على الأقل أن يتعد واشنطن عن المنطقة بعض الوقت حتى تلتئم الجراح والمآسى التى تسببت فيها واشنطن أو أحدثتها بنفسها. ويدور جدل فى الوقت الحاضر فى العالم العربى، وفى الولايات المتحدة حول نسبة المصالح والدوافع الأمريكية، ونسبة الدوافع الإسرائيلية فى مجال السياسات الأمريكية فى المنطقة، ومدى ملاءمة أساليب السياسة الأمريكية لتحقيق هذه الأهداف.

وهناك عدد من الحقائق لا يمكن إنكارها أو إخفاؤها فى هذا المشهد الدامى، الذى أحدثته الولايات المتحدة فى العالم العربى، ودفعت المنطقة إلى حافة الحرب العالمية الثالثة. فإذا كانت الحرب العالمية الأولى نشأت حول البوسنة، باعتبار أن الطلقة التى أودت بحياة ولى عهد الامبراطورية النمساوية المجرية كانت القشة التى قصمت ظهر البعير الأوروبى، مثلما كانت موجة الهجوم النازى عام ١٩٣٩ هى الشرارة التى انطلقت من عمليات الشحن السياسى المكثفة منذ يناير ١٩٣٣ على الأقل، فإن شرارة الحرب العالمية الثالثة قد تتطلق من العالم العربى عندما تتوفر شروط انفجارها.

الحقيقة الأولى، هي أن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن ضياع كل فرص التسوية السلمية في فلسطين. ويطول القول حول أدلة ذلك، وأبسطها أن واشنطن وقعت لإسرائيل على بياض، وقدمت لها الدعم المطلق في الحال وفي الاستقبال، وأعانتها على قمع المعارضة والمقاومة الفلسطينية، كما مارست ضغوطاً لإنسانية على الحكومات العربية حتى تسكت على قلب الحقائق والشمس في كبد السماء، أو كما يقول الفرنسيون au plain jour في وضوح النهار.

فناهضت كل من يحاول قول الحق أو الانصاف، وحتى عندما عرض موضوع الجدار العازل على الأمم المتحدة (مجلس الأمن ثم الجمعية العامة ثم المحكمة) حاولت بكل الطرق أن تعرقل بحث الموضوع، وتعريف الرأي العام به، ثم ضربت برأى محكمة العدل الدولية الحاسم عرض الحائط. ورغم استثنائها للأمم المتحدة، وتوجيهها مجلس الأمن لإصدار قرارات بالإجماع تناقض ميثاق الأمم المتحدة، كما حدث بشأن سوريا واغتيال الحريري ودارفور، فإن واشنطن أفضلت قمة الألفية في سبتمبر ٢٠٠٥ لإصلاح الأمم المتحدة، ورغم إصرارها العلني على الإصلاح، إلا أنها أعلنت أن الأمم المتحدة بشكلها الحالي تحتاج إلى تغيير لا إصلاح، والقانون الدولي كله منذ الحرب العالمية الثالثة يحتاج إلى مراجعة، بحيث أصبح الكونجرس والمحكمة العليا الأمريكية والإدارة الأمريكية هي أدوات صناعة القانون الدولي الجديد. ولست أريد تفصيل دور واشنطن في إجهاض القانون الدولي وتشويهه ومحاربة العدالة الدولية، والتصدي للمحكمة الجنائية الدولية، ومحاصرتها باتفاقات ثنائية مع عدد من الدول بعد أن عجزت عن تعويق إنشاء المحكمة، فهذا يحتاج إلى سياق آخر.

الحقيقة الثانية، هي أن الولايات المتحدة التي احتلت العراق بتخطيط وعون من إسرائيل، وارتكبت كل الجرائم في العراق بدأت تجني ثمار جريمة تمزيق العراق، فيما يشهده العراق الآن من حرب أهلية أشد فتكاً به من الاحتلال الأمريكي ومؤامراته، ولذلك فإن الاعتداء على المقدسات الشيعية والمساجد السننية والاعتقالات والمذابح والمقابر الجماعية هو صناعة أمريكية وإسرائيلية، ولذلك فإن أهل العراق جميعاً مطالبون بالحد من هذه الفتنة، التي تظهر فيها السفير الأمريكي في العراق بأنه يريد العدل للسنة في الحكومة الجديدة، وهو يحاول معادة

الشيعة بعد أن أدرك أن الأمور تتطور بسرعة مع إيران، وأن أمريكا مقبلة على ورطة أشد مع طهران، فتحدها الدكتور إبراهيم الجعفري، وأكد أن التشكيل الوزاري شأن عراقي داخلي، فأشعل فتيل الأزمة الطائفية بعد أن تهيأ العراق لها من خلال ما عرف بالعملية السياسية، التي أتت لواشنطن بنتائج عكسية تماماً.

الحقيقة الثالثة، هي أن العالم العربي بسبب ثرواته البترولية، ووجود إسرائيل في قلبه، واستمرارها في إيادة الشعب الفلسطيني، والتهام الأرض، والتآمر على المنطقة، كان ساحة للأطماع الأجنبية، وعلى رأسها الأطماع الأمريكية. فإذا كان العالم العربي لم يدع الولايات المتحدة، وإنما هي التي قدمت إليه، فإن الولايات المتحدة لن ترحل عن العالم العربي لمجرد أنه لا يطيقها. فمن الطبيعي أن تمقت الشاة الجزار، ومن يعاونوه في ذبحها. وقد أصبحت واشنطن تترك ذلك، ولكنها تكابر، وتحاول - بما تسميه الدبلوماسية العامة أو الشعبية - تحسين الوجه الذي رسمه بوش لبلاده في منطقتنا، وهي مهمة مستحيلة، لأن جسم العالم العربي لم يعد فيه متسع لمطعن. ولكن للأمانة، فإن العالم العربي هو الذي أتاح لواشنطن أن تتوحش ولإسرائيل أن تبطش، وتم ذلك بعشرات الوسائل والقوى والطوابير الخامسة، والسذج الذين اختلط عليهم وغرر بهم.

الحقيقة الرابعة، هي أن الولايات المتحدة، وبدفع إسرائيلي مشهود تستهدف الأعداء الأربعة، وهم حماس وحزب الله وإيران وسوريا، ويسوؤها أن العالم العربي أقرب إلى هذا التحالف، والشعوب العربية تترك أبعاد المؤامرة. ولذلك، فإن المزيد من الضغط على حزب الله سوف يفجر حرباً أهلية لبنانية يعرف العالم العربي مواقع أطرافها من أبناء المنطقة وأعدائها. كما أن المزيد من الضغط على حماس سوف يفجر الساحة الفلسطينية في فوضى عارمة تحترق فيها أصابع إسرائيل، خاصة إذا ساندت إيران حلفاءها فيها. وأما الاحتكاك بإيران، فإنه سوف ينذر بحرب إقليمية، وربما عالمية شاملة، لأن ساحاتها المبدئية سوف تكون القوات الأمريكية في العراق والخليج على امتداده وأفغانستان، وحقول النفط في الخليج، حيث يقيم الشيعة، وإغلاق مضيق هرمز، مما يحدث أزمة نفطية عالمية مدمرة، فضلاً عن أن الصراع العسكري بين إيران وإسرائيل، ودخول حماس وحزب الله على الخط قد يجعل بقاء الشعب الإسرائيلي في فلسطين محفوفاً بكل المخاطر،

وبذلك تسبب الحماسة الأمريكية نتائج لا يمكن حسابها، وهي في كل الأحوال بالغة الهول والخطر.

والحقيقة الأخيرة، هي أن تعديل السياسة الأمريكية والتزامها جانب الاعتدال، وفتح النزوات الإسرائيلية هو خير ضمان لسلام المنطقة والعالم. ولكنني أشك في أن ذلك يمكن أن يتحقق في عهد إدارة بوش بما تمثله من مخاطر على السلام العالمي.

فهل يستطيع العالم العربي أن يتخفف من "الغرام الأمريكي" عدة سنوات ليللم فيها جراحه، وليستعيد فيها سلامه الداخلي، أم أن هذه أحلام يقظان؟

هل أعلنت واشنطن الحرب على إيران؟

المتابع للسياسة الأمريكية خلال الأسابيع الأخيرة يلحظ تركيزاً خاصاً فيها على إيران، وعلى الربط بينها وبين حماس وحزب الله وسوريا. ففي فلسطين تشعر واشنطن بارتياح تام إزاء سياسات التصفية التي تقوم بها إسرائيل ضد رموز المقاومة جميعاً، مادامت إسرائيل قد أعلنت الحرب على هذا "الإرهاب الفلسطيني" من جميع الفصائل، ومادامت قد أعلنت أن السلطة الفلسطينية وبداخلها حماس هي عدو لإسرائيل. وبالنسبة للمقاومة الفلسطينية - وعلى رأسها حماس - تبذل واشنطن أقصى الجهد لفرض عزلة إقليمية ودولية عليها. فقد أسعدها هذا الجدل الصحفى فى تركيا مع رئيس الوزراء بسبب زيارة حماس لتركيا، رغم أن رئيس الوزراء لم يقابل الوفد، والتقى به وزير الخارجية بصفته الحزبية، وذلك بعد تحذير إسرائيل لتركيا بأن علاقاتهما الاستراتيجية سوف تعاني إذا تقاربت تركيا من حماس، وكان هذا التقارب جزءاً من سياسة تركية تؤدي إلى تحول تركيا عن تحالفها الاستراتيجى مع إسرائيل. وقد أزعج واشنطن أن تعبر صحف أخرى عن سعادتها بدور تركيا فى توثيق الروابط مع العالم الإسلامى، والاهتمام بالقضايا الإقليمية، بينما اتهمتها صحف صهيونية تركية بأن تركيا تحن إلى مرحلة الدولة العثمانية، التى أسهمت الحركة الصهيونية فى تقويض أسسها الإسلامية. ويمكن أن نشير إلى تحريض كيسنجر فى مقاله "بالواشنطن بوست" يوم ٢٧ فبراير ٢٠٠٦ للجنة الرباعية أن تعلن موقفها من حدود ١٩٦٧ والقدس وتهجير عرب ١٩٤٨ إلى الضفة الغربية فى المستوطنات حتى تصبح إسرائيل دولة يهودية.

أما إيران فقد قررت واشنطن - فيما يبدو - العمل على عزلها دولياً وإقليمياً، وتصويرها على أنها خطر عظيم على المنطقة والعالم، وأن النظام الدينى غير الديمقراطى فى إيران سيزداد خطره إذا حاز سلاحاً نووياً. بنى الخطاب الأمريكى على الإقرار بحق إيران فى حيازة الطاقة النووية، وأن نقطة الخلاف مع نظام إيران هو تهديده لجيرانه وقمعه لشعبه، وإصراره على حيازة السلاح النووى، وهو ما لن يسمح به المجتمع الدولى. رحب بوش بالاقتراح الروسى بتخصيب

اليورانيوم، ولكنه أكد أن مستوى ما تحقق لم يبدد الخوف من الطموحات النووية الإيرانية. وتحاول الولايات المتحدة أن تحشد دول المنطقة ضد إيران بسبب دورها في العراق، والملف النووي، ودعمها لحماس. في نفس الوقت يعول بوش كثيراً على موقف الهند وباكستان، وهما الدولتان المساندتان للموقف الإيراني. ولذلك فإن تركيز بوش على الهند، وعلى التعاون في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، والتحالف الاستراتيجي معها، ودعمها في قضية كشمير، وتحريك الدعم الرسمي الباكستاني لهذه القضية في هذا الاتجاه لأبد أن يثير التساؤل حول مقابل هذا التغيير التاريخي في الموقف الأمريكي. ثم أكد بوش في أول زيارة لرئيس أمريكي إلى أفغانستان أن وجوده العسكري هو بدعوة من حكومتها لاستمرار تطوير الديمقراطية والمجتمع، وهو يعلن لأول مرة أن القوات الأمريكية ليست مهمتها البحث عن بن لادن والملا عمر، كما كان يردد في السابق، وهو تطور هام يستهدف الجمهوريات السوفيتية السابقة والصين وإيران.

ولعلنا نلاحظ أن محاولة واشنطن احتواء غضب الصين من إلغاء تايوان للجنة توحيد الجزيرة مع الصين الأم بذريعة أن اللجنة معطلة، والاستغراب واشنطن من هذه الخطوة التي جلبت غضباً صينياً عارماً، هو محاولة لعدم إثارة الصين في هذه المرحلة، التي تركز فيها واشنطن على إيران. ومؤدى ذلك أن واشنطن أشعرت الصين أنها يمكن أن تساعد في هذه القضية إذا ساعدت الصين واشنطن في خطها الهادف إلى عزل إيران وإدانتها في مجلس الأمن.

إن موافقة بوش على قبول الهند كقوة نووية وعضواً في النادي النووي على أن تقبل الهند التفتيش النووي على بعض منشآتها الذرية من جانب الوكالة دون أن يصر بوش أو حتى يثير اقتراح أن توقع الهند على اتفاقية حظر الانتشار النووي، وقبول التعاون معها في المجال النووي، وتقديم المواد النووية التي لا يجوز تقديمها إلا للدول الأطراف في الاتفاقية، وذلك كله انصياعاً للطلبات الهندية كلها تقريباً، وسط إعلان قادة الهند قبيل الزيارة بأن الهند تتعامل مع واشنطن على قدم المساواة، وهو ما يضع علامات استفهام عما هو مطلوب من الهند مقابل ذلك كله. الواضح أن الهند مطلوب منها أن تقتنع بأن إيران خطر إقليمي، وأن الهند يجب أن تكون جزءاً من التحالف الدولي ضدها، وربما إقناع الهند بأنها طرف في معادلة الأمن

الإقليمي في آسيا في مواجهة الصين. ومما يذكر أن الهند أن أيدت في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية - خلافاً لمواقفها السابقة المؤيدة لإيران - إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن إذا قررت الوكالة أن إيران لم تحترم التزاماتها وفق اتفاقية منع الانتشار. ويحلو لباكستان أن تؤكد على أنها تؤيد حق إيران في حيازة التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وأن تغير موقف الهند في الوكالة كان قد تم بضغط أمريكي، ولكننا نعتقد أن تغير موقف الهند لم يكن بسبب الضغط الأمريكي وحده، وإنما أظهر هذا السبب سبب آخر، وهو سلوك الحكومة الإيرانية في الملف النووي، وكذلك التصريحات الملتهبة التي أدلى بها الرئيس الإيراني حول إسرائيل والمحركة، وهي التي ألبت عليه الدوائر الصهيونية في العالم، فكان هذه التصريحات إجرأاً للدول الصديقة لإيران. ويبدو أن ما تريده الولايات المتحدة من الهند بالنسبة للملف النووي الإيراني هو مجرد مساندة الموقف الأمريكي في الوكالة، وإنما الاستعداد لقبول فكرة التحالف الدولي ضد إيران تمهيداً لإسقاط نظامها. وقد لقي موقف بوش من الاعتراف للهند بوضع الدولة النووية نقداً شديداً داخل الولايات المتحدة، وكذلك في الهند وباكستان معاً، على أساس ازدواج المعايير، ورفض الاعتراف بنفس الوضع لإيران وكوريا الشمالية وباكستان. وقد شعر الهنود بالتحدي والندية مع بوش، لأنهم هم الذين طوروا قدراتهم النووية دون مساعدة دولية. فإذا ضمنت واشنطن الموقف الأوروبي والإقليمي، فهل يكفي ذلك لإقناع إيران بالتوقف عن طموحاتها النووية؟ اعتقد أن هذه العزلة قد تدفع إيران إلى الإسراع بحيازة السلاح النووي لاعتبارات نفسية، كما أن وضع الهند النووي الذي فرض نفسه على واشنطن سوف يشجع إيران على تحقيق طموحاتها النووية. بالمقابل يقوم الرئيس الإيراني بجولة في الخليج لطمأنة هذه الدول إلى سياساته السلمية، خاصة وأن دول الخليج تدرك مخاطر الصدام الإيراني الأمريكي والإسرائيلي على الخليج والمنطقة بأسرها، خاصة إذا قررت واشنطن أو إسرائيل ضرب المنشآت النووية الإيرانية، وسط شعور عام في العالم الإسلامي باستهداف إيران ضمن استهداف العالم الإسلامي لخدمة المصالح الصهيونية في العالم. يكفي أن نشير إلى أن صحيفة "الواشنطن بوست" قد أجرت استطلاعاً فور صدور تصريحات الرئيس الإيراني ضد إسرائيل، وكشف هذا الاستطلاع عن أن الأغلبية الساحقة في العالم الإسلامي تبدي إعجابها بهذه التصريحات والشجاعة في إبدائها، في مناخ تفرض فيه الحركة الصهيونية كبتاً وقمعاً على العالم الإسلامي.

الديمقراطية ومعايير القوة العظمى

تصر النظرية الغربية على أن الديمقراطية ليست شأنًا داخليًا، وإنما تلعب دوراً هاماً في علاقات الدولية الخارجية. وكانت النظرية السياسية التقليدية تربط بين النظام الديمقراطي والسلوك السلمى فى الخارج، كما تربط بين الديمقراطية واحترام الدولة فى سلوكها الخارجى للقانون الدولى. وأخيراً، أشارت بعض الدراسات الحديثة إلى أن الدولة العظمى فى القرن الحادى والعشرين لابد أن تكون دولة ديمقراطية بالمفهوم الغربى. إلى أى مدى يمكن الاطمئنان إلى هذه المقولات من الناحية العملية أو فى الواقع العملى؟ نعتقد أن هذه المثاليات السياسية تعبر عن أمانى واستقراء حسن النية، فلم نجد نموذجاً واحداً فى التاريخ المعاصر يؤيد هذه المقولات، بل قد يكون العكس هو الصحيح فى معظم الاحيان.

فالافتراض بأن الديمقراطية تلزم الدولة فى سلوكها الخارجى بالبحث عن حلول سلمية للمشاكل الدولية، أو أن الديمقراطية تؤدى بطبيعتها إلى هذه النتيجة أسقطته تماماً الحرب العالمية الأولى، وحتى عند صياغة هذا الافتراض فى نهايات القرن التاسع عشر كانت القوى الأوروبية "الديمقراطية" هى القوى الاستعمارية فى كل بقاع العالم، والاستعمار هو أعلى صور الاستغلال من كل الوجوه، والذى قالت عنه الدول خلال مؤتمر إنشاء الأمم المتحدة فى سان فرانسيسكو أنه نظام لاسترقاق الشعوب، وهو بالقطع أخطر وأقطع من نظام الرق فى العصور القديمة، أو نظام العبودية الذى استغلت بريطانيا الحق فى محاربتة فى البحار لكى تفرض هيمنتها العالمية على أساس قانونى.

ومعلوم أن افتراض أن النظام الديمقراطى لا يشن حرباً خارجية كان قائماً على أن الشعوب تحب السلام، وأن حكوماتها كانت تتصرف سراً بعيداً عن رقابتها، فيما عرف بدبلوماسية السرية، التى تقرر فى عصبة الأمم هجرها رسمياً وليس فعليا. هذا الافتراض غير صحيح فى كل الأحوال، فهناك شعوب تحب الحاكم المعتدى على حقوق الآخرين، وتحب أن تسمع منه مبررات قانونية أو أخلاقية كما حدث فى معظم فترات التاريخ الأمريكى، وكما يحدث الآن فى إسرائيل

والعراق وأفغانستان، حيث اقتنع معظم الشعب الأمريكي بأن الرئيس بوش هو مبعوث العناية الإلهية لرفع الظلم عن الشعوب، وتمكينها من الحرية والكرامة، وضرب لذلك مثلاً "رائعاً" في العراق، فيما تشهد عليه سجون أبو غريب وجوانتانامو، والتجسس على الحريات الشخصية للأمريكيين فداء لحرية الشعب العراقي الذي حرره الرئيس بوش من الحاجة والوحدة، وأسلمه إلى حتفه للراحة الأبدية مهاناً معذباً شاكياً إلى الله حيف "تبي الرحمة الجديد". وفي فلسطين حصل شارون على أعلى نسبة من تأييد الشعب الإسرائيلي، حيث شعر بحالة اليتيم بعد أن أقعده المرض، لأنه كان يضع أمن هذا الشعب فوق حق "الأغيار" في الحياة والحرية، فالحياة والحرية والرفاهية للشعب اليهودي المختار، والموت والإبادة للشعب الفلسطيني الغاصب لأرض الأجداد، كما يزعم الإعلام والسياسة في إسرائيل.

أما علاقة سلوك الدولة بالخارج واحترامها للقانون الدولي بالنظام والديمقراطية الداخلي، فإن الدليل على فساد ما نراه أيضاً في السلوك الأمريكي الذي ألغى القانون الدولي، الذي صنعه مجتمع الأمم، ولا تعتبر الولايات المتحدة إلا بالقانون الذي يصدر عن مؤسساتها التشريعية والقضائية ومحاكمها الجنائية، وليس المحاكم الجنائية الدولية التي تتاصبها العدا. والطريف أن الباحثين في الولايات المتحدة لفت نظرهم أن اليابان كانت دولة يتحكم فيها العسكريون، وكانت لا تحترم القانون في الداخل، وكذلك القانون الدولي، ولذلك وصلت إلى طريق مسدود، وأقدمت بنفسها على الانتحار، فهل يقول المؤرخون الشيء نفسه عن الديمقراطية الأمريكية التي امتهنت حقوق الإنسان في الداخل والخارج، وشجعت على مصادرة الحريات، وأبرمت الصفقات مع النظم الفاسدة والشمولية في مؤامرة لقهق الشعوب والقضاء على حقها في الحياة الكريمة! صحيح أن الديمقراطية الحقيقية في المنطقة العربية سوف تتصادم مع السياسات الأمريكية المحتلة، فهل الحل هو اعتدال الخلل في هذه السياسات أم تقويض الديمقراطية تحت شعار دعمها؟

وأخيراً، اشتترطت بعض الدراسات الأمريكية أن الدولة العظمى في القرن الجديد يجب أن تستوفي شروط الدولة الديمقراطية، وكانوا يقصدون بذلك الصين الشعبية، وكان ملف حقوق الإنسان والديمقراطية في الصين ورقة دائمة في ملف

العلاقات الأمريكية الصينية. تترك الولايات المتحدة أنه لا علاقة مطلقاً بين الديمقراطية وبين صعود الدول إلى مرتبة الدول العظمى في التاريخ. فالديمقراطية الرومانية لم تكن هي المؤهل لروما لكي تسيطر على العالم، وإنما كان جيشها، كما أن الدولة الإسلامية التي حكمت معظم المعمورة في العصور الوسطى كانت تعتصم بمبادئ الدين في سياساتها الداخلية والخارجية يسنده حسن الإدارة. وتترك الولايات المتحدة أيضاً أن اليابان التي انتقدت الدراسات الأمريكية نظامها الشمولى العسكرى بين الحربين العالميتين، وبعد انتصارها على روسيا عام ١٩٠٥ كانت بمعنى ما دولة عظمى، بل إن الاتحاد السوفيتى الدولة العظمى الأخرى في العالم لم يكن دولة ديمقراطية، وإن ربطت النظم الشيوعية و الشمولية عبر التاريخ اسمها بالديمقراطية، فكانت النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية تلحق بصفتها الديمقراطية، وكذلك الحال في بعض دول العالم الثالث في إفريقيا وغيرها.

ولا تزعم الصين أنها تسعى إلى أن تكون دولة عظمى، لكن الولايات المتحدة تشك كثيراً في ذلك، وتعتقد أن العمل يتم في الصين لكي تعدل ميزان القوة في آسيا ثم في العالم. ولسنا بحاجة إلى مؤشر على هذا الموقف الأمريكى، ولكن يكفى أن نشير إلى حجم الفرع من بروز الصين فى الحوليات والدوريات والدراسات الأمريكية التى تخصص معظم صفحاتها لهذه الظاهرة. ولن يجدى مع واشنطن اشتراط أن تكون الصين ديمقراطية، لأن واشنطن ليست هى الذى يمنح براءات الدول العظمى، وليست الصين فى الحضانة الأمريكية، كما هو حال الديمقراطيات الأوروبية، خاصة الألمانية والفرنسية.

غير أن دراسة نشرم يوم ٢٠٠٦/٣/٢ عن معهد الدفاع فى استراليا تحذر من أن الصين الشمولية أفضل للأمن الإقليمى والعالمى من الصين الديمقراطية، والسبب الذى ساقته الدراسة هو أن الصين الشمولية ليس لديها مفاجآت، ويمكن ضبط سلوكها، وتوقع هذا السلوك، بخلاف الصين الديمقراطية. ونحن نعتقد بصحة هذا الاستنتاج، ولكن على أساس آخر، وهو أن أكثر من مليار نسمة بحاجة إلى حزم فى الداخل والخارج فى الإدارة، وهذا يختلف عن الشمولية والاستبداد، كما أن هذا العملاق يحتاج إلى ترويض، وهذا ما يحدث فى الوقت الحاضر، كما أن قرارات الصين لم تعد بالبطئ الذى يستغرقه وقت المرور بالجسد الصينى كله.

ولدينا الهند التي تقارب حجم الصين في عدد السكان، ولا تزال تتمسك بديمقراطيتها العريقة. ولكن الأمر الذي لا بد أن الولايات المتحدة تدركه هو الوضع النفسى للقوى الآسيوية، فهي إن أبدت اللين فهو أدب فى السلوك، ولكنه قاطع كحد السيف على خلاف ما تمرست عليه واشنطن فى المنطقة العربية، التى سوف تذكر واشنطن يوماً ما أنها كانت تدلل فيها عندما تفيق على القوى الآسيوية الصاعدة، وهو تغير مركز النظام الدولى.

بقيت الإشارة إلى أن واشنطن قد تستفيد من هذه الدراسة مثلما استفادت من نصائح عربية بالألا تعتبر قضية الديمقراطية فى الصين والعالم العربى قضية حادة، وإنما تعلن فيها غير ما تبطن حتى تحافظ على مصالحها فى ظل أوضاع انعدام الديمقراطية.

إجهاض الإصلاح

واستثناس المثقفين فى العالم العربى

المتقف هو الذى يحيط بأوضاع مجتمعه وقادر على رؤية ما يحتاجه هذا المجتمع، كما يساهم فى قيادته نحو أهدافه، وهو بذلك يقف أمام المجتمع بخطوات فى اتجاه المستقبل. ولهذا السبب، فإن المتقف فى العالم العربى أصبح معارضاً للسلطة المستبدة، لأنه يدرك أن عامة الشعب يعانون، ولكنهم لا يفهمون سبب المعاناة من الناحية السياسية. فالاستبداد يقترن دائماً بالفساد. والفساد يعنى خروج الشئ الصالح عن صلاحه، فيترجم ذلك إلى معاناة فى الحياة، وتضييق فى الحريات، وإذلال للمواطن فى مجتمعه، وتمييز بين أبناء المجتمع على أساس الولاء للحاكم، بل ويصل الأمر إلى فقدان الحياة، أو الزج فى السجون، والإضرار بالأسر، بالإضافة إلى ما يعانى به الشعب من عنت فى حياته المعيشية. ولذلك أصبح مألوفاً فى الثقافة العربية أن العلاقة بين الحاكم والمتقف علاقة عداء بعد أن أصبح الحاكم يكره المتقف، لأنه يمثل الطرف الآخر من المعادلة. وقد حفلت الأدبيات العربية الثقافية والسياسية بالمطالبة بجسر الفجوة بين السلطة والمتقف. وهذه الظاهرة فى العالم العربى ليس لها مقابل فى أوروبا، التى تسعى دولها إلى احترام المثقفين والعمل بآرائهم لترقية أوضاع المجتمع، لأنهم الشموع المضيئة التى تستثمر قدراتهم العقلية، وطاقاتهم الثقافية فى إدارة المجتمع.

أما فى العالم العربى، فإن بعض النظم العربية التى أدركت قيمة المتقف لجأت إلى طريقتين متوازيتين. الطريق الأول، القضاء على المتقف ومطاردته، وإشعاره بأن سلطته كارثة عليه، وأن التضييق عليه وحصره، ومنع الإشعاع الذى يتولد من آرائه من الوصول إلى المجتمع بكل الطرق أكثر جدية من التصدى بالجيوش لأعداء البلاد. لأن المتقف ينبه الرأى العام الغافل إلى عورات النظام، والتى تؤدى بدورها - إن استمرت - إلى الإضرار الفادح بالوطن والمواطنين، ويكون سبب هذه العورات هو أن النظام بطبيعته عاجز عن إدارة المجتمع، ومستقطب للعناصر العاجزة التى لا هم لها سوى الفساد. ولذلك يندمج الوطن

بالنظام، ويصبح الولاء للحاكم هو الولاء للنظام، كما يصبح الحاكم هو الرمز الوحيد للوطن والوطنية، وقد أقسم الحاكم أمام الله على رعاية الوطن وحمايته، ولكنه عادة ما يكون مخلصاً عند القسم، ثم تتطور أعماله إلى أن يصبح نقبض القسم بعد مضي عدد من السنوات.

أما الطريق الثاني بعد التكتيل بالمتقفين، فهو استئناس المتقفين وتذجينهم، خاصة لهؤلاء المتقفين الذين اجهدتهم سياسات النظام بالتضييق عليهم أو تهديد حياتهم، فأصبح البديل أمامهم هو التخلي عن قضايا شعوبهم في مواجهة الحاكم. وهذه أولى الجرائم الكبرى التي يرتكبها المتقف في حق مجتمعه، أى خيانة الثقة الواجبة فى المتقف، باعتباره قدوة للمجتمع، ومتحدثاً باسمه، ونصيراً لقضاياها. ثم تأتى الجريمة الثانية، وهى أن المتقف لا يكتفى بالسكوت، وإنما ينخرط فى خدمة الحاكم، فيتحدث إلى الشعب بلسانه، ويحارب بسيفه، ويبطش بأقرانه الذين ظلوا على عقيدتهم، بل إنه يتحدث بمنطق أشد صرامة مما يتحدث به الحاكم، ويدافع عن فضائل لا يجرو الحاكم على المجاهرة بها، لأنها ليست قائمة إلا فى خيال المتقف المريض، فيصبح كما يقولون ملكياً أكثر من الملك. وموطن الخطورة فى هذه النقلة الجهنمية للمتقف من قيادة المجتمع لتطوير أوضاعه وإصلاح شئونه، إلى استغلال الثقة فيه للترويج لخطاب جديد يعانى الشعب فى ظله معاناة حقيقية. ولكن المتقف يتولى تخديره، حتى يهلك دون أن يدري، ويتحلل الوطن دون أن يدرك الخطر. وبعبارة أخرى، ينتزع المتقف المريض من الشعب فطرته التى تمثل قرون الاستشعار لرصد الخطر والتوقى له. ويضيق المقام إذا صورنا ما نقول بالأمثلة، ولكنى اقتصر على بعض الأمثلة من مصر. فقد كان أحمد سعيد مدير صوت العرب يذيع فى الناس بصوت يوحى بالثقة أن الجيش المصرى المظفر على أبواب تل أبيب، وأن القوات المسلحة المظفرة قد أسقطت أكثر من خمسة آلاف طائرة إسرائيلية، وبشر العرب بأن زوال إسرائيل قد أصبح وشيكاً. فانطلقت فى إثره الأغاني بحناجر المشاهير، الذين يستمع الجمهور إليهم بشغف مثل أم كلثوم وعبد الحلیم حافظ. ثم أفاق الناس فجأة على كابوس مخيف، وهو ظهور جمال عبد الناصر على شاشات التليفزيون فى الثامنة من مساء يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ ليصارع الناس بأن مصر والأمة العربية قد لحقت بهما هزيمة منكرة. وإذا كان أحمد سعيد

يقرأ فقط ما يقدم إليه من مواد إذاعية، كما يقول الآن، ولا يعرف الحقيقة إلا القيادة المصرية، فإن القيادة قد استخدمت الإعلام الرسمي في تضليل الناس في واحدة من أخطر حلقات التاريخ المصري والعربي على الإطلاق. كما أن الفنانين المشاهير قد شُحنوا شحنة وطنية هائلة، فانطلقوا ينقلون الشحنة بحناجرهم إلى الناس. ولهؤلاء عذرهم في أنهم يؤدون دوراً وطنياً موهوماً. وكان ذلك هو أحد الأسباب الهامة التي جعلت صدمة المصريين والعرب أكثر مأساوية، حيث سقطوا من علياء الشحن والأمل إلى هوة الحقيقة المفزعة دون وسيط. ولكن الأخطر هو تحول المثقفين وادماجهم في تنظيمات سياسية وحزبية لكي يروجوا لسياسات يدركون بالقطع أنها تؤدي إلى نتائج عسكرية في المجتمع. وحتى لا يظل حديثنا افتراضاً مبهماً، فإنه من المفيد أن نقول، أنه عندما يتعرض الوطن للخطر، وتعجز الحكومات عن إدارة شؤون المجتمع، فإنها تصر على تخدير هذا المجتمع. ويظهر أقطاب الحزب الحاكم للترويج للإصلاح، والحديث عن تغييرات جذرية في الحزب، وعن أن مشاكل مصر في الداخل والخارج، وإن كانت عويصة - بسبب سلوك المصريين في المأكل والملبس والانجاب - فإنها بحول الله ليست عصية عن الحل عند هؤلاء الفلاسفة. ولما كان الواقع أصدق من الحديث، فقد انتبه الناس إلى أن الحديث أصبح بضاعة يتم تسويقها، فلا تشفى مريضاً، ولا تنقذ أسرة من التحلل، ولا تنقذ مجتمعاً من التفسخ، ولا تقدم عملاً لعاطل، كما لا تقدم كرامة لمواطن يرى وطنه بكل إمكانياته وقد انحسرت قدراته وضل سعيه، فيعجب المواطن أن هؤلاء المثقفين، الذين أجهدوا أنفسهم في محاولة إقناعه بالوهم لقاء ما يتمتعون به من امتيازات، قد ساهموا في تكريس الواقع، وفي التغطية على المزيد من الانهيار، فأصبح موقف الشارع في مصر يتسم بالذهول والحيرة بعد أن رأى بعض الوجوه التي يحفظ لها المكانة والمصداقية وقد انخرطت في فصائل الدعاية لسلعة موهومة. ووراء ذلك كله يئن الجسد وتخور القوى، وتزداد المعاناة.

ومن الواضح أن استئناس المثقف لتحسين صورة النظام في العالم العربي يعتبر جريمة في حق الوطن، ولكنها جريمة مركبة. فالطبقة الأولى من هذه الجريمة هي أن النظام يستخدم المثقف إما بالإكراه وإما بالغواية، فيجبر المثقف على ارتكاب المعصية لله، لأنه خان أمانة الكلمة وثقة الجمهور، وخان وطنه الذي

يحتاج إلى طاقاته وعقليته، وانضم إلى فصائل تعمل لتحسين صورة النظام حتى يفلت من الضغوط. وغالباً ما يقع النظام - وهو يحاول الإفلات من هذه الضغوط - في قبضة القوى الأجنبية، التي تؤمن له البقاء مقابل ما تحتاجه من الوطن من خلال النظام، فيبيع استقلال الوطن وهو يظن أنه يحسن به صنعا. وأظن أن المثل الأكبر والواقعي لما نقول هو الرئيس العراقي السابق صدام حسين، الذي ظن أنه يستطيع أن يكون شريكاً مع الولايات المتحدة لتحقيق المصالح المتبادلة، وهو لا يحسب أنه بدأ مسيرة القضاء على وطنه وعلى أمته من ورائه. فلا تجدى بعد ذلك عباراته أو مرافعاته، بعد أن حشد العديد من مثقفي العالم العربي الذين باعوا ضمائرهم لرفعه فوق الأعناق في مظاهرة ثقافية سنوية في "إربد"، كما حشدهم للدفاع عن بطل القومية العربية، وحامي البوابة الشرقية للأمة العربية عندما غزا إيران، كما حشدهم مرة ثالثة، عندما أوههم بأن الطريق إلى تحرير فلسطين يمر بغزو الكويت وربما الخليج. بل إن بعضهم ممن كانوا يحظون بالمكانة والسطوة لدى الجمهور قد فتتهم صدام عن إيمانهم، فقارنوا بين التكاليف العربية الباهظة لتحرير الكويت، وبين بقاء الغزو، بينما هم أنفسهم يطالبون اليوم بالتدخل الأجنبي في دولهم حتى تخلص الشعب من استبداد حكامهم، وكأن الشعوب العربية قد أصبحت حتى تسترد مواردها وحريتها بين نارين، إما أن تلجأ للأجنبي لتخليصها من الحاكم الذي تترس وراء قوته، وأنفق أموال الشعب في تحصين هذه القسوة لتحميه من غضبة الشعب، وإما أن يقبل بالهوان، فيضيف إلى معاناته من حكامه معاناة أخرى من جلاديه الغزاة، وهو عين ما يحدث الآن في العراق. وقد فقد هؤلاء البوصلة والمؤشر إلى الحقيقة، فأخذوا اليوم يقارنون بين جرائم الولايات المتحدة في العراق وجرائم صدام حسين، لكي يخلصوا إلى صحة استنتاجاتهم السابقة من أن «نار الحاكم الوطني ولاجنة الغازي الأجنبي». وأضاع العالم العربي شطراً من عمره في الاختيار بينهما، وكان قدره ألا يختار الطريق الصحيح، وهو الحرية والعزة والكرامة في بلد يملك مقدراته.

وهكذا، احتشد المثقفون الذين اعتقدوا أن اندماجهم في التنظيمات الحاكمة يمكن أن يكون مناسبة لتطويرها، فأصبحت أسماؤهم في هذه المواقع تظهر للعامة والخاصة أن الحزب الحاكم يستقطب الكفاءات والمثقفين، وهو بذلك عازم على

الاستعانة بهم في ترشيد إدارة المجتمع. ولكن بعضهم استشعر الخطر من هذا الحشد، واستخدام هذه الأسماء للترويج لسياسات لا تصلح للتطبيق، فسارع إلى التبرؤ من ذلك، والتوبة من ضلاله، راجياً أن يعود مرة أخرى إلى موقعه في قيادة المجتمع. أما البعض الآخر، فقد اندمج في هذه التنظيمات، وتمكن من أن يكافح من الداخل دون أن نذكر أسماء في المجلس القومي لحقوق الإنسان. أما البعض الثالث، فقد استمرراً عضويته في هذه التنظيمات، وهو يعلم أنه يدافع عن أوهام، ويروج لخرافات، ولا يهمله سوى التمتع بمزايا هذه العضوية، ولكنهم يجب أن يعلموا أن ظهورهم أصبح عبئاً على هذه التنظيمات، وأنهم أصبحوا فالأ سيئاً لها، وأن الشعوب لم تعد تقبل إلا بالإنجاز الحقيقي بعد أن ظلت تتلقى الوعود، وتتبهر بالخطابات والتحليلات عن الطهارة والنزاهة ونظافة اليد واللسان، وهي ترى الصورة الأخرى تماماً. فأصبحت هذه الشعوب تتمنى لو أن هذه التنظيمات قد تحلت بالشجاعة الأدبية، وصارحت نفسها بأنها عجزت عن إدارة المجتمع، وأنها ترحب بطاقات المجتمع الخلاقة، التي عزلتها عن مواقع الصدارة عدة عقود، وتصدت للعمل الوطني فكان أمرها خسرًا، وتستطيع الشعوب العربية أن تفهم لماذا فقدت القيادة فيه المؤشر، فتكاثرت الكوارث، وتفاقت الأوضاع، وأصبح السؤال الملح هو: هل عجز المجتمع بكل هذه الملايين عن أن يحل مشاكله ويريح مواطنيه، ويضع وطنه في المكان الذي يستحقه بين الأمم؟ بل إن السؤال الأشد إلماً هو: أنه إذا احتكرت فئة قليلة قيادة الفشل وأصرت عليه، وأبعدت طاقات المجتمع عن الإنقاذ، فكيف يمكن استنقاذ الوطن من هذه الفئة، التي يثق الشعب بنسبة ما بأنها لا تدرك ما تفعل، ولكنه لا يصمها بالخيانة والعمالة؟ والأقرب إلى اليقين أنها ربما صرفها عن العمل العام صارف خاص، وألقتها عما يعانیه الوطن مشاغل أخرى. وقد وصل المجتمع العربي إلى لحظة الحقيقة، وأصبح يطرح أسئلة جدية حول الوجهة التي يتجه إليها الوطن في جميع المجالات، وما قيمة جحافل المتقنين الذين يطالبون بالإصلاح تقابلهم جحافل أخرى تتخرط بجديّة كاملة في الندوات والمؤتمرات والتوصيات حول الإصلاح والإصلاح، بينما الحال في تقاوم، والوطن في أزمة. فمتى تعترف هذه القلة بما يتردد في الشارع؟ وأظن أن الاعتراف بالمرض والعجز عن العلاج هو الطريق الصحيح إلى مواجهة المرض بشكل جدي.

وأخيراً، فإن أقطار العالم العربي بحاجة إلى أن تراجع دور المتقف، وأن تضعه في المكان الذي تؤهله له قدراته، وأن تنتهي المسافة الفاصلة بين المتقف والسلطة، مادامت السلطة لا تتأمر على المجتمع، ولا تستحوذ على خيبرات المجتمع، وتسعى بكل حسن نية إلى إسعاد الوطن والمواطنين. ولا أظن أن هناك مسافة كبيرة بين ما يحدث في العالم العربي وبين تربص القوى المعادية لكي تقفز إلى ربوعه بسبب هذه الإشكالية، فترتفع الدعوات والأصوات يُخَوّن كل منها الآخر، ويتهمه بالعمالة، فتقع الفتنة ويعم البلاء. وأرجو أن يكون هذا نداءً للمتقفين في العالم العربي لتدارس هذه القضية الخطيرة قبل غيرها إذا أرادوا أن يسلم ركاب السفينة جميعاً من غرق محقق يراه العالم العربي كل يوم رأى العين بعد أن كان كابوساً يطارده في منامه.

آلية الحوار في العالم العربي

فلسطين/ لبنان/ العراق

جرت العادة أن يكون الحوار بين أطراف وطنية وأطراف أجنبية مثل الحوار العربي الأوروبي والحوار العربي الإفريقي وكان يهدف في السبعينات إلى مقايضة البترول العربي بالحياد الأوروبي في الصراع العربي الإسرائيلي، كما كان الحوار العربي الإفريقي يهدف إلى تبادل الدعم الإفريقي للعرب ضد إسرائيل مقابل التأييد العربي للأفارقة ضد جنوب إفريقيا العنصرية وتزويدهم بالبترول بأسعار مخفضة وتقديم المعونة الفنية لهم. ثم ظهر الحوار بين الإسلام والغرب منذ نهاية الحرب الباردة وتحامل الغرب على الإسلام والمسلمين خاصة بعد أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة. وقد تعثرت كل هذه الأمامت من الحوار لأنها افتقدت إلى العوامل الموضوعية اللازمة لنجاحها. كذلك ظهرت في العلاقات مع بعض الدول ما سمي بالحوار الاستراتيجي في جميع القضايا كما هو الحال بين مصر والولايات المتحدة وبين مصر والصين، وبعض الدول الأخرى. فالحوار وسيلة لعقد الصفقات أو تشكيل التحالفات أو تسوية الخلافات بين المجموعات من الدول أو توثيق الروابط والبحث عن القواسم المشتركة مثل الحوار العربي اللاتيني الذي لم يطعه العالم العربي ما يستحق من اهتمام بسبب الضغوط الخارجية التي تخشى هذا التحالف بين العالم العربي وبعض الدول المتمردة على النفوذ الأمريكي في أمريكا الجنوبية.

أما الحوار الوطني في لبنان فيهدف إلى تسوية عدد من الخلافات التي نشأت بعد تسخين الأجواء والعلاقات السورية اللبنانية خاصة عقب اغتيال الحريري، منشأت فكرة الحوار لمنع نشوب حرب أهلية حول عدد من القضايا المتفرعة والتي قسمت المجتمع اللبناني على قاعدة الولاء أو العداة لسوريا. انشغل الحوار بتطبيق قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ الذي قضى بحل حرب الله ونزع سلاحه والمخيمات الفلسطينية في لبنان، والنظر في إزاحة أو استمرار الرئيس لحود.

ولكن الحوار تعثر هو الآخر ما دام شطر من المتحاورين يستندون إلى دولة أجنبية، أو إن شئنا الدقة هو صراع على قلب لبنان من جانب الفريقين أحدهما يرى

أن لبنان يجب أن يكون مستقلاً عن أي نفوذ أو وجود، والآخر يرى أن هذه الدعوة حق، أريد به باطل. كما رفض المتحاورون اللجوء إلى التصويت لأن الأغلبية تستطيع أن تتمرر قرارات لا ترضى عنها الأقلية ومستعدة للحرب بسببها وسوف ينجح الحوار إذا تحرر الأطراف من عدم الثقة وارتفعت مصلحة لبنان الوطن فوق هذا التشرذم. وأما الحوار في فلسطين لتجنب الحرب الأهلية أيضاً والاتفاق على قواسم مشتركة فلا يمكن أن ينجح إلا إذا شعر المتحاورون أنهم جميعاً تستهدفهم إسرائيل التي تريد تفرغ الأرض من سكانها وأن السلاح لا يجوز لأي سبب أن يوجه إلى صدر فلسطيني مهما بلغ الخلاف في الرأي أو المصالح أو الرؤى، ويكفي ما تستهدف هذا الشعب من كل صور الإبادة.

وأخيراً، فإن الحوار بين العراقيين في إطار مؤتمر الوفاق الوطني العراقي فقد كان يهدف إلى تحديد القواسم المشتركة نقادياً لصراع طائفي، ولكن للأسف تجزرت الطائفية برعاية الاحتلال الأمريكي وأصبح الخيار عند البعض بين الحرب الأهلية أو التقسيم، بل عدلت الصيغة لتصبح التقسيم أو الإبادة فماذا يجدى بعد ذلك حوار بين فرقاء يسعى بعضهم إلى تقسيم البلاد وفرز سكانها على أساس عرقي أو طائفي.

إن تجارب الحوار في العالم العربي كلها باءت بالفشل نظراً لعدم توفر شروط نجاحها وعدم توفر الثقة الواجبة وحسن النية بين أبناء الوطن الواحد، ويكون فشل الحوار مقدماً لانفراط عقد الأمة. وندعو الله أن ينجح حوار الفلسطينيين حتى لا تسهم حربهم الأهلية في تيسير خطة إبادة عن طريق إسرائيل، كما نأمل أن ينجح حوار اللبنانيين ثم بين سوريا ولبنان في المستقبل. أما العراق فلن ينقذها سوى إرادة صلبة لدى أبنائها المخلصين الحريصين على بقاء اسم العراق على خريطة المنطقة حتى لا يندم الجميع على ما فرطوا فيه في زمن الفتنة السوداء.

مذكرة حول اتهام

شارون وبوش وبليير

عقد اتحاد المحامين العرب بمقر نقابة المحامين بالقاهرة محاكمة شعبية دولية لكل من شارون وبوش وبليير فى مايو ٢٠٠٦ برئاسة مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق. وقد ادليت ببيان حول التهم الموجهة إلى هذه الشخصيات الثلاثة. وفى ما يلى هذا البيان:

إن أدلة الاتهام للثلاثى شارون وبوش وبليير ترتكز على قاعدة أساسية، وهى اغتصاب حقوق الآخرين، والاعتداء على المبادئ السامية والقيم الرفيعة، التى يدافع عنها المجتمع الدولى. أما تفاصيل الأدلة، فهى مجرد تجسيد لهذه الحقيقة. وينطبق عليهم جميعاً جريمة معاداة الإنسانية، وهى جريمة عرفتها التشريعات الرومانية القديمة، والتى كانت حاسمة فى حماية المجتمع الدولى فى ذلك الوقت ممن ينتسبون إلى الجنس البشرى بجيناتهم، ولكنهم يفترقون عن هذا الجنس البشرى ويعادون هذا النوع، ويعملون على القضاء عليه. وهذه الجريمة، الجريمة ضد الجنس البشرى، كان يعبر عنها أحياناً عبر عصور التاريخ، بأن المجرم خارج إطار القانون hors de loi. ورغم تباين القيم التى تنبأها المجتمع الدولى عبر العصور، إلا أن الحد الأدنى الذى أجمع عليه المجتمع الدولى هو هذه الجريمة بوصفها، ثم بعد ذلك بأفعالها. ولسنا فى صدد تأصيل هذه الجريمة تاريخياً، ولكننا أردنا أن نؤكد أن هذه الجريمة لست مستحدثة، وإنما المستحدث فيها هو الأساليب التى تتطور بتطور الوسائل الفنية والتكنولوجية. فقد كان قتل الأجنبى لمجرد أنه أجنبى فى بلد غريب لا يعد جريمة فى العصور القديمة، بينما أصبح قتل الأجنبى لمجرد أنه أجنبى فى القرن الحادى والعشرين يعتبر جريمة ضد الإنسانية. ولسنا أيضاً بصدد المقارنة بين موقف الإسلام من هذه الجريمة، وبين موقف المجتمع الدولى المتغير. ويكفى أن نشير إلى أن الإسلام ركز على النفس البشرية دون أن يعنى بجنسياتها أو مكان وجودها، كما ركز على تصرف هذه النفس، وأكد فى محكم آياته أنه «من قتل نفساً بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً». فكان حامورابى كان

يطبق هذه الآية عندما نفذ أحكام القصاص تنفيذاً حرفياً، كما فعل ذلك الرومان حتى أن بعض المستشرقين قد تجاوز في استنتاجه إلى القول بأن القرآن الكريم حافظ على هذا التقليد التاريخي، ونقل عن السابقين.

أما أدلة الإدعاء ضد الرئيس بوش، فهي كثيرة، ونكتفى منها بما يلي:

١- أنكر وجود قانون دولي للمجتمع الدولي، وحاول أن يبتدع قانوناً دولياً جديداً يتناسب مع النفسية المظلمة لأعضاء إدارته، التي لا ترى في هذا العالم سوى المصالح الأمريكية والعالم الأمريكي. وبدلاً من أن يستخدم قوته لإشاعة العدل والاستقرار والسلام في ربوع المعمورة، فإنه استغل ثقة الشعب الأمريكي في إطار النظام الديمقراطي، والقدرات الأمريكية الهائلة في تنفيذ سياساته.

٢- يبدو أنه أصر على أن يطارد العرب والمسلمين في كل موقع، وأن يبتدع لهم مما زعمه بأنه مبعوث العناية الإلهية، ولم ينكر الشعب الأمريكي ذلك عليه، رغم أن أي زعيم مسلم لو شوه في يده القرآن دون أن يزعم أنه نبي، فإن وصمة الإرهاب جاهزة لكي تلتصق به. ومن ثم يحاول الناس في العالم الإسلامي أن يتجنبوا أي مظهر إسلامي، حتى لا تطالهم يد البطش الأمريكي.

٣- أن الرئيس الأمريكي وإدارته تدور حولهم شبهاً قوية في أنهم ارتكبوا أحداث ١١ سبتمبر، وإذا كانت قيادات القاعدة قد اعترفت بأنها هي التي قامت بهذا العمل، فما ذلك إلا توزيع للأدوار، وتواطؤ بين إدارة بوش والقاعدة. ولذلك، يجب تشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في هذه الأحداث للكشف عن المجرم الحقيقي الذي أدى إلى قتل عشرات الآلاف يوم الحادث، فضلاً عن الحوادث الأخرى والمجازر التي نفذتها القوات الأمريكية في مناطق العالم المختلفة.

٤- الاعتداء على شعب العراق وأفغانستان، وإراقة دماء هذه الشعوب، وتدمير حضارتها وتراثها التاريخي، وتعويق نموها، تحت ستار القضاء على نظمها الدكتاتورية، وإدخال الديمقراطية فيها. ويتحمل الرئيس بوش تبعات ومسئوليات جميع المآسي التي لايزال الشعب العراقي يعانيها، وأهمها زرع الفتنة الطائفية بين أبناء الشعب الواحد، وتشكيل فرق لقتل العلماء والمتقنين في

العراق، وكذلك نهب ثروات العراق، وإفقار الشعب العراقي، وتتصيب حكومات عميلة تعمل وفق المخطط الأمريكى.

٥- التستر على جرائم التعذيب فى المعسكرات الأمريكية فى العراق وفى جوانتانامو، بل والأمر بارتكاب هذه الجرائم حسبما ثبت من التحقيقات، ولعل اضطراب الرئيس بوش إلى إغلاق معسكر جوانتانامو وتصفية معسكر أبوغريب خير دليل على ثبوت هذه التهم.

٦- قيام الرئيس بوش بدعم المجازر التى تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى، وامداد إسرائيل بالأسلحة والأموال، والدعم السياسى والإعلامى، وحماية إسرائيل من أى ضغوط خارجية لوقف هذه المجازر.

٧- إجبار بوش الحكومات العربية على الحياد فى الصراع العربى الإسرائيلى، بحيث يتمكن شارون والحكومة الإسرائيلىة من إنهاء القضية الفلسطينة، واغتصاب حقوق الفلسطينين إلى الأبد، وحرمان الشعب الفلسطينى من جهود الإنقاذ العربية خلال نضاله ضد الغصب الإسرائيلى.

٨- التكرار للمعاهدات الدولية الهادفة إلى حماية المجتمع الدولى من مخاطر التسلح النووى، ومخاطر التلوث، وخصوصاً بالنسبة لطبقة الأوزون، حيث تساهم الولايات المتحدة وحدها بأكثر من ثلث العوامل الملوثة للبيئة، والتى ينظمها بروتوكول كيوتو.

٩- التلاعب بالأمم المتحدة وتحويلها من جهاز لصيانة السلم وإقرار العدل إلى أداة فى سياسة البطش الأمريكية، وتبرير استخدام القوة فى غير موضعها.

١٠- إهدار الحقوق والحريات فى الولايات المتحدة وفى العالم، وذلك بمساندة النظم الدكتاتوربة ومدما بالمعونات، والتشدد بالديمقراطية لذر الرماد فى العيون.

أما أدلة الإدعاء ضد تونى بليز، رئيس وزراء بريطانيا فهى:

١- استغلال معلومات كاذبة لإقناع الشعب البريطانى بالمشاركة فى غزو العراق، وإيهامه بأن هناك مصلحة بريطانية مؤكدة، وهى الحصول على أسلحة الدمار الشامل العراقية التى يمكن أن تهدد العالم.

٢- المشاركة مع الرئيس بوش في التخطيط والتنفيذ والتمويه على كل الجرائم التي ارتكبت في العراق، بما في ذلك تقسيم العراق منذ عام ١٩٩١، وتكريس السياسات الطائفية تحت ستار العملية السياسية وتشجيع الديمقراطية.

٣- حشد الشباب البريطاني للحرب في العراق، ومعاقبة من يعارض هذه الحرب لعدم مشروعيتها، ومحاولة التأثير على القضاء البريطاني حتى لا يقرر عدم مشروعية الحرب في سياق عشرات القضايا المرفوعة أمامه من رافضى الخدمة، أو أهالي الضحايا.

٤- المسؤولية المباشرة عن قضايا التعذيب في المعسكرات البريطانية في العراق، مما يكذب الدعاوى النبيلة التي يرفعها بلير في تبرير غزو العراق، وكذلك الإساءة إلى أعراف الحرب، التي زعمت بريطانيا أن جيشها يتمسك بها. وعلى أية حال، فإن تمسك توني بلير بأن السير وراء الولايات المتحدة هو خدمة للمصالح البريطانية إنما يدل على إصراره على ارتكاب هذه الجرائم حتى لو كان مقتضياً بزعيمة ومثله الأعلى الرئيس بوش، وأن هذا التعاون الذي يظن بلير أنه بذلك يخدم به بريطانيا لا يقلل من فداحة الاتهام، لأنه تواطؤ على ارتكاب الجريمة مع الاختلاف على توزيع منافعها.

أما شارون، فإن أدلة الاتهام ضده أكثر قسوة، لأنه من الواضح أنه هو الذي حرض على غزو العراق، وهو الذي سيطر على الإدارة الأمريكية لكي تسانده في ارتكاب جرائمه، وهو الذي أعلن بشكل واضح أن إبادة الشعب الفلسطينية ضرب من الجهاد اليهودي، كما أوضح في مذكراته أنه كان متعاطفاً مع الحركة الوطنية اليهودية ضد جيش الاحتلال البريطاني في فلسطين، لأنها تعمل من أجل تقرير مصير الشعب اليهودي.

ويضيق المقام عن تقديم أدلة وافية لاتهام شارون، ولكن يكفي أن نشير إلى مجمل هذه الجرائم التي ارتكبتها، وأهمها:

١- الإصرار على إبادة الشعب الفلسطيني حتى تخلص له الأرض، وتفتح أمامه فرص تنفيذ المشروع الصهيوني لاتهام فلسطين.

٢- إنكار الحق في الحياة وفي إقامة الدولة على الشعب الفلسطيني، مما أدى إلى حالة المعاناة التي دفعته إلى الثورة المستمرة ضد الغضب الصهيوني، وإنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بينما أكد شارون حق الشعب

اليهودى فى فلسطين فى تقرير مصيره على أرض غيره، وهو أمر غير مفهوم فى باب تقرير المصير.

٣- العمل على إشاعة الاعتقاد بأن المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلى إرهاب يجب التكاثف فى صده، بينما يعتبر أعمال الإبادة جهاداً للدفاع عن حق الشعب الإسرائيلى فى البقاء والاستقرار.

٤- استخدام الأسلحة الأمريكية الفتاكة فى القضاء على أبناء الشعب الفلسطينى، وبشكل خاص استخدام الصواريخ لقتل رموز المقاومة، وهدم المنازل فوق رؤوس أصحابها، والتهايم الأرض بالاستيطان تارة، وبالجدار العازل تارة أخرى، والقتل المتعمد للجرحى والأطفال، واعتبار ذلك كله أعمالاً بطولية ضد هذا الشعب الذى تجرأ على مقاومة الاحتلال.

٥- تحريض الولايات المتحدة على غزو العراق وأفغانستان، وامتدادها بالأسلحة والمعلومات على سبيل التبادل حتى تساعده فى جرائمه.

٦- امتهان شارون لكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وكذلك للرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية، وإصراره على أن المحكمة العليا الإسرائيلىة هى الحكم الفصل فى قضية الجدار العازل.

٧- تعطيل العدالة الدولية ضد جرائم شارون الشخصية بصبرا وشاتيلا وجنين وغيرها. والضغط على الحكومة البلجيكية لى تعدل قوانينها بما يسمح له من الإفلات من المحاكمة.

٨- مسئولية شارون عن إعدام عشرة آلاف أسير مصرى فى قبضة الدولة الأسيرة المسئولة عن حمايتهم.

هذه الجرائم تشكل أجزاء من جريمة واحدة، وهى العداة للإنسانية والخروج عن النوع البشرى، ولذلك فإننا نلتمس من عدالة المحكمة أن تؤكد هذه الصفة فى حكمها، وأن تنظر لعلاقة التعاون بين هؤلاء الثلاثة على ارتكاب هذه الجرائم فى إطار المشروع الإجرامى لكل منهم، وإن كان تونى بلير ومساهمته الإجرامية أقل وطأة، لأنه يكتفى بمساندة شارون وبوش دون أن يكون هو نفسه مشروع إجرامى مستقل.

هل يحاكم بوش

قبل انتهاء ولايته؟

تتجمع الإشارات والنذر التي تحوم حول تقديم بوش للمحاكمة المعروفة في الدستور الأمريكي impeachment، والمعروفة في النظم الدستورية المقارنة بسحب الثقة أو خلع الرئيس destitution، ولكن المحاكمة أشد وطأة من سحب الثقة، لأنها تعنى سحب الثقة، ثم توجيه الاتهام إليه، ومحاكمته بالفعل أمام مجلس النواب. وهناك إجراء آخر مشابه لسحب الثقة، ويبدو أكثر ملاءمة في الظروف السياسية الأمريكية، وهو حظر ممارسة الرئيس لأنشطته أو وضع رقابة على تصرفات الرئيس censure، أى أن الكونجرس الذى يعمل شريكاً للرئيس فى السياسات الداخلية والخارجية لم يعد يثق فى قراراته، وخطرها على المصالح الأمريكية، ولذلك يقرر وضعه تحت وصايته حتى انتهاء ولايته عام ٢٠٠٨، وهو إجراء خطير ماس بمؤسسة الرئاسة، ولكنه أكثر قبولاً من المحاكمة. وقد تحددت الأسباب أو الاتهامات الكبرى الموجهة إلى الرئيس بوش، وانعكس هذا المناخ على شعبيته المتدنية للغاية، والتي لا تزيد وفق آخر قياسات للرأى العام عن ٣٣% (قياس معهد Pew لأبحاث الرأى العام).

أما الاتهامات فأهمها، أنه أمر بالتصنت على الاتصالات الشخصية للمواطنين الأمريكيين، وأنه أصر على أن هذا الإجراء يتطلبه تأمين الأمريكيين من الإرهاب، وهو ذلك الشعور بالخوف الذى أثارته الإدارة فى الولايات المتحدة والعالم منذ أحداث ١١ سبتمبر، واعتبرته مبرراً للاعتداءات على الحريات فى الداخل الأمريكى، وإزاء مناطق العالم المختلفة، بحيث أصبح الإرهاب فى العقل الباطن الأمريكى شبحاً يهدد حياته بالشلل، ومبرراً لكى يتنازل الأمريكيون عن حياتهم مقابل الأمن، وأن يتغاضوا عن انتهاك الدستور الأمريكى مقابل هذا الثمن الفداح. وهذا الاتهام ثابت ويصر عليه الرئيس الأمريكى، ولا يحتاج إلى إثبات.

أما الاتهام الثانى، فهو استغلال معلومات غير صحيحة ويعلم أنها غير صحيحة، وربما أوحى بها هو نفسه حول أسلحة الدمار الشامل الموهومة فى

العراق، واتخاذها ذريعة لاحتلال العراق، بل والإصرار على شرعية الاحتلال ونبل مقصده، وهو إقامة نظام ديمقراطي في العراق. وقد صح استغلال الرئيس بوش لمعلومات الأسلحة الوهمية، وإعترف هو نفسه بأنه "ضلل" بمعلومات استخباراتية، ولكن مصادر المخابرات الأمريكية وتسريبات كبار رجال المخابرات وإفاداتهم في تحقيقات الكونجرس تشير إلى أن الرئيس لم يضل، وأنه استراح لهذه المعلومات، وربما سجل هؤلاء أيضاً في التحقيقات السرية أن الرئيس نفسه هو الذى أمر بإعداد تقارير حول هذا الموضوع قائمة على الافتراض والأوهام. وأما الديمقراطية التى يبرر بها بوش وجوده فى العراق حتى الآن، وأن هذا الوجود ضمان الأمان لاندلاع الحرب الأهلية، فإن اندلاع هذه الحرب، وإنكار الولايات المتحدة وجودها، فضلاً عما تقوم به واشنطن الآن من محادثات سرية كشف عنها السفير الأمريكى فى بغداد فى حديث شامل لصحيفة لموند الفرنسية يوم ٢٠٠٦/٣/١٨ كما كشف عن مفاوضات سرية مع إيران أيضاً لتحديد دورها فى العراق، إنما هو فزع أمريكى من أن يؤدى تصاعد الجدل حول الملف النووى الإيرانى إلى كشف المستور فيما يتعلق بالوجود الأمريكى وبالديمقراطية ومنع الحرب الأهلية. لكل هذه الأسباب بذل الرئيس بوش جهوداً مضنية حتى يحقق هدفين متناقضين، الأول تقسيم العراق ووضع على أعتاب الحرب الأهلية، فانزلق إلى أعتاب إيران هدية دون أن يحسب لذلك حسابه. والهدف الثانى، هو إيهام الشعب الأمريكى بأن ورقة العراق هى أهم إنجازات حكمه، وهو يعلم علم اليقين أنها موضع مقتله السياسى.

وأما الاتهام الثالث الكبير الموجه إلى الرئيس بوش، فهو أمره بتعذيب المعتقلين فى السجون العسكرية الميدانية الأمريكية، بعدما ثبت أن هذا التعذيب قد تم بتعليمات من الإدارة، مما دعا مجلس الشيوخ إلى أن يعلق موافقته على الميزانية العسكرية للعام القادم على تعهد الإدارة بوقف التعذيب، واحترام حقوق الإنسان، وأن يصدر القرار بأغلبية ٩٠ صوتاً، وهو رقم قياسي فى التاريخ الأمريكى، فضلاً عن فضائح الموقف الأمريكى والسجون السرية، والإنكار المستمر، ثم اضطراب الإدارة صاغرة لأن تغلق معسكر جوانتانامو وتصفيته تجنباً لهذا الموقف المخزى، والذى سبب لها إحراجاً متصلاً.

وقد اتخذت خطوات عملية تجاه الرئيس بوش نذكر منها أن أربعة تجمعات سكنية في ولاية فيرمونت اتخذت في ٢٠٠٦/٣/٧ قراراً يطالب عضو مجلس الشيوخ عن الولاية بأن يقدم تشريعاً يطالب بمحاكمة الرئيس. كذلك اتخذ المجلس لمدينة سان فرانسيسكو في ٢٠٠٦/٣/٢ نفس المعنى. وكان عضو مجلس النواب الديمقراطي John Conyers قد تقدم باقتراح لتشكيل لجنة لدراسة الأسس الكافية لإدانة الرئيس، وانضم إلى هذا النائب ٢٩ نائباً من زملائه.

من ناحية أخرى، تقدم السناتور Russell Feingold الذي ينوي الترشيح للرئاسة بمشروع قرار يوم ٢٠٠٦/٣/١٣ يقترح فيه فرض الوصاية censure على الرئيس بمناسبة التصنت على المكالمات التليفونية، وهو إجراء رمزي يشير إلى عدم الثقة في قرارات وتصرفات الرئيس، وكما أوضح السيناتور نفسه في مقدمة اقتراحه، فإن تصرفات الرئيس تصل في خطورتها إلى مستوى الجرائم أو المخالفات الجسيمة.

وعلى الجانب الجمهوري تقدم عدد من أعضاء الكونجرس من الجذب الجمهوري باقتراح لتنظيم وضبط المكالمات التليفونية، بحيث يكون من سلطة الوكالة الوطنية للأمن (NAS) اعتراض المكالمات الموجهة للخارج خلال ٤٥ يوماً مهما كان المتحدث، ويبدو أن الكونجرس مستعد لمناقشة هذا الاقتراح، وهو نفسه أمر واضح الخطر ويمثل تردياً في مستوى حماية الحريات الشخصية في الولايات المتحدة.

ويبدو أن الحزب الديمقراطي لا ينوي الضغط في اتجاه محاكمة الرئيس قبل التجديد النصفى للكونجرس في نوفمبر ٢٠٠٦، حيث لوحظ أن ضغوط الحزب الجمهوري في اتجاه محاكمة كلينتون عام ١٩٩٨ تسبب في نتائج عكسية في الانتخابات ضد الحزب الجمهوري.

على أية حال، لا يختلف المراقبون على أن الرئيس بوش هو أكثر الشخصيات الخلافية في التاريخ الأمريكي، وأن الأحداث المقبلة حتى انتهاء ولايته قد تسرع في تقديمه للمحاكمة، أو على الأقل دفعه إلى حالة من المعاناة من الضغوط الشعبية والبرلمان حتى رغم التشريعات المتعددة التي شهدتها ولايته

الأولى والثانية، والتي سجلت تراجعاً مخيفاً في الحريات العامة، وبث الفزع في نفوس الأمريكيين بحجة تربية الإرهاب الكابوس بهم، وأن مصادرة حرياتهم مقابل تأمينهم هو الذي أدى إلى اتساع درجة الخلل في العلاقة بين السلطات الثلاث، مما ترك آثاراً واسعة على سلامة النظام السياسي الأمريكي، و آثار ردود فعل واسعة النطاق في العلاقات الخارجية للإدارة الأمريكية.

ضرورة السعى للتمييز

بين المصالح الأمريكية والمصالح الصهيونية

هناك معادلة ثابتة، وهى أن العلاقات العربية والإسرائيلية مع الولايات المتحدة علاقة صفرية. بمعنى أن توثق العلاقات العربية الأمريكية يهدد العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، وبالمثل، فإن توثق العلاقات الأمريكية الإسرائيلية يؤثر على العلاقات الأمريكية العربية. وكان ذلك مقبولاً إبان الحرب الباردة، عندما كان الاتحاد السوفيتى صديقاً للعرب، وكانت الولايات المتحدة حليفة لإسرائيل، ولكن بعد تفرد الولايات المتحدة بقمة النظام الدولى، واتجاه الأطراف جميعاً إلى واشنطن، فإن واشنطن كان يجب عليها أن تحافظ على العلاقات مع كل الأطراف، وأن تكون ميزاناً للعدل، وأن تقود عملية التسوية بشجاعة وفق المرجعيات الواضحة، وأن تضع شروط التعامل لهذه المنطقة بينها وبين دولها بما يحقق المصالح المشتركة. ولكن نظراً لأن إسرائيل تريد أن تحقق لنفسها التفوق والتفرد، وأن تحصل على كل شئ، لأنها ليست مستعدة لأن تتفهم أى شئ يحصل عليه الجانب العربى كجزء من حقوقهم، فإن إسرائيل سارعت بخفة ورشاقة إلى قلب الولايات المتحدة، وهذا يتطلب عملاً وتخطيطاً، وأن الحصول على قلب الولايات المتحدة لم يكن فى يوم من الأيام بالنسبة لإسرائيل من المسلمات. ساعد على ذلك أن العالم العربى منشغل بأمور كثيرة، وأنه نسى تماماً أن يربط أوضاعه بالأوضاع الإسرائيلية، رغم أنه يعلم أن الصراع العربى الإسرائيلى هو الذى ربط حياة العالم العربى، وضيع الكثير من ثرواته بلا طائل، لا لأن الصراع مع إسرائيل ميثوس منه، ولكن لأن العالم العربى ليس جاداً فى إدارة هذا الصراع. هذا السبب الجوهرى هو الذى سهل لإسرائيل أن تعمل على الساحة الأمريكية بحرية تامة، ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر، فقفزت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية إلى المنطقة المحظورة بشكل علنى، أى أن الولايات المتحدة أصبحت منذ ذلك الوقت تعمل وفقاً لمقتضيات الرؤية الإسرائيلية، حتى لو كان العمل وفق هذه الرؤية يؤدي إلى تجاهل المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وهذا البيان يغطى مساحة واسعة من المصالح المتشابكة ظهر

منها على السطح - رغم التكتّم الشديد - أمران: الأمر الأول، هو تجسس الأمريكيين اليهود على الولايات المتحدة لصالح إسرائيل، وهى حوادث وافرة العدد، ولكن بعضها وصل إلى القضاء، بل إن السفير الأمريكى فى إسرائيل كان يتجسس لحساب إسرائيل، وأعلن عن نقله إلى واشنطن ، وظن الناس أنه سوف يعاقب لأنه جعل ولاءه لإسرائيل فوق ولاءه لوطنه الولايات المتحدة، ولكنه عُين مساعداً لوزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط.

ولاشك أن الأمر الثانى الذى يهمنى مباشرة، هو دور إسرائيل فى القرار الأمريكى فى غزو العراق، وفى التصدى لسوريا ولبنان، وفى فلسطين، بحيث أصبحت الولايات المتحدة تعاني من الكراهية فى المنطقة العربية أساساً بسبب إسرائيل، كما أن توحش السياسات الإسرائيلية، وكذلك الأمريكية فى هذه المناطق، فى الوقت الذى تدعو فيه واشنطن إلى الديمقراطية وحكم القانون، وهى تعاني نقصاً فى كليهما، وتساند النظم الفاسدة والمستبدة فى المنطقة جعل كثيراً من الأمريكيين يلتفتون إلى أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قد أصبحت المحرك الأساسى للسياسة الخارجية الأمريكية، وأن إصلاح العلاقات الأمريكية فى المنطقة العربية أمر مستحيل بغير فك الاشتباك بين المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية، وعدم الاستجابة لإرهاب اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة، الذى يتصدى حتى لزعماء اليهود، الذين ينصحون الإدارة الأمريكية بالتدبر فى مواقفها من إسرائيل، خصوصاً فى بعض القضايا الشائكة، مثل التسليح النووى الإسرائيلى، والجدار العازل، وضرورة هذا التدبر بشكل أخص فى إدارة الأزمة النووية الإيرانية، وعدم الاستماع إلى إلحاح إسرائيل بمهاجمة إيران.

وقد صدرت فى الولايات المتحدة دراسة بهذا المعنى قام بها إثنان من أساتذة العلوم السياسية المرموقين، وهما John J. Measheimer أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو، و Stephen M. Walt عميد مدرسة كينيدي بجامعة هارفارد، وعنوان الدراسة: «Israeli Lobby and US foreign policy».

تضع الدراسة تساؤلاً رئيسياً: لماذا تميل الولايات المتحدة إلى إغفال أمنها من أجل خدمة مصالح دولة أخرى؟ ناقشت الدراسة الافتراض القائل بأن العلاقة

بين البلدين تقوم على أساس استراتيجية مشتركة أو ضروريات أخلاقية ملحة. ولم تجد في هذا الافتراض إجابة شافية عن هذا السؤال، فأكدت الدراسة أن اللوبي الإسرائيلي هو الذي صرف واشنطن عن خدمة المصالح الأمريكية، وهو الذي أقنع الأمريكيين بوحدة المصالح الأمريكية والإسرائيلية. وأكدت الدراسة أنه ليس صحيحاً أن إسرائيل والولايات المتحدة يتعرضان معاً لإرهاب واحد، كما أكدت أن العكس هو الصحيح، وهو أن مخاطر الإرهاب تتزايد على الولايات المتحدة كلما توثقت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. ونحن نضيف إلى هذه الدراسة في هذه النقطة أن هذه العلاقة الإسرائيلية الأمريكية بالتحديد هي السبب في انحراف السلوك الأمريكي، وفي العداء للولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي، وفي استعداد الشباب في العالم الإسلامي لارتكاب أعمال إرهابية ضد الولايات المتحدة انتقاماً لتحيزها الأعمى لإسرائيل، مما جعل التطرف في العالم الإسلامي ضد الولايات المتحدة يتمتع بدعم شعبي واسع. وسجلت الدراسة موقف الكاتبين في دراسة أخرى في عدد يناير- فبراير ٢٠٠٣ من مجلة «Foreign Policy» من غزو العراق الذي كان يتم الإعداد له في ذلك الوقت، وقد أثبتت الأحداث صحة هذه الدراسة، التي سجلت دور إسرائيل في هذا الغزو. وقد لاحظنا ملامح هذا الخلط في المصالح الأمريكية والإسرائيلية في مشاهد عديدة ومناسبات متنوعة، كما أكد الرئيس بوش في خطابه بمناسبة الذكرى الثالثة لغزو العراق أنه مستعد لمهاجمة إيران لحماية إسرائيل دون أن يفهم الرأي العام الدولي العلاقة بين تسليح إيران النووي وبين تهديد أمن إسرائيل، خاصة وأن الدافع الإيراني إلى التسليح النووي لا يمكن أن يكون بسبب إسرائيل، وإيران تعلم أن السلاح النووي له وظيفة سياسية، ولم يستخدم منذ هيروشيما وناجازاكي عن ١٩٤٥.

فإذا كانت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية الوثيقة قد أضرت بالمصالح الأمريكية على هذا النحو، فإنها قد قضت على أي علاقات بين العالم العربي والولايات المتحدة يمكن المحافظة عليها والاعتزاز بها. ولذلك، فإن من مصلحة العالم العربي أن يركز على هذا الاتجاه الذي ظهر في الولايات المتحدة بشكل واضح، وأن يسعى إلى إقامة علاقات أمريكية عربية تتفقد المصالح الأمريكية من برائن الحركة الصهيونية، وأن تقيم تحالفاً بين العرب والأمريكيين ليس بالضرورة

ضد المصالح الإسرائيلية، ولكن ضد التجاوزات الإسرائيلية الخطيرة. وقد فات
الدراسة أن تسجل أيضاً ما سجلته دراسات أمريكية أخرى من أن إنكار إسرائيل
لكل حقوق الشعب الفلسطيني، واستخدام القوة المطلقة لقمع الشعب الفلسطيني يتم
استناداً إلى تمكنها من القوة الأمريكية. بل إن بعض الدراسات تشير إلى أن
الولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر أصبحت
تحت إسرائيل على مواقف أكثر تطرفاً خدمة للمصالح الإسرائيلية، وتتطوى على
إهدار للمصالح الأمريكية. عند هذا الحد، وفي صدد هذه النقطة، فإننا نعتقد أن
مزيداً من الدراسات الأمريكية يمكن أن تسلط الضوء على هذه المرحلة الخطيرة
في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وبالطبع لا تستطيع أى دراسة أن تتجاهل
مناقشة الافتراض بأن إدارة بوش وحكومة شارون علاقة بأحداث ١١ سبتمبر،
لأن مستوى العلاقات بين البلدين لا يمكن تبريره بالاعتبارات العادية.

إيران والولايات المتحدة:

مقدمة لشراكة إقليمية أم لمواجهة عسكرية؟

الأزمة المتصاعدة بين إيران والولايات المتحدة تتخذ أحد مسارين وفقاً لقراءة المراقبين، إما أن هذه الأزمة تؤدي إلى إرغام واشنطن على الاعتراف بإيران كقوة إقليمية لها دور في قضايا المنطقة وعلى الأخص الاعتراف بالثورة الإسلامية التي تصدت لها واشنطن منذ قيامها. هذا الافتراض يقوم على أساس أن واشنطن تقدر مخاطر العمل العسكري وأنها تفضل الخيار الدبلوماسي حتى تقنع إيران بالتراجع عما يسميه الغرب "طموحاتها النووية" والتي تستخدمها أداة في جلب هذا الاعتراف مادامت الطاقة النووية مكلفة ومادامت طهران وفق هذا الافتراض لا تتويج إنتاج سلاح نووي، وهي تؤكد ذلك، وتدعو إلى مراقبة وتفتيش منشآتها النووية، وأن كل ما يهملها هو عدم كسر إرادتها، وأنه يستحيل عزلها وتقزيم دورها. في مثل هذا الافتراض، فإن واشنطن تجند مجلس الأمن وتحت الدول الكبرى الأخرى وهي روسيا والصين وربما الهند وبعض الدول العربية والخليجية حتى تشعر إيران بوطأة الضغوط السياسية والنفسية والاقتصادية فيسهل على واشنطن التفاوض مع طهران من مركز أقوى. يقوم هذا الافتراض أيضاً على أن إسرائيل وإن كانت تشعر بالقلق من احتمال الحوار الإيراني الأمريكي، فهي لا تمنع أن تشملها صفقة المحادثات بحيث تصل مع إيران إلى تسوية سياسية تريح إسرائيل، خاصة وأن إيران تتجه مباشرة إلى التصدي لإسرائيل، وتكشف كل مقدساتها بدءاً بالمرقعة وأكذوبة الدولة اليهودية ومخاطرها في المنطقة وانتهاء بالسعي إلى مهاجمتها كرهينة إذا هاجمت الولايات المتحدة إيران.

على الجانب الآخر، يرى فريق آخر أن واشنطن قد اتخذت بالفعل قرار مهاجمة إيران عسكرياً، وأن هناك بالفعل خطراً جاهزاً لذلك، وأن الهجوم الأمريكي سوف يكون مدعوماً من الاتحاد الأوروبي الذي يشعر بالإهانة من الموقف الإيراني، مما يعني أن واشنطن تسعى بعد اتخاذ قرار الهجوم إلى بناء تحالف دولي عسكري وسياسي ودبلوماسي وقانوني، تجند فيه الأمم المتحدة والرأي

العام العالمي، وتعد لذلك بمبررات قوية مستفيدة بذلك من تجربة غزو العراق. هذه النظرية تقوم على افتراضات وشواهد. أما الافتراضات فأهمها أن أي اتفاق أمريكي إيراني لا يمكن أن يرضى إسرائيل، وأن هذا الطريق سوف يكون سبباً لهدم التحالف الأمريكي الإسرائيلي، ولكن إدارة بوش لا تحتمل هذه النتيجة. ولما كان حرص الولايات المتحدة على إرضاء إسرائيل أعظم من أي كسب آخر، كما أنه أسبق من أي أضرار تصيب المصالح الأمريكية، فضلاً عن أن التزام واشنطن بتقديم المصالح الإسرائيلية على المصالح الأمريكية التزم ثابت وإن لم يسنده أي سبب مقنع للشعب الأمريكي، فإن هذا الافتراض يبدو ضعيفاً. الافتراض الثاني أن واشنطن قد شوهت صورة نظام إيران، ولم تظهر في أي وقت استعدادها للتعامل معه، ولذلك ليس هناك ما يدفع للاعتقاد بأن واشنطن قد غيرت موقفها من إيران، ومن باب أولى لا يمكن أن تغير هذا الموقف في جو الأزمة، كما لا تستطيع واشنطن أن تبرر التعامل فجأة مع نظام تسعى إلى تغييره، وأعلنت بالفعل هذه السياسة، ورصدت أموالاً لهذا الغرض، كما أن واشنطن لا تستطيع أن تنفذ سياسة التفاوض مع إيران سراً ولمدة طويلة لأن إيران تريد إقراراً علنياً بها بما يحقق أهداف سياستها النووية.

أما أهم الشواهد على أن واشنطن تبحث عن ذرائع لقرار الهجوم العسكري فهو ما رده بعض الاستراتيجيين والسياسيين في الولايات المتحدة من أن القرار السياسي في إدارة بوش لا تراعي فيه الدقة والحكمة وأن تحكم بعض معاونيه بعقلية منطرفة مثل صقور البنتاجون يجعل مثل هذا القرار ممكناً. وإذا كان البعض يرى أن واشنطن قد لا تتخذ هذا القرار بسبب تورطها في العراق، فإن البعض الآخر يرى أن تورطها في العراق يدفع إلى مغامرة جديدة تخفف الضغط والتركيز على الورطة الأمريكية في العراق. ومن الشواهد أن د. هنري كيسنجر الذي يظهر في المناسبات الدقيقة قد قدم تبريراً للإدارة الأمريكية في مقالة في نيويورك تايمز يوم ٢٠٠٦/٤/١٥. ونذكر أن كيسنجر اشترك في حث الإدارة الأمريكية على إسقاط صدام حسين عن طريق الغزو، وكان من أوائل الذين تحدثوا صراحة عن ضرورة الغزو في مقالته في النيويورك تايمز في أول ديسمبر عام ٢٠٠٢. وقد أوضحت الوثائق اللاحقة أن الاتجاه لغزو العراق لم يكن وليد هذه الفترة وإنما كان قد تردد

في خيارات واشنطن يوم الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قبل اختيار أفغانستان، وتأجل قرار غزو العراق حتى يتم التمهيد له بذرائع، ولم تكن حجة إقصاء صدام حسين ضمن هذه الذرائع، ولكن هدف إزاحة هذا النظام أضافته الولايات المتحدة لشروط مجلس الأمن في القرار ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ حتى ترفع العقوبات عن العراق. ولذلك شعرت الولايات المتحدة بالارتباك لاقتراح الإمارات قبيل الغزو بأيام بتخلي صدام عن السلطة إذا كان ذلك يقي العراق من الغزو. فما هي مبررات الهجوم الأمريكي بما في ذلك تلك التي قدمها هنري كيسنجر. المبرر الأول أن إيران تسعى لحيازة الأسلحة النووية وأنه لا يمكن تصديق ادعائها بخلاف ذلك. وهذا يؤدي إلى مخاطر على العالم كله، لأن نظام إيران وفق هذا المنطق لا يتمتع بالرصانة السياسية، ولأنه يمكن أن ينقل هذه الأسلحة إلى المنظمات الإرهابية. وإذا كانت إيران قد توصلت بالفعل لصناعة السلاح النووي فإن الهجوم الفوري أصبح ضرورياً، وإذا لم تكن قد توصلت بعد فإن مثل هذا الهجوم أشد إلحاحاً ولزوماً. ومادام الخطر يهدد العالم كله، فيجب أن يشترك العالم كله في حملة مهاجمة إيران. أما لجوء واشنطن إلى مجلس الأمن، بدعم من تقرير البرادعي الذي سيدين فيه إيران والذي ليس مضطراً لتقديمه بنهاية مهلة نهاية إبريل، حيث لم يعد للمهلة معنى بعد إعلان طهران أنها أصبحت دولة نووية، فإنه يهدف إلى إتخاذ قرار يدين إيران ويطالبها بوقف أنشطتها النووية، كحد أدنى حتى يكون رفضها للقرار سبباً لشن الهجوم عليها وحتى لاتتهم واشنطن بأنها تجاهلت المجلس كما حدث في غزو العراق. والأفضل، ولكنه الأصعب، أن يصدر المجلس قراراً يؤكد فيه أن أنشطة إيران النووية تعكر صفو السلم والاستقرار، وأن رفضها الامتثال للقرار بموجب المادة ٤٠ من الميثاق يفتح الطريق أمام المجلس لاتخاذ اجراءات عسكرية أو غير عسكرية وفق المادتين ٤١، ٤٢ من الميثاق.

أما المبرر الثاني الذي تقدمه الإدارة الأمريكية فهو أن إيران قد انتهكت اتفاقية منع الانتشار النووي، ولكن الوكالة هي التي تستطيع أن تقرر ذلك. والواضح أن إيران لم تنتهك التزاماتها وفق هذه الاتفاقية. وأما المبررات التي قدمها كيسنجر فهي أنه رغم أن نظرية الضربة الاستباقية التي قدمها الرئيس بوش قد نقيت نقداً كبيراً، إلا أنها في نظره تصلح في حالة إيران ما دامت إيران تهدد

المصالح الأمريكية تهديدا مباشرا. وقدم كيسنجر عدداً من مبررات تطبيق نظرية الضربة الاستباقية، منها التدخل الانساني، كما حدث في كوسوفو، حيث قامت ١٩ دولة بقيادة الولايات المتحدة في إطار حلف الناتو بضربات جوية ضد يوغوسلافيا. كما قامت واشنطن بإسقاط نظام صدام حسين استجابة لرغبات الشعب العراقي. ويفهم من نظرية كيسنجر أنه يبرر الهجوم على إيران ليس فقط بسبب أنشطتها النووية التي تشكل، كما يقول، تهديداً للمصالح الأمريكية، وإنما للتخلص من نظامها الذي تسبب في هذه الأزمة والذي يتناقض في زعمه مع احتياجات الشعب الإيراني. وهكذا يوسع كيسنجر أهداف الهجوم الأمريكي على إيران متجاهلاً الطابع الديمقراطي للنظام الإيراني، والشعور القومي الجارف للشعب الإيراني، والظروف الإقليمية التي تعاني فيها واشنطن من كراهية مريرة في العالم العربي والإسلامي، كما يتجاهل مخاطر الهجوم العسكري، فضلاً عن أنه يتجاهل الفوارق الجوهرية بين العراق وإيران والظروف المحيطة بكل منهما، فأوعز إلى واشنطن بكل هذه المزاعم، مع فارق هام، وهو أن العراق نفي وجود أسلحة دمار شامل، وأصرت واشنطن على الكشف عن كذبه، بينما تعلن عما لديها من أسلحة وترى واشنطن أن تهاجمها عسكرياً، فتكون إيران في نظره أولى بالهجوم من العراق.

المبادرة الأمريكية:

فخ أم انتصار إيران؟

أشرنا في مقالات سابقة إلى أن الملف النووي الإيراني الذي تصاعدت حدته خلال الشهور القليلة الماضية ليس سوى عنواناً للصراع الإيراني الأمريكي الذي بدأ بالثورة الإسلامية في إيران في فبراير ١٩٧٩ ولا يزال يتصاعد عبر اتهامات أمريكية مستمرة بأن إيران تساند "الإرهاب" الفلسطيني وحزب الله لتحدي إسرائيل، كما أنها متورطة في العراق، وتسعى إلى حيازة السلاح النووي. والجديد في هذا الملف هو هذا الإعلان المفاجئ الذي كشفت عنه كونداليزا ريس وزيرة الخارجية الأمريكية في مؤتمر صحفي عشية توجيهها إلى فيينا يوم ٢٠٠٦/٥/٣١ للاتفاق مع بقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أعلنت الوزارة الأمريكية أنها تخير النظام الإيراني بين الاستمرار في برنامج النووي وتحميل النتائج الجسيمة، أو وقف تخصيب اليورانيوم تماماً ثم الدخول في مفاوضات مباشرة بين إيران من ناحية والترويكا الأوروبية + الولايات المتحدة من ناحية أخرى. مقابل الموقف الإيراني، هناك حزمة من الحوافز والإغراءات السياسية والاقتصادية والفنية وتزويد إيران بالمفاعلات النووية للماء الخفيف. وشددت ريس في تصريحاتها إلى أن المفاوضات لن تكن ثنائية مع إيران، وأن أجندها قاصرة على الملف النووي، ولن تقيم واشنطن مع طهران علاقات دبلوماسية. أما إذا رفضت طهران هذا العرض الذي أكد الرئيس بوش أنه تشاور بشأنه مع شركائه روسيا دون أن يذكر الصين، فإن قرار العقوبات في مجلس الأمن هو البديل. كما شددت ريس على أن واشنطن لن تسمح مطلقاً لإيران بتطوير أسلحة نووية، وقد رحب سولانا بالعرض الأمريكي واعتبره نجاحاً للمساعي الأوروبية مع واشنطن للتخلي عن تشدها السابق، كما رحبت بشدة بهذا العرض وزيرة الخارجية البريطانية.

ويجمع المراقبون على أن المبادرة الأمريكية تعد تحولاً جوهرياً في السياسة الأمريكية تجاه إيران. يشار في هذا الصدد إلى أن واشنطن ظلت ترفض الحوار

المباشر وطهران تلح عليه وتشير المصادر الأمريكية إلى أن اتصالات مكثفة تمت خلال الأشهر الماضية بين بوش وأحمدى نجاد منذ إعلان طهران عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم. كما تشير نفس المصادر إلى وثيقة سرية قدمتها إيران لواشنطن عام ٢٠٠٢ تطالب بالحوار المباشر قبل ظهور الملف النووي، مقابل استعداد إيران لعدد من التنازلات منها التخلي عن حزب الله والمنظمات الفلسطينية وقبول المبادرة العربية للسلام والاعتراف بإسرائيل.

غير أن هذه المبادرة الأمريكية تشير الكثير من القضايا، أولها هل تقبل بها إيران؟ وهل هي مبادرة حقيقية أم مناورة لضمان التأييد الروسي والصيني والدولي لأي عمل ضد إيران؟ وهل معنى ذلك أن واشنطن تعلم موقف إيران الرفض للمبادرة مقدماً فهي تستعد للمواجهة معها؟ أم أن واشنطن هي التي تخلت عن تحديها لإيران واستجابت لكل مطالبها عدا أن تقوم إيران بتخصيب اليورانيوم في أراضيها بنفسها؟ وإذا كانت المبادرة جادة وقبلتها إيران، فهل تقتصر المفاوضات حقاً على الملف النووي أم أن هذه المفاوضات مقدمة لما بعدها؟ وهل استأنست الولايات المتحدة إيران أم أنها اضطرت إلى الخضوع للموقف الإيراني ولو جزئياً؟ وما أثر ذلك على الولايات المتحدة، وما هو موقف إسرائيل التي نقلت صفحتها أخبار المبادرة دون التعليق عليها، رغم أن هناك بند دائماً في هذه الصحف تحت عنوان الخطر الإيراني؟

للإجابة على هذه الأسئلة في القضايا الشائكة التي تتضمنها والتي يتغير بها وجه الجغرافيا السياسية في المنطقة والعالم، وقد يفيد في التحليل أن نشير إلى عدد من الحقائق تاركين بقية الحقائق الحاسمة للأسابيع المقبلة على الأقل حتى يوم ٢١ يونيو ٢٠٠٦ موقف الاجتماع الأمريكي والأوروبي في فيينا، واجتماع مجموعة الثماني الصناعية الكبرى في موسكو.

أولاً: إذا كان العرض الأمريكي يهدف إلى تحقيق الاجتماع في مجلس الأمن وتأمين المواقف الروسية والصينية وخاصة في ضوء رغبة روسيا في عقد اجتماع مجموعة الثمانية في موسكو، وما تردد من تقارير حول قلق موسكو من احتمال تطوير إيران أسلحة نووية، فإن هذا العرض قد شكّل مازقاً لإيران، وهو في كل

الأحوال، وفي ضوء هذا الهدف لا يحل المشكلة، وإنما يضمن صدور قرار بالعقوبات من مجلس الأمن.

ثانياً: إما أن يكون العرض جدياً، ولذلك لا بد من البحث في دوافعه الحقيقية وأسبابه وآثاره، أو أن يكون أكثر من مناوره وإنما فخ لإيران، فإن هي رفضته، كسبت واشنطن الجولة وحصلت على تفويض بالعمل دبلوماسياً وعسكرياً ضد إيران. أما إن قبلته إيران، فإن إيران بذلك تكون قد نجحت في ترجمة الورقة النووية إلى الاعتراف الأمريكي بها كقوة إقليمية، ويكون تصريح سولانا مقصوراً عندما قال أن إيران قوة إقليمية صاعدة.

ثالثاً: وإذا كانت واشنطن قد استخلصت أن الملف النووي الإيراني لا يمكن حله بالعمل العسكري نظراً لمخاطره، وهو ما تلح عليه إسرائيل، إلا أن يكون العمل العسكري خطراً عظيماً عليها، فأثرت معالجته بالعمل الدبلوماسي، فإن واشنطن في هذه الحالة قد قررت استدراج إيران إلى عملية طويلة تقوم خلالها بالقضاء على نظامها أو تطويع هذا النظام لسياساتها الإقليمية فيفقد النظام التأييد الداخلي له. ومعنى ذلك أن واشنطن اضطرت إلى العمل الدبلوماسي خوفاً من الآثار المدمرة للمواجهة العسكرية ولكن لكي تحقق إحدى الهدفين أو كليهما معاً، تطويع النظام أو إسقاطه والسيطرة الكاملة على الوضع في إيران حتى تضمن عدم تحول إيران إلى السلاح النووي في أي يوم.

رابعاً: هناك احتمال أن يكون هذا العرض قدم لجس نبض إيران، بعد أن تواردت أنباء بأن إيران إما أنها توصلت بالفعل إلى السلاح النووي، أو أنها قربت توصلها إليه، فإن قبلت إيران العرض تكفل التفقيش بكشف الحقيقة وإن رفضت، فإن رفضها يدل على أنها أصبحت نووية ولكنها عجزت عن ترجمة هذه الورقة النووية إلى مكاسب سياسية. الثابت لدينا في أي تحليل لقضية الملف النووي الإيراني أن بعض الحقائق لا يجوز أن تغيب عن البال في هذا التحليل.

الحقيقة الأولى، هي أن إيران تشعر بأنها مؤهلة للاعتراف بثورتها وبقدراتها كشريك إقليمي.

الحقيقة الثانية، هي أن إيران مصرة على حيازة السلاح النووي وأنه إذا كانت واشنطن تعلم ذلك فدفعتها ذلك إلى تقديم مبادرتها، فهي بذلك تخشى على قواتها في العراق حيث ورد في تصريحات رايس أن واشنطن مصرة على الدفاع عن قواتها، وأصدقائها وحلفائها.

الحقيقة الثالثة، أن إيران تسعى إلى مفاوضات مباشرة مع واشنطن بعد أن تهكمت على العروض الأوروبية وأنها تريد أن تثبت لواشنطن أنها خصم عنيد يصادق بشروطه ومن مركز القوة. إذا صح ذلك فإن تداعيات خطيرة سوف تنشأ للقوة الأمريكية في المنطقة والعالم بعد تزايد ظهور الطالبان والجرائم التي ارتكبتها القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان وباكستان والتوتر المتزايد بين واشنطن وإسلام آباد حول عدد من الملفات منها الملف الإيراني، وتدنى وضع الإدارة الأمريكية في الداخل والخارج.

الحقيقة الرابعة، أن إسرائيل هي الطرف الرئيسي في الملف الإيراني ويستحيل أن تعقد واشنطن صفقة مع طهران على حساب إسرائيل.

الخلاصة، دون نسبق الأحداث، أعتقد أن العرض الأمريكي ليس تغييراً في الخط الأمريكي ولكنه مناورة في إطار بحث واشنطن في حل نهائي لنظام إيران، وليس فقط للملف النووي.

ماذا لو قبلت إيران

المقترحات الغربية

لا يزال الجدل محتدماً حول ما إذا كانت المبادرة الأمريكية الغربية إزاء الملف النووي الإيراني مناورة أمريكية أم أن هذه المبادرة مؤشّر على تغيير استراتيجي حقيقي في الموقف الأمريكي من الملف الإيراني. كذلك تحاول الولايات المتحدة استنفاد كل الفرض مع إيران حتى أن وزيرة الخارجية الأمريكية لم تستبعد لقاءات أمريكية إيرانية على المستوى الوزاري أي مفاوضات ثنائية وليس مجرد وجود الولايات المتحدة في المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، وهذا تطور كبير أغرى بعض المعلقين بالمضي بعيداً بالتأكيد على أن الولايات المتحدة أصبحت مستعدة لمفاوضات مباشرة مع إيران حول كافة الملفات مما يعنى أن واشنطن تقر بمكانة إيران وجدارتها بالتعامل معها بعد أن رفضت الاعتراف بنظامها منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران وظل الصراع قائماً بينهما حتى الآن. ولم يعلق هؤلاء المراقبين أهمية كبيره على الموقف الإسرائيلي مادامت المصلحة الأمريكية تتطلب ذلك ومادام التقارب الأمريكي الإيراني وجد العوامل الموضوعية اللازمة، ومادام هذا التقارب يؤدي إلى ترويض إيران وتخليها عن سلاحها النووي المروع لإسرائيل وقد يؤدي هذا التقارب إلى ما هو أبعد مما ينسجم مع المصالح الإسرائيلية. وهذا الاحتمال والتفسير مقبول إسرائيلياً. ولكن الوجه الآخر للمبادرة الأمريكية ومحاولات استنفاد كل طزف الاقتراب من إيران هو أن هذا الأسلوب الأمريكي يقصد إلى دفع كل الدول الكبرى بما فيها روسيا والصين إلى الانضمام إلى التحالف الدولي الشامل ضد إيران إن رفضت المبادرة الأمريكية، وبذلك تقضى على كل معارضة أو نقد لسياستها. ومن ناحية ثالثة، نعتقد أن واشنطن تواجه ورطة كبيرة مع إيران، لأنه حتى مع تكتيل المجتمع الدولي كله ضد إيران، فإن وجود قرارات عسكرية لدى إيران وقدرتها على استخدامها يضع الولايات المتحدة في مأزق كبير خاصة إذا كان لديها قرارات نووية وتستخدمها ضد القوات الأمريكية أو ضد إسرائيل. وموضوع هذه المقالة يركز على التداعيات التي تنشأ عن قبول إيران للمقترحات الأمريكية. غير أن أهم هذه التداعيات يمكن فهمها بشكل أوضح إذا وضعنا المبادرة الأمريكية في إطار نظرية الخيارات الأمريكية

المتاحة أمام إيران. فقد جربت الولايات المتحدة عزل إيران وتشويه صورتها وفرض العقوبات عليها بل ودفع أوروبا عبئاً إلى الانضمام للعقوبات الأمريكية. كذلك حاولت واشنطن مداعبة شطراً من المجتمع الإيراني وهو ما أسمته الأدبيات الأمريكية المعتدلين والإصلاحيين ولكن واشنطن اعتبرت النجاح المفاجئ لأحمدى نجاد هزيمة للاتجاه الإصلاحى، وهو مفهوم أمريكى يخضع للمعايير الأمريكية. ولا بد أن واشنطن قد لاحظت أن طهران تمارس قواعد اللعبة السياسية وأنها ترسل الإشارات ولكن واشنطن ظلت تتجاهلها أملاً فى أن تحقق واشنطن أهدافها دون مقابل أو تنازلات منها. بقى منهجان أمام الولايات المتحدة أولهما ما تسميه الأدبيات السياسية الأمريكية بالارتباط المشروط أى باللغة الدارجة سياسة الحزمة التى تتضمن فوائد التقارب ومقابل التنازلات فى تسوية شاملة أو صفقة شاملة، وثانى هذين المنهجين هو استخدام القوة المسلحة. فى المنهج الأول تهدف واشنطن إلى تغيير سلوك النظام وتطويره أما فى المنهج الثانى فتهدف واشنطن إلى استخدام القوة لتغيير النظام نفسه. ويضرب الأمريكيون مثلاً للمنهج الأول السودان التى تعاونت مع الولايات المتحدة وفق الخطة الأمريكية لمقاومة الإرهاب، ثم لتسوية قضية الجنوب، وأخيراً، للسلام فى دارفور، حيث قايمت الخرطوم تنازلاتها بالضغط الأمريكية. كما يضربون للمنهج الثانى مثلاً ما حدث فى العراق بإسقاط نظام صدام حسين. وقد أشار فلاينت ليفريت رجل السياسة والمخابرات الأمريكى فى كتابه "وراثة سوريا: اختبار بشار بالنار" الصادر عام ٢٠٠٥ من معهد بروكينجزو الذى أعد خصيصاً بناء على طلب مارتن أنديك مدير المعهد والسفير الأمريكى اليهودى السابق فى إسرائيل والذى كافأته مادلين أولبريت وزير الخارجية الأمريكية السابقة على تجسسه لصالح إسرائيل بنقله إلى واشنطن وتعيينه مساعداً لوزيرة الخارجية لشئون الشرق الأوسط وهى نفس المهمة التى يتولاها الآن دافيد والش، أشار ليفريت إلى أن واشنطن يجب أن تجرب مع سوريا منهج الارتباط المشروط والذى لا نطن أن واشنطن مهياً نفسياً له فى الوقت الحاضر خاصة وأن عسكرية السياسة الخارجية الأمريكية واستمرار سيطرة وزارة الدفاع نسبياً حتى الآن على قرارات السياسة الخارجية يجعل تجربة هذا المنهج صعباً.

ونحن نعتقد أنه فى الحالة الإيرانية، ربما تعرض واشنطن منهج الارتباط المشروط ليس لكى تنفذه ولكن لكى تعد العدة تماماً لضرب إيران، رغم أن واشنطن

تتأشد إيران قبول المبادرة واستبعاد المواجهة مع واشنطن، وهي لغة غريبة على الإدارة الأمريكية تدل إما على مأزق واشنطن أو على اقتراب ضرب إيران. وإذا صح ذلك، فلا بد أن يكون تصريح الرئيس الإيراني بأنه سيعطي فرصة لدراسة المقترحات الغربية قد أزعج واشنطن، تماماً كما أزعجها مؤشرات قبول صدام حسين بالوساطات التي جرت لكي يقبل الانسحاب من الكويت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة ٩٠-١٩٩١، لأن قبول العراق بالانسحاب يحبط المخطط الأمريكي الهادف إلى ضرب العراق والتواجد في الخليج انتهاء باحتلال العراق نفسه.

على أية حال، إذا قبلت إيران المقترحات الغربية، ترتب على ذلك في البداية أن إيران لن يقدر لها حيازة سلاح نووي لأنها سوف تكون خاضعة للإشراف الدولي والأمريكي والتفتيش المستمر. أما من الناحية السياسية فإن شكلاً من أشكال الشراكة السياسية بين إيران وواشنطن سوف ينشأ في الخليج وأفغانستان وخاصة في العراق مما يؤدي إلى تواجدها الإيراني رسمي في العراق وتقسيم العراق ومناهضة الطابع العربي فيه، ولكن هذه الشراكة سوف تضع قيوداً على سياسة إيران في الخليج وسوف تضحي واشنطن بحق الإمارات العربية في الجزر، كما أن إيران سوف تغير مواقفها من حزب الله وسوريا وتعديل موقفها في القضية الفلسطينية ومن حماس. وهذه كلها مكاسب هائلة للولايات المتحدة لصالح إسرائيل لم تتمكن من تحقيق أي منها حتى الآن، كما ستوفر لإسرائيل التفرد بالسلاح النووي. ولكن مثل هذه التسوية لن تكون نهاية المطاف في نظر واشنطن، وإنما سوف تكون بداية للتصاق أمريكي بإيران.

ونحن نعتقد أنه لا يمكن التعايش الكامل بين حكومة الثورة الإسلامية وبين الولايات المتحدة وسوف تسعى واشنطن إلى إعادة إيران إلى مرحلة ما قبل هذه الثورة. فليس سراً أن واشنطن عازمة على أن تعتبر مرحلة الثورة الإسلامية جزءاً من تاريخ المنطقة، ولكن سياسات هذه الثورة في التحليل الأخير أسهمت فيما وصلت إليه السياسات الأمريكية في المنطقة من مكاسب.

إن العرض الغربي يتطلب دراسة دقيقة من إيران في حساب المحاذير والفرص والمخاطر، لأن الرفض أو القبول كليهما يحدد الكثير بالنسبة لإيران في هذه المواجهة الفاصلة.

إسرائيل ودارفور:

توظيف الأخلاق فى خدمة السياسة

العلاقة بين إسرائيل ودارفور علاقة حميمة فيما اتهمت إسرائيل رسمياً من جانب الحكومة السودانية بمساندة التمرد وتوسيع نطاقه. ومادامت إسرائيل تقدم بذلك فلا بد أن يكون الهدف الأمريكى فى دارفور ليس إنقاذ سكانها أو بعضهم من الهلاك لأن السلوك الأمريكى فى العراق وفى غيرها يجعل سعيها إلى الخير أمراً مشكوكاً فيه ولذلك فالأرجح أن يكون هدف إسرائيل والولايات المتحدة هو تمزيق السودان أو استخدام مأساة دارفور لتحقيق أهداف سياسية من الحكومة السودانية وإضعاف هذه الحكومة حتى يفلت الإقليم من حضن السودان الأم مثلما يَمكِن الطفل فى الولايات المتحدة من التمرد على سلطة والديه بل وله الحق فى مقاضاتهم وفق القانون. هذه الخلاصة، أصبحت واضحة بعد أن أخرج المتمردون الحكومة الأمريكية التى حاولت أن تستخلص لهم أكبر قدر من التنازلات فى اتفاق السلام الذى أبرم فى أبوجا برعاية إفريقية ودولية وهللت له كل الأوساط بعضها يأمل أن ينتهى المأساة وبعضها الآخر يأمل فى غير ذلك. فقد ثبت أن رفض المتمردون للاتفاق بل مهاجمتهم للشعب فى دارفور ودفعه إلى التظاهر رفضاً للاتفاق يعنى أمراً واحداً وهو أن التمرد لا يكثرث بالشعب ولا يهمله المجازر والمأساة وأنه ادعى أنه يدافع عن فصول من القسوة التى أنزلتها بالشعب الحكومة السودانية ولذلك أن الأوان أن تدرك الدول الغربية أن التمرد عبر التاريخ لا يكثرث كثيراً بالأم الشعوب التى يجندونها إلا قليلاً وأن التمرد ينقلب إلى مكاسب شخصية يتقاضاها زعماءهم ثمناً للمخاطرة.

تلك كانت الخلاصة المدهشة التى سجلها أحد أساتذة العلوم السياسية الأمريكيين ومن المتخصصين فى شئون دارفور والسودان هو Alan J. Kuperman الأستاذ بجامعة تكساس والذى حرر كتاب "المقاومة بالتدخل الإنسانى : الخطر المعنوى، التمرد والحرب الأهلية" وعنوان مقاله المنشورة فى الهيرالد تريبيون يوم ٢٠٠٦/٦/١ عنوان غريب وهو "الادعاء الاستراتيجى بوضع

الضحية" وينصح الكاتب بأن يتم إفهام المتمردين المدللين بأن اللعبة قد انتهت وإطلاق يد الجيش السوداني لتأديبهم مع الاحترام لقواعد القانون الدولي الإنساني في ذلك، والتعاون مع الحكومة السودانية لضبط الأوضاع في دارفور. وهذه الخلاصة الممتازة لا يعيبها سوى حسن النية الزائد فيها وحيث تغفل أن التدخلات الدولية لا تهدف دائماً إلى مواجهة المأسى وإنما استغلال المأسى للترويج لسياسات أو استغلال أوضاع. وهذا هو ما قصد إليه الكاتب الصهيوني جوشوا ميتنيك مراسل صحيفة الكريستيان ساينس مونيتور في عدد يوم ٢٠٠٦/٦/٢ في مقالته بعنوان "الإبادة في السودان تسقط عند أبواب إسرائيل". خلاصة الرسالة التي اجتهد الكاتب في تسجيلها هي أن عدداً من اللاجئين السودانيين، الظاهر أنهم من الجنوب، ادعى أنهم من دارفور وأنهم مسلمون وسودانيون أى من بلد يعادى إسرائيل اضطرتهم المأساة إلى اللجوء إلى بلد عدو فانقسم الرأي في إسرائيل إزاء هذا الموقف، حيث أيد بعضهم قبول هؤلاء اللاجئين، بينما رفض البعض الآخر الوثوق في هذه المجموعة التي تنتمي إلى بلد معاد وأن مأساتهم لا علاقة لإسرائيل بها. أما المتعاطفون مع اللاجئين السودانيين فقد أشفقوا عليهم لأسباب عديدة منها أنهم ذكروهم باللاجئين اليهود الفارين من المحرقة أثناء الحرب العالمية الثانية والذين اضطروا إلى الارتقاء أمام أبواب دول أخرى بطريقة غير قانونية. ثم شرح الكاتب إلى نقطة أخرى وهي أن هؤلاء اللاجئين اضطروا إلى التسلسل عبر مصر بعد أن ضاقت مصر بهم وذاقوا الموت على يد قوات الشرطة المصرية، وأن وزير الداخلية الإسرائيلي روني بارأون أبلغ أعضاء الكنيست أن قوات الأمن تحاول عادة ردهم إلى الجانب المصرى من الحدود، هذا رغم أن إسرائيل تقوم بقتل رجال الشرطة المصريين من حين لآخر بحجة التسلسل إلى الجانب الإسرائيلي مما دفع مصر إلى الضيق من تكرار هذه الحوادث فاحتمت مؤخراً بعد مقتل اثنين من جنود الأمن المركزى على الحدود. ثم ينتقل الكاتب إلى تسجيل ملاحظات نجل أحد ضحايا المحرقة لكى يذكر القراء بها إذ يقول "نحن أفراد الشعب اليهودى التى أحرقت الهولوكوست ذاكرتهم لا يمكننا أن نهمل اللاجئين من الإبادة في دارفور الذين يطرقون أبوابنا لأننا نحن أيضاً جربنا الإبادة، وانتهز المناسبة لكى يذكر بعدد ضحايا المحرقة الذى يشكك فيه المؤرخون والسياسيون وآخرهم الرئيس الإيرانى،

والذى أدت ملاحظاته إلى ملاحقة أمريكية وإسرائيلية لن تنتهى إلا بحرب عالمية أو بإسقاط نظامه فيما يعرف الآن باختصاراً بالملف النووى الإيرانى. وفى لفتة رابعة ينتقل الكاتب عن المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية أنهم لن يعيدوا أحد من طالبي اللجوء إلى دارفور، وهذا المتحدث هو نجل أحد الناجين من الهولوكوست. إن هذا التشابه الذى يراه الكاتب بين الإبادة فى معسكرات الاعتقال النازي وبين الإبادة فى دارفور يهدف فى الواقع إلى تذكير العالم بمأساة اليهود التى تتعرض الآن للتكذيب وادعاء المبالغة والابتزاز. ثم أن الكاتب يستغل مأساة هؤلاء اللاجئين للإيهام بأن الإسرائيليين تنفطر قلوبهم شفقة على من يتعرض للإبادة وجيشهم ومستوطنوهم يعملون بإخلاص على إيادة الشعب الفلسطينى وهم يعتقدون أن العالم لا يرقب باهتمام سلوكهم الذى يعتبر أفسى آلاف المرات فيما عانوه فى الهولوكوست. إننى أظن أن الهولوكوست حقيقة، ولا يهم العدد وإنما المهم أنه جريمة، ولكنى أظن أيضاً بأن التركيز به يثير على الفور أكبر هولوكوست فى التاريخ وهو محاولة إدخال الشعب الفلسطينى إلى متحف التاريخ، فلا أحد يغفل عن أن المشروع الصهيونى يريد الأرض ويبيد السكان، كما أنه يتقن فى صفوف الإبادة، وهل هناك اسم آخر لما يواجهه الشعب الفلسطينى الآن بحجة رفض حماس شروط التعامل مع إسرائيل وهل يمكن تفسير القسوة التى لم يعترفها الإنسان فى تاريخه لسلوك القوة الإسرائيلية وإيادتها للأفراد بالصواريخ، ولا أظن أن أنبياء بنى إسرائيل لا يمكنهم أن يبرروا لنا الطريقة التى اغتيل بها شيخ هرم معوق خارج لتوه من صلاة الفجر وهو الشيخ أحمد ياسين أو هدم المنازل فوق رؤوس أصحابها.

ظاهرة تفتيت الدول و انعكاساتها

في العالم العربي

أثار استقلال جمهورية الجبل الأسود في أوائل يونيو ٢٠٠٦، ظاهرة تنتمي و تلقي ثقلها على مستقبل النظام الدولي كما تلقى بتداعياتها على المنطقة العربية. ويبدو أن النصف الثاني من القرن العشرين قد أكمل اتجاهها أحدثته الحرب العالمية الأولى و هو تفتيت عدد من الإمبراطوريات الكبرى هي الإمبراطورية العثمانية التي لعبت دوراً رئيسياً في سياسات الشرق طوال ثمانية قرون، كما تفككت الإمبراطورية النمساوية المجرية إلى دولتين هما النمسا والمجر. أما الإمبراطورية الروسية فلم تتفكك إنما حلت موسكو محل بطرس برج كعاصمة للإتحاد السوفيتي، الذي ضم مناطق أخرى لم تكن جزءاً من الإمبراطورية الروسية، لكن الإمبراطورية السوفيتية كانت أكثر توسعية من الإمبراطورية الروسية. و بعد الحرب العالمية الثانية شهدت أوروبا قيام الاتحاد اليوغسلافي و محاولات الوحدة العربية. غير أنه في أواخر الثمانينات من القرن العشرين بدأت موجة التفكيك بانهار الاتحاد السوفيتي، ثم الاتحاد اليوغسلافي، و ما أعقب ذلك من حروب و صراعات عرقية و دينية و تطوير لحق تقرير المصير الذي كان من المقرر في البداية للاعتراف بالهويات الدينية و العرقية وكان يهدف من نظرية الرئيس الأمريكي ولسون عام ١٩١٤ إلى تفجير الإمبراطورية العثمانية، وهو ما حدث بتشجيع القومية الطورانية و تخفف تركيا من جسدها الإمبراطوري الذي رأى أتاتورك أن هذا الجسد هو الذي طغى على القومية الطورانية وأعاقها عن الانطلاق والالتحام بانتمائها الأوروبي الثقائي حسبما أشار أتاتورك في مذكراته.

و رغم أن المجتمع الدولي لا يزال يصر على أن الدولة هي النواة الأساسية للنظام الدولي وأن المحافظة عليها هو من أهم شروط الاستقرار في العلاقات الدولية وهو ما ترجم في الإطار الأفريقي بمبدأ قدسية الحدود و عدم قابليتها للمراجعة وهو ما حافظ حتى الآن على وحدة الدولة الأفريقية ضد محاولات الانفصال، إلا أن الظاهرة الحديثة، وهي تفتيت الدول، انطلقت بسرعة كبيرة خلال

العقد الماضي بحيث يمكن القول أن العقد القادم سوف يشهد صراعاً بين المبادئ المتعلقة بسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية و احترام شؤونها الداخلية و هي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبين تيار التفكيك الذي قد يصل معه عدد دول العالم إلى ٢٢٠ دولة خلال العقد القادم. ولذلك نحاول في هذه المقالة أن نسجل هذا التيار الذي يخشى أن يصبح ظاهرة عامة، وانعكاساته على المنطقة العربية، وأخيراً أثر هذه الظاهرة على مستقبل النظام الدولي وقسماته التي قد تتطور في المستقبل، فهي إذن رؤية استشرافية على المدى القصير خلال العقد القادم وهو العقد الواقع بين ٢٠٠٧-٢٠١٧ وهو المدى الزمني لكثير من الدراسات الدولية والوطنية التي لم تأخذ في اعتبارها هذه الظاهرة الجديدة و انعكاساتها لخطيرة.

وإذا كانت الظاهرة تتكون من أحوال متماثلة، فإن ظروف كل حالة تختلف من حالة إلى أخرى، ولا بد من تقسيمها حيث يمكن استخلاص القواعد التي قد تحكم هذه الظاهرة. الأصل أن الولايات المتحدة هي التي خططت لتفكيك الدول العربية حتى لا تبقى دولة واحدة قوية تواجه إسرائيل. فقد توجهت واشنطن إلى أقوى أطراف النظام العربي والإقليمي، بدأت بتطويع مصر ثم أقدمت على تقسيم العراق بعد أن مهدت لذلك خلال تحالفها مع صدام حسين، وهي تحاول تقليم أظافر إيران بتطويع النظام أو تغييره أو كسره حتى لا تكون إيران طرفاً ولو بعيداً فيما كان يسمى الصراع العربي الإسرائيلي. ومن الواضح أن تقسيم العراق كان متعمداً ولن تكون حالة العراق هي الأخيرة في العالم العربي. ولعل السودان قد قطع شوطاً في سبيل التقسيم بحيث يتصور دعاة التقسيم أن الخرطوم وما حولها أو شمال السودان ستكون عاصمة تاريخية كما حدث مع بغداد، مع فارق واحد، وهو أن واشنطن طوعت الحكومة السودانية، ومع ذلك تقدمت بعد التطويع إلى تقسيم السودان في هدوء دونما اكتراث باعتراضات الحكومة السودانية. أي أن التطويع ليس بديلاً عن التقسيم خلافاً للنظرية الأمريكية التي تزعم أن على الدول المستهدفة أن تختار بين تغيير سلوكها أو تغيير نظامها.

والأصل أيضاً أن الولايات المتحدة هي التي خططت لتفكيك الاتحاد السوفيتي، ففكك على الأثر الاتحاد اليوغوسلافي. ولكن تفكيك الاتحاد السوفيتي اعتمد على إثارة النزعات القومية والدينية مما أدى إلى تفجير الإمبراطورية

السوفيتية من الداخل ، ولكن يبدو أن واشنطن لم تفتح بذلك خوفاً من إعادة التنام الجمهوريات السوفيتية السابقة، إما في إطار تجدد القومية الروسية، أو في إطار مظاهر الاتحاد السوفيتي السابق. فاستمرت واشنطن في مطاردة الوجود الروسي في الجمهوريات السابقة، بعد أن حاربت النفوذ الروسي فيها، بل إنها تتجه بوضوح إلى تفكيك الاتحاد الروسي نفسه ولهذا السبب اعترضت موسكو على الاتجاه إلى منح الاستقلال لإقليم كوسوفو. وعلى العكس تؤيد موسكو استقلال جمهورية تراندينيرا التي أعلنت في أواخر مايو ٢٠٠٦ عزمها على إجراء استفتاء على الاستقلال على غرار الجبل الأسود، وهي جمهورية تضم سكاناً يتحدثون اللغة الروسية. معنى ذلك أن نموذج كوسوفو والجبل الأسود الذي قرر استفتاء مايو ٢٠٠٦ استقلاله عن صربيا قد جدد الحديث عما يعبر عنه بحق تقرير المصير الذي كان قاصراً على استقلال الأقاليم المستعمرة عند الدول الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، أو حق الأقليات في التعبير عن خصوصياتها الدينية والثقافية والعرقية. عندما ظهر المبدأ نفسه في أوائل القرن العشرين. ولما كانت روسيا تشعر بالمرارة تجاه واشنطن وبعض الجمهوريات السابقة التي تتأهض الوجود الروسي بشكل مزيداً، فقد اتخذ هذا المنحى شكل الحرب الباردة داخل هذه الجمهوريات، فقد ساندت موسكو تمرد جيوب في جمهورية جورجيا خاصة أوسينيا وأبخازيا، وهي تتمتع بالفعل باستقلال ذاتي لكنها لم تحصل على الاعتراف الدولي. غير إن الشيشان التي استقلت ذاتياً بالفعل لعدة سنوات خلال العقد الأخير من القرن العشرين كانت أكبر التحديات لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ولا يزال الغرب يتخذ موقف المناورة في القضية لإثارة روسيا تحت ستار ممارساتها المنافية لحقوق الإنسان، وترفض واشنطن إدراج الشيشان ضمن خريطة مكافحة الإرهاب العالمية حتى رغم علمها بالعلاقة بين تنظيم القاعدة وبين مقاتلي الشيشان.

والعكس، فإن الجيش (١٤) الروسي قد ساعد مقاطعة تراندينيرا على الانشقاق على إقليم مولدوفا الذي ينحدر سكانه من أصول رومانية. كذلك تمكنت أرمينيا من السيطرة بعد حرب قاسية مع أذربيجان على إقليم ناوجورنوكاراباخ. بل إن رئيس أوسيتيا الجنوبية المنشقة على جورجيا قد طلب في أوائل يونيو ٢٠٠٦ من روسيا أن تضم إقليمه وقال إنه سوف يعرض على المحكمة الدستورية في

روسيا حق أوسيتيا الشمالية والجنوبية في العودة إلى روسيا حيث كانا وحدة واحدة عندما ضمتها روسيا القيصرية في القرون السابقة، و يذكر أن أمة أوسيتيا التي كان أسمها الأنيا هي أمل أبناء أوسيتيا الحالية، ولا يزيد عدد سكان الإقليمين عن ١٥٠ ألف نسمة.

ومؤدى ما تقدم أن عملية تفتيت الجمهوريات السابقة و ضم أجزائها إلى روسيا مقابل سياسة تقليص الوجود الروسي فيها تقع ضمن الحرب الجديدة بين موسكو وواشنطن. أما تفتيت يوغسلافيا فقد كان عملاً مشتركاً بين واشنطن والأمم المتحدة التي ارتكبت تحت بصرها وفي إطار مسؤولياتها أبشع الجرائم.

أما في العالم العربي، فإن تفتيت الدول في آسيا الوسطى وروسيا و من قبله تيمور الشرقية سوف يدفع وثيرة التفتيت في العالم العربي. ومعلوم أن تفتيت العراق لأسباب تتعلق بإسرائيل سوف يؤدي إلى تعقيدات إقليمية خطيرة أبرزها قضية الأكراد و الصراع بين حق تقرير مصير بعض الأقليات، وحق الدول التي تعيش فيها الأقليات في المحافظة على سلامتها الإقليمية، فضلاً عن تعقيدات قضية الشيعة التي خلفتها الولايات المتحدة الأمريكية وضغوطها على الدول العربية الرئيسية محاربة العروبة والإسلام وفشل محاولات الوحدة العربية. ولعل احتلال العراق قد ارتبط بأعلى درجة من تحقير العروبة ورموزها، في الوقت الذي تدافع فيه واشنطن في الهوية الصهيونية و تصويرها على إنها قومية تاريخية، و بذلك توظف واشنطن الفكرة القومية توظيفاً

سياسياً متناقضاً، فتشجع قوميات انفصالية وقوميات استعمارية توسعية عندما يكون ذلك خدمة لمصالحها، بينما تحطم الروابط القومية العربية و الإسلامية لإضعاف المنطقة العربية و الإسلامية لصالح إسرائيل.

أما أثر ظاهرة التفتيت على النظام الدولي، فلا شك أنه كلما قل عدد أعضاء المجتمع الدولي كلما كان من السهل إدارة العلاقات فيما بينها سواء من خلال الدولة المركز أو من خلال تفاعل العلاقات بين مختلف أحجام الدول و أوزانها. فالأمم المتحدة التي بدأت بأقل من خمسين عضواً تختلف عن تلك التي تضم في عضويتها مايربو على المائتين. من ناحية أخرى فإن طائفة جديدة من الدول نتيجة

هذا التفتيت تعرف بالدول الأكثر صغراً MINI STATES تضاف إلى الدول القزمية Micro STATES تزيد عدد مجموعات الدول العظمى و الكبرى والمتوسطة ثم القزمية و الميكرو. يؤدي هذا الوضع إلى شيوع الغموض و المزيد من الصراعات في عصر يتكثف فيه الغرب سياسياً و اقتصادياً بينما يقاوم حركات الانفصال القومية أو العرقية والثقافية أو السياسية في إيطاليا و فرنسا وبريطانيا وغيرها.

غير أن تفتيت الدول خارج الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي قد يمتد إلى مناطق أخرى و يتطلب وضع قواعد جديدة للتحالفات و الصراعات الدولية وهي

نقطة جديدة بالدراسة الجادة من الآن ما دام بروز الظاهرة قد أصبح أمر لافتاً للباحثين و المراقبين.

وأخيراً، فإن الإصرار على تمزيق الدول في العالم العربي بعد تمزيق الروابط و التحالفات بين الدول العربية نفسها يتطلب الوعي و الحذر والعمل المضاد والإصرار على الوجود العربي، بل إعادة صياغة الفكر القومي العربي الذي ثبت أنه حارب فكرة الدولة التي نشأت في ظروف معينة، و دفع صوب توحيد هذه الدول إلا أن هذا الفكر القومي كان ضماناً هامة و خطأ متقدماً للدفاع عن الدول العربية كحد أدنى والتي تتعرض الآن لكل الأخطار. ولكن المحقق إن إعادة صياغة الفكر القومي تعني استيعاب

التجارب السابقة و العثور على السياسة القومية التي تحقق التماسك العربي و تدفع عن العالم العربي هذا العدو الجديد.

جوانتانامو

و التآكل الأخلاقي للولايات المتحدة

تواجه الإدارة الأمريكية ضغوطاً هائلة لإغلاق معسكر جوانتانامو بعد زيادة الفضائح الأخلاقية فيه. فقد أصبح معتقل جوانتانامو في كوبا محل أنظار العالم ، وأحد تداعيات الحملة الأمريكية على أفغانستان حيث حاولت واشنطن أن توهم العالم بأن غزوها لأفغانستان وإعتقالها لبعض المقاتلين الأجانب فيها ونقلهم الى جوانتانامو هو أحد حلقات الانتقام الأمريكية مما حل بواشنطن في سبتمبر ٢٠٠١ ، وهي كذوبة كبرى لأن غزو أفغانستان كان معداً سلفاً لأسباب تتصل أساساً بفزع الولايات المتحدة من التتین الأصفر الصيني.

وسوف يسجل التاريخ أن معسكر جوانتانامو هو المصيدة التي وضعت واشنطن نفسها فيها واستنزفت بسببها الجزء الأكبر من طاقتها الأخلاقية، وأن انهيار القوة الأمريكية مرت بمحطات عديدة ربما ستكون جوانتانامو أبرز هذه المحطات، مثلما كانت في المرة الأولى هي أهم محطات تحلل الأمبراطورية السوفيتية. وهذا المعتقل يشير الى قدرة الولايات المتحدة الفائقة على تدمير نفسها ، ولذلك يرى البعض بحق أن الولايات المتحدة بحاجة الى عشر سنوات على الأقل من نوعية إدارة بوش حتى تضع البداية الصلبة لانهيار الولايات المتحدة بعد أن فقد النظام السياسي الأمريكي بريقه وأصبحت واشنطن تتصرف على المستوى الداخلي والدولي مثل الدول الدكتاتورية في العالم الثالث بما في ذلك فقدان المكانة و المصداقية ، وتكرار الكذب و الخداع ، فلم يعد يصدقها أحد وهي لاتزال تظن أنها خدعت العالم كله ، ورسمت علامات استفهام ضخمة حول مصير النظام الديموقراطي الغربي، ومصداقية القيم التي يدعو بقية دول العالم إليها ، فإنطبق عليهم قول الشاعر العربي :

لا لله عن خلق وتأتي مثله .. عار عليك إذا فعلت عظيم

وقد أصبح معسكر جوانتانامو ورطة حقيقة للولايات المتحدة بعد أن صار بالفعل مصدرا لتآكل السمعة الأخلاقية للقوة الأمريكية. ففي جوانتانامو مارس الجيش الأمريكي أبشع صور التعذيب لمن اعتبروهم سلفاً مجرمين وإرهابيين، فصار تعذيبهم جزءاً من منهج التعامل معهم وفق النظرية الأمريكية بأن قرار واشنطن ينعت أي فرد بالإرهاب يزيل عن هذا الشخص كل حق له في العيش والكرامة. في هذا المعسكر ارتكب الجيش الأمريكي أيضاً جرائم القتل والتشويه مدعياً أن الضحايا قد انتحروا. وفي هذا المعسكر طعن المعتقلون في احترام دينهم وكتابهم المنزل القرآن الكريم، وحدث ذلك بكل مشاعر الانتقام والاحتقار لأتباع هذا الدين. كذلك أدت الممارسات الأمريكية في المعسكر والتستر على الجرائم داخل المعسكر ومنع زيارات المنظمات الإنسانية الدولية للمعتقلين إلى فزع الرأي العام العالمي من سلوك السلطات الأمريكية الرسمية التي استفزت الرأي العام الأمريكي فطالب باستقالة وزير الدفاع، ثم تندت شعبية الرئيس بوش إلى أدنى مستوى في التاريخ الأمريكي.

وقد احدث الكشف عن أسماء و شخصيات و جنسيات المعتقلين حرجاً بالغاً لدى الحكومات العربية التي نظرت إلى هؤلاء المعتقلين نظرة القلق العميق، فهم في نظرها إرهابيون وخطر على أمنها، ولذلك فهي تتجنب إثارة قضيتهم، وليست مستعدة للمطالبة بإعادتهم، فأثار ذلك الكثير من الاضطراب في علاقة الشعوب العربية بحكامها، ولكن فضائح المعسكر شجعت هذه الشعوب على الجرأة في المطالبة بمحاسبة الحكومة الأمريكية، وتحول شعور التبرؤ من المعتقلين إلى شعور بالحرص والدفاع عن حياتهم وحريتهم، فاضطرت الحكومات العربية إلى التحرك قليلاً بعيداً عن موقفها اللامبالي، فكانت المحصلة هي ازدياد الكراهية للولايات المتحدة، مما أسهم في تشويه صورتها لدى الرأي العام العربي.

غير أن أهم تداعيات جوانتانامو التي أصبحت كابوساً للولايات المتحدة هو هذه الدوامة الضخمة التي لن يتوقف أثرها عند معسكر جوانتانامو. وهذه الدوامة في الواقع بدأت باتفاق سري بين الحكومة الأمريكية و عدد كبير من دول العالم خاصة في أوروبا لنقل معتقلي جوانتانامو إلى سجون سرية في هذه الدول لتعذيبهم وانتزاع الاعترافات السرية منهم بعيداً عن المسرح الأمريكي. وقد نشرت

الصحف الأمريكية وبعض المنظمات الإنسانية الأمريكية الأنباء الأولى عن هذه السجون الطائرة، ففتت الحكومات الأوروبية ذلك بإصرار، ثم بدأ النفي يتراخي حتى أجرى البرلمان الأوروبي تحقيقات موسعة أثبتت تواطؤ الحكومات الأوروبية مع المخابرات الأمريكية، فقرر البرلمان لوم هذه الحكومات مما كشف القيم الديمقراطية الغربية وتلاعب الحكومات الديمقراطية بشعوبها التي وضعت ثقنها فيها لصالح العلاقات مع الولايات المتحدة. وترتب على ذلك إخراج هذه الدول التي واجهت الرئيس بوش في القمة الأوروبية الأمريكية يوم ٢١/٦/٢٠٠٦ في فيينا وطالبته بإغلاق معسكر الفضائح، فانضمت بذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وغضب الرأي العام العالمي.

وكانت الحكومة الأمريكية قد رفضت تطبيق اتفاقيات جنيف على معتقلي جوانتانامو واعتبرتهم مقاتلين أعداء (Enemy Combatants) كما ظل المعتقلون في سجنهم دون توجيه أي اتهام لهم، فضلاً عن رفض زيارتهم حتى تظل أخبار المعتقلين حكراً على السلطات الأمريكية التي فقدت مصداقيتها.

ولقد تسببت السياسات الأمريكية في انهيار سمعة الولايات المتحدة وتوتر العلاقات الأمريكية الأوروبية، وتعرية سياسة مكافحة الإرهاب، بل وتدني سمعة الولايات المتحدة واتهامها بأنها هي التي تتزعم معسكر الإرهاب، ولذلك لانعتقد أن المحاولات الأمريكية لترقيع الثقوب السوداء في الثوب الأمريكي سوف تفلح في إصلاح مهما حاولت الدبلوماسية الشعبية أو العامة أن تفعل ذلك، لأن إصلاح الجسد يسبق ترميم ظل الجسد أو صورته.

و لم تكن الولايات المتحدة مستعدة نفسياً لكي يمثل وفدها الضخم الذي يضم ٢٦ عضواً أمام لجنة العشرة المنبثقة عن لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب والمعاملة الخاصة بالكرامة الإنسانية، والتي واجهها الوفد الأمريكي في جنيف بأسئلة صعبة، وفندت منظمات حقوق الإنسان التي شاركه في مواجهة الذرائع والبيانات الأمريكية التي حاولت فصل المسؤولية الرسمية عن جرائم التعذيب بالادعاء بأن المخالفات فردية وليست سياسة منهجية للسلطات الأمريكية، وأن واشنطن ملتزمة بمعاهدة التعذيب وعازمة على احترامها، كما رفضت اللجنة تذرع

الوفد الأمريكي بحساسية المعلومات عن بعض السجناء حتى يبرر وقائع التعذيب، وهو أمر أنتقده أعضاء في الوفد الأمريكي نفسه، حيث أكدوا حق اللجنة الدولية في السؤال وواجب الوزير الأمريكي أن يجيب. وقد أكدت منظمات حقوق الإنسان في بياناتها وتقاريرها أن هذه الانتهاكات الأمريكية تستند إلى سياسة وتعليمات رسمية، مثلما اعترف أحد رجال المخابرات الأمريكية بان التعذيب كان مألوفاً في الممارسات الأمريكية قبل ١١ سبتمبر، وبعد ذلك اشتد التعذيب ولكنه صار بغير قناع.

ومن الواضح أن انهيار الولايات المتحدة لن يتم بحروب خارجية وإنما سوف يتم تدريجياً عبر العقود القليلة القادمة من خلال تآكل السمعة والمكانة الأخلاقية للقوة الأمريكية، وإذا لم يتم مهاجمة السواحل الأمريكية الغربية بصواريخ كورية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تفكك الولايات المتحدة الأمريكية وفقدان ثقة الولايات في الحكومة المركزية خاصة فيما يتعلق بإدارة السياسات الأمنية والخارجية، فتبحث كل ولاية منها عن أمنها الخاص بعيداً عن المظلة الفدرالية، وحينذاك ستكون تلك هي النهاية السريعة للامبراطورية الأمريكية وهو ما يدركه خصوم الولايات المتحدة جيداً.

حتى لا يقع العالم العربي

في الفتنة الإسرائيلية في غزة

يبدو أن العالم العربي قد أصيب بالارتباك في قراءة المشهد الفلسطيني بسبب الإدارة الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني. ويخشى أن يقع العالم العربي في فتنة القراءة الإسرائيلية والإخراج الإسرائيلي لهذا المشهد. ولذلك فقد يكون من المفيد تقديم بعض الملاحظات التي تتصل بقراءة العالم العربي للمشهد الفلسطيني.

وفق السياق الزمني للأحداث هاجم الفلسطينيون موقعا عسكرياً إسرائيلياً على الحدود بين غزة وإسرائيل فقتلوا عدداً من الجنود وأسروا أحدهم وقرروا مقياضته بعدد من الأسرى الفلسطينيين من النساء والأطفال الذين يعانون في سجون الاحتلال. أكدت تقارير إسرائيلية بأن هذه العملية تعد تطوراً نوعياً في عمليات المقاومة ضد إسرائيل وهزيمة للموساد والمخابرات العسكرية الإسرائيلية، كما ظهرت الحكومة الإسرائيلية وقد أصابها الارتباك ثم أعلنت أن أولمرت أمر الجيش بعمليات مفتوحة وواسعة ضد غزة واتهمت إسرائيل حكومة حماس بالإرهاب، كما اتهمت أبو مازن بالعجز عن وقف الإرهاب وأمهلت الحكومة الفلسطينية ٢٤ ساعة لإطلاق سراح الأسير وإلا واجهت العواقب. وفي اليوم التالي أي يوم ٦/٢٩ بدأ الاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة برأ وبحراً وجواً، كما قامت إسرائيل باعتقال معظم أعضاء الحكومة الفلسطينية وعدد كبير من أعضاء حماس في المجلس التشريعي. وفي مساء يوم ٦/٢٩ أعلن أولمرت أنه قرر بعد التشاور مع رؤساء الأجهزة الأمنية عدم توسيع عملية الاجتياح، وإن كان القصف المدفعي والصاروخي وأعمال الاغتيالات قد استمرت وفق خطة منظمة تستهدف القيادات الميدانية وقطاعات من الشعب الفلسطيني. هذا الموقف يثير عدداً من الملاحظات الضرورية لتحليله وفهمه ووضعه في سياقه الصحيح.

أولاً: أن قرار الاجتياح الشامل لغزة رداً على أسر جندي واحد في عملية عسكرية يهدف إلى إرسال عدد من الرسائل، أهمها أن الشعب الفلسطيني بأكمله لا يعدل مجرد جندي إسرائيلي واحد، وهذه الرسالة مؤلمة بالنسبة للدول المجاورة

التي يقتل جنودها وهم يؤدون واجبه الرسمي ثم يصبح اتهام إسرائيل لهم والذي تسبب في قتلهم معلقاً، ومع ذلك لا تظهر نولتهم أى غضب أو شعور بالخسارة. وبصراحة أكبر وللتاريخ أقول أن تكرار قتل إسرائيل لجنود مصريين وهم فى مواقعهم الرسمية وفى الأراضى المصرية دون أن تعلق الحكومة المصرية رسمياً على ذلك ينطوى على ظلم مزدوج فهو ظلم للجنود الضحايا، ولأسرهم، كما أنه ظلم للشعب المصرى، أما الظلم الذى لحق بالضحايا فيتمثل فى أن سكوت الحكومة المصرية على قتلهم على أراضيه، وهو أبشع صور التفريط بالسيادة المصرية، يعنى التسليم بأن اتهام إسرائيل لهم بدخول أراضيهما ليس دخولا بريئاً، وأن هؤلاء الضحايا وفقاً لهذا المنطق يستحقون القتل بسبب "غيابهم" وعدم قدرتهم على التمييز بين خط الحدود المصرية والإسرائيلية، وهو أمر شائن بالنسبة لمصر. كذلك فإن هذا السكوت قد يعنى أن هؤلاء الضحايا قد كلفوا بعمليات داخل إسرائيل وأنهم بسبب "غيابهم" مرة أخرى قد انكشفوا، ولذلك فإن الحكومة المصرية لا تريد أن تكشف نفسها مع إسرائيل وهذه فرضية مستحيلة فى ضوء الشفافية التامة والإخلاص المصرى الواضح لإسرائيل، وهذا الإخلاص هو نفسه الذى يدفع مصر إلى التغاضى عن مقتل جنودها على يد إسرائيل فى مناسبات متفرقة.

ثانياً: أن إسرائيل تنتظر إلى الوساطة المصرية على أنها طريق لتحقيق هدفها وهو إطلاق سراح الجندى الإسرائيلى المخطوف دون مقايضته بأسرى فلسطينيين، ولكن مصر أصرت على أن العدوان على الشعب الفلسطينى ليس له مبرر، وأن الموقف الأمريكى يشجع إسرائيل، كما رفضت مصر المنطق الإسرائيلى الذى يرى أن خطف الجندى عمل إرهابى وأنه لا يجوز مقايضة جندى إسرائيلى اختطف من موقعه، حيث كان يؤدى عمله الرسمى، بمعقلين فلسطينيين "إرهابيين"، لأن إسرائيل هى التى تضع الوصف القانونى للتصرف. يقضى المنطق الإسرائيلى أيضاً بأنه لا يجوز المقايضة بين أمرين غير متكافئين، لأن مجرد المقايضة أو التفاوض عليها يكسر قاعدة هامة وهى أنه لا يجوز التفاوض مع الإرهابيين أو الاستجابة لطلباتهم وإلا كان ذلك مكافأة لهم. ولذلك فإن إسرائيل تريد أن تعمل مصر وفقاً للمنطق الإسرائيلى. ومعلوم أن المنطق المصرى لا يتعرض لمسألة شرعية العملية التى تم فيها خطف الجندى الإسرائيلى، ولكنه أكد على أنه إذا كان

الاحتفاظ بهذا الجندي هو السبب الحقيقي في العدوان الإسرائيلي، فإن إطلاق سراحه - حتى بدون مقابل - يستحق عناء المحاولة، لتفويت الذريعة على إسرائيل. ولا يخفى أن إسرائيل لا يمكن أن تعطى مصر أية ميزة في هذه العملية، رغم أن إسرائيل لا تعول كثيراً على أوراق الضغط المصرية التي لوح بها الرئيس مبارك في حديثه المنشور بجريدة الأهرام المصرية يوم ٢٠٠٦/٧/١ وأدان فيه العدوان الإسرائيلي والإسرائيلي والأمريكي بمكيالين، وأشار إلى أن استمرار هذا العدوان "يمكن أن يوتر على اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية"، التي تنتهكها إسرائيل بشكل مطرد.

ثالثاً: هناك عدد من الشواهد على أن الحملة الإسرائيلية على غزة، كما أشرنا، تحمل رسائل متعددة، وأخطرها العمل على إسقاط حكومة حماس. ومصدر الخطورة في هذا العمل هو أن إسرائيل قامت بتشويه صورة حماس ودفعت أطرافاً عديدة إلى الضغط عليها من داخل فلسطين وخارجها، وبشكل خاص حركة فتح وعلى رأسها أبو مازن. ومعنى ذلك أن سعى إسرائيل لإسقاط حماس يبدو وكأنه يتم بالتوافق بين كل الأطراف المناهضة لحماس، مما أدى إلى إحراج أبو مازن ودفعه إلى إدانة ما أسماه "الجرائم الإسرائيلية" ضد الشعب الفلسطيني. وربما قرأت إسرائيل أيضاً موقفاً من حماس في نفس السياق، ولذلك فإن مصر لا تستطيع - في نظر إسرائيل - أن تتهم هدف العمليات الإسرائيلية بأنه يتجه إلى إسقاط حكومة حماس، كما أن مصر ابتعدت تماماً عن هذه النقطة في موقفها، رغم أنها تسمح للإعلام الرسمي بأن يتناول ما يشاء في تفسير هدف هذه العمليات.

رابعاً: أظهرت المواقف الإسرائيلية أن القوة الخرقاء تقف في مواجهة الحق، وأن هذا المشهد كشف عن صورة مذهلة وهي انفراد القوة الإسرائيلية المتحررة من كل القيود الأخلاقية والقانونية والسياسية بالشعب الفلسطيني الأعزل بعد أن قضت على تحالفاته العربية والدولية. هذه الملاحظة بشكل خاص تؤدي إلى الاعتقاد بأن إسرائيل تختبر تصرفات مقبلة وتجس نبض المنطقة حتى تحدد معدل المقاومة لسياساتها. وقد اتضح لإسرائيل أن الشعب الفلسطيني لا يتلقى إلا دعماً معنوياً قليلاً، وبشكل خاص من الدانمارك التي وقف العالم الإسلامي ضدها في الشهور الماضية انتقاماً للرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم، وهي نقطة لها دلالة

هامية، وهي أن العالم الإسلامي الذي قاطع المنتجات الدانمركية لأسباب تتعلق بحرية التعبير في نظرهم عجز عن مقاطعة السلع الأمريكية والإسرائيلية بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة.

خامساً: إلى أن يتقرر مصير الجندي الإسرائيلي المخطوف، فإن أضراراً فادحة تكون قد لحقت بالشعب الفلسطيني وحكومته ورموز مقاومته. فإن أطلق سراح الجندي بلا مقابل فسوف تضاف هذه السابقة إلى ما قبلها في مسلسل القهر الإسرائيلي للفلسطينيين. وسوف يؤدي ذلك إلى تراجع شعبية حماس، بعد أن يكون الضرر قد وقع، كما قد يؤدي ذلك إلى إضعاف معنويات المقاومة وتردها في الخطف في المستقبل. أما إذا تم قتل الجندي الإسرائيلي فإن ذلك سيكون ذريعة للقضاء التام على حكومة حماس واغتيال رموزها بما في ذلك رئيس الوزراء، رغم أن حماس تؤكد أن لا علاقة لها بالخطف.

سادساً: أن خطف إسرائيل للوزراء والنواب الفلسطينيين يتناقض مع التزاماتها في القانون الدولي وخاصة اتفاقية نيويورك لعام ١٩٧٩ التي تحظر خطف الأشخاص المحميين دولياً ومع ذلك لم نسمع من الدوائر القانونية الدولية أو البرلمانية إدانة لهذا العمل والسبب في ذلك كما قلت هو أن إسرائيل حاولت أن تصور خطفها للسياسيين الفلسطينيين على أنه انتقام لذلك العمل الذي تعتبره إرهابياً وهو خطف الجندي الإسرائيلي. وعلى أية حال فإن إسرائيل مطالبة باحترام المركز القانوني للسياسيين الفلسطينيين، وأن تقبل أن العملية العسكرية ضد جيشها بما في ذلك خطف أحد الجنود هي عملية مشروعة في إطار الانتقام من أعمال الخطف اليومية، والانتقام من رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية.

وخلاصة القول أن إسرائيل نجحت في اختزال المأساة الفلسطينية في عامل واحد هو في الواقع أحد تداعيات المأساة وهو خطف الجندي الإسرائيلي، وأن تجعل مستقبل الشعب الفلسطيني يرتهن وجوداً وهدماً بوجود الجندي حياً أو ميتاً. وتعلم إسرائيل أن أحداً لا يجرؤ على تحدى منطقتها الذي يقضى بأن من حقها أن تبيد الشعب الفلسطيني بأنها تسعى إلى هدف "أكثر نبلاً" وهو تفرغ الأرض من سكانها لتمكين اليهود من استعادتها.

فهل يستفيد العالم العربي من هذه الملاحظات، وأن يتخذ موقفاً حازماً من إسرائيل والولايات المتحدة ومن الفرقاء داخل فلسطين، وأن يدرك أن الاتفاق الفلسطيني على وثيقة الأسرى قد تجاوزه الزمن وأنه لا يمكن تفسيره على أنه وحدة فلسطينية في مواجهة الخطر، لأننا لا نزال نعتقد أن بعض الأطراف في فلسطين تفكر بمنطق انتهازي ولا يضيرها أن تكون إسرائيل هي التي تفنك بخصوم هذه الأطراف، وبعد أن ينفذ الحفل وتتجح إسرائيل في إسقاط حكومة حماس، يتوهم هؤلاء أن السلام والاستقرار في متناول اليد، وهو لا يدركون أن الكارثة تحيط بالجميع.

ظاهرة استباحة الدم العربي في العراق وفلسطين

أصبحت استباحة الدم العربي ظاهرة يروح ضحيتها عشرات الآلاف من أبناء هذا الوطن، ويكون الفاعل والقائل عادة إما يد عربية أو نظم عربية ، ولكن الفاعل القائل الآن هو الجيش الأمريكي في العراق والجيش الصهيوني في فلسطين. ولا أظن أن هذا المقام يصلح لتعداد شهداء المجازر التي ارتكبتها القوات الأمريكية والإسرائيلية في العراق وفلسطين ، ولكنني أحث مختلف الهيئات المختصة على أن تسجل في كتاب أسود تفاصيل هذه المجازر لعل عدالة الأرض في المستقبل تكون فيضا من عدالة السماء ، كما أننا سنقتصر في هذه المقالة على تفسير السلوك الأمريكي والإسرائيلي في استباحة الدم العربي .

أما الجرائم التي يرتكبها الجيش الأمريكي ضد أبناء الشعب العراقي فلا تقع تحت حصر، فتشمل أبسط صور الاحتقار والجرح والقتل بدم بارد بل وصلت الرحمة بالجنود الأمريكيين في العراق أنهم يقتلون الجرحى رحمة بهم ويأسا من إمكانية شفائهم. وعندما ضجت منظمات حقوق الإنسان الدولية بالشكوى من وطأة هذه الجرائم تصدت الإدارة الأمريكية لمعالجة هذه الفضائح التي وصلت خطورتها وتكرارها وذبوعها وقصص التعذيب الوحشي في معسكر أبو غريب وفي الطرقات بل وفي منازل السكان الأمنيين حدا يصعب السكوت عليه ، وحاولت الإدارة امتصاص الغضب العالمي بطرق متعددة وأخصها ثلاثة. أول هذه الطرق هو تشكيل محاكم عسكرية تبرئ المتهمين مما نسب إليهم، وثاني هذه الطرق هو إنكار الجريمة أصلا وأخيرا الزعم بأنه من الصعب إدانة المتهمين لأنهم يرفضون الإقرار ، كما يصعب إثبات التهم الموجهة إليهم. وقد قدم المتهمون أعدارا متنوعة لتبرير جرائمهم في العراق منها الظن بوجود هجوم ضدهم ثم يثبت عدم وقوع الهجوم، والظن بوجود قنابل ومتفجرات أو تظاهر بعض العراقيين بالبراءة ثم يغدرون بالجنود، ولذلك فإن هؤلاء الجنود يقتلون على سبيل الاحتياط، وبدافع الفرع ، وصعوبة التمييز بين البرئ والمدعي. ولكن الجرائم الأمريكية في العراق

مثل إخراج مواطن وأسرته من منزله ثم قتلهم جميعا بدم باردة ، وحفر حفرة ليدعي الجندي أن المواطن العراقي كان يعد لوضع متفجرات ، كلها جرائم ترتكب بهدوء ودون استفزاز مسبق، ودون أن يرتكب الضحايا أي عمل يبرر قتلهم. كذلك ليس هناك تناسب مطلقا بين خطورة الجرائم وحساسية سلطات التحقيق الأمريكية تجاهها من ناحية، وبين مقدار العقوبة المستفزة في معظم الأحيان من ناحية أخرى. وقد لاحظ الأستاذ Gary Solis أستاذ القانون العسكري بجامعة جورج تاون في دراسة لحوالي ١٢٢ قضية أثناء حرب فيتنام أن عقوبات القتل كانت السجن المؤبد وكانت أقسى بكثير من أحكام المحاكم المدنية عن نفس الجرائم. وسجل على سبيل المقارنة بين حالتي العراق وفيتنام أنه حكم في العراق على جنديين فقط بالمؤبد بينما لم تزد الأحكام الأخرى عن السجن لخمسة أعوام ، بل إن القادة في العراق يصرون على امتداح سلوك الجنود القتلة. ولهذا السبب ، تساءل أحد الكتاب في مقالة في جريدة Christian science monitor في ٢٠٠٦/٦/١١م عن مدى صلاحية القضاء العسكري لمحاكمة العسكريين خاصة في ظل ما ثبت وأكده منظمات حقوق الإنسان العالمية من أن الفعل كان يتم في معظم الأحيان وفق سياسة رسمية وتعليمات من القيادات ، فضلا عن سجل الأكاذيب والتواطؤ على الجرائم والتستر على الفساد بما جعل سمعة الجيش الأمريكي في الحضيض. أما السبب في شدة العقوبات على المتهمين في فيتنام عن ارتكاب تلك الجرائم في العراق فيرى الأستاذ Gary solis أنه يعود الى اختلاف نوعية الجرائم وحدثة عهد الجيش الأمريكي بحروب المدن والمنازل. ونحن نرى أن هناك سببين لهذه القسوة في الجيش الأمريكي ، السبب الأول هو أن الجيش الأمريكي يقلد الجيش الإسرائيلي ويعمل وفق نصابه ، والسبب الثاني هو أن هؤلاء الجنود قد لقنوا أن لديهم حرية القتل استخفافا بالدم العربي مادام العالم العربي قد استبيح فيه كل شيء كان مقدسا فيه ، فضلا عن سجل السلوك الوحشي لنظم الحكم خاصة في العراق ضد المواطنين ، فلا فرق بين أن يراق دم المواطن على يد قوات النظام في بلاده أو قوات الاحتلال. وقد أفهمت إسرائيل واشنطن أن المواطن العربي مهان في وطنه لا ثمن له وأن قمعه وإذلاله وإراقة دمه وهتك عرضه هو أقصر الطرق لإخضاعه ما دام قد فقد آدميته في مواجهة نظم الحكم الوطنية التي تتفنن في التكتيل به لمجرد

مطالبته بحقوقه أو الجهر بنقد حكامه. وكانت أحدث ذرائع تبرير جرائم الجيش الأمريكي في العراق مقال Mark Sappenfield في Christian science monitor في ٢٠٠٦/٦/٢٢م وهو أن القتل في العراق يتم لأنه يصعب وضع خط فاصل بين الحرب والقتل، وأن السلطات يجب أن تتحرى الحرص حتى لا يتحول الجندي المقاتل إلى إرهابي أو قاتل. ومعلوم أن الجندي يقتل في إطار مؤسسة وطنية تعمل للصالح العام وفق تسلسل قيادي وملتزمة بأعراف وقواعد القانون الدولي الخاصة بالقتال، على خلاف الإرهابي أو القاتل الذي يعمل ضد المجتمع ولمصلحته الخاصة أو مصلحة جماعة إجرامية. وقد سبق أن أبدت الصحف البريطانية نفس المخاوف بعد تفجيرات لندن في يوليو ٢٠٠٥ بعد أن قتلت الشرطة البريطانية أحد المواطنين من البرازيل لمجرد شكها في سلوكه وعلى سبيل الاحتياط. ونحن نرى أن هذا التبرير لا معنى له في الحالات التي يتم فيها قتل المواطن والتكثيف به والبطش به بشكل عشوائي وغوغائي بما يعكس الاستخفاف والبطاجة.

وعندنا أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق عدوان مستمر على الشعب العراقي وأنه لا يمكن تبريره، ولذلك لا يمكن الحديث عن التمييز بين سلوك المقاتل وسلوك القاتل Fighter and Killer فالجندي الأمريكي قاتل في الحالتين لأنه يعمل بتعليمات حكومة تفر القتل والتكثيف لإرغام شعب العراق على الخضوع للاحتلال، ولذلك فإن افتقار الاحتلال إلى أي مشروعية يجعل جنود الاحتلال سواء تصرفوا بمعزل عن تعليمات قيادتهم أو وفق هذه التعليمات، في مصاف القتلة والمجرمين، لأنه الأصل في كل ما يحدث في العراق هو الاحتلال ولا جدوى من خلط الأوراق. كما يبدو لنا أن هناك أهمية لما لاحظته Elizabeth Tillman خبيرة القضاء العسكري في كلية الحقوق بجامعة Rutgers من أنها لا تريد أن ترى الجنود الأمريكيين يتصرفون تصرف الإرهابيين بسبب الإعجاب أو التمثل بهم، كما حدث أثناء الحرب الكورية أن حوكم الجنود الأمريكيون المتعاطفون مع الشيوعية. فهذه الملاحظة لا قيمة لها مادام الجنود يعملون وفق تعليمات قيادتهم، حسبما أكدت منظمات حقوق الإنسان أمام لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، واعتراف أحد رجال المخابرات الأمريكية السابقين بأن التعذيب

وانتهكات حقوق الإنسان كانت تمارس سرا قبل ١١ سبتمبر ولكنها صارت تمارس علنا بعده.

أما قتل إسرائيل للفلسطينيين وارتكاب المجازر ضدهم دون أي سبب واستمرار هذه الجرائم، فسببها ليس المقاومة التي تتخذها إسرائيل ذريعة، وإنما السبب الحقيقي في هذا السلوك الدائم هو أن الصراع الصهيوني مع الفلسطينيين معادلة صفرية ، فالإبادة بكل صنوفها هي أسلوب الحركة الصهيونية للقضاء على العرق الفلسطيني. فإذا كان سلوك الجيش الأمريكي سببه امتهان العنصر العربي واحتقاره واستباحة مقدساته فهو لا يقصد إلى إبادة العرق العربي وإنما فقط إذلاله وامتھانه، فإن إسرائيل تهدف إلى تفريغ الأرض من سكانها حتى تخلص لها كل فلسطين. ولاشك أن أعمال الإبادة الإسرائيلية تتم بشكل أسرع كلما عزل العالم العربي عن عملية الإبادة ، وكلما واجه العرق العربي صور الاستباحة مما يسهل لإسرائيل التوحش ضد الفلسطينيين.

والغريب أن منظر القتل الأمريكي والإسرائيلي صار مألوفا ولم يعد يحرك أحدا في العالم العربي، خاصة وأن عمليات قتل واسعة تتم ضد العراقيين بالمتفجرات وغيرها على أيدي جماعات إرهابية قد لا تكون الأيدي الأمريكية والإسرائيلية بعيدة عنها. وصار المواطن العربي الذي ألف هذه المناظر يفزع فقط عند مشاهدتها ولكنه يعود بعدها إلى سياقه الطبيعي وكأنها تحدث لأعراق أخرى ، فلا تتكرها حكومة أو منظمة ، بل إن إنكارها في العراق وفلسطين من جانب المنظمات والإعلام الأمريكي والإسرائيلي يلقي الامتتان في قلب المواطن العربي والإقرار بأن الديمقراطية الأمريكية والإسرائيلية هي التي سمحت بالكشف عن هذه الجرائم حتى تلك التي ترتكب في الظلام ، ولهذا ماله من أثر نفسي مقصود وغير مقصود على المواطن العربي في كل مكان، مما شجع إسرائيل والولايات المتحدة على استباحة الدم العربي أن العواصم العربية لا تبدي انزعاجا مما يحدث في العراق وفلسطين بل إن اللقاءات السارة والصور المرححة التي تظهر للزعماء العرب مع زعماء إسرائيل والولايات المتحدة وسط هذه المآسي تؤكد ثقة إسرائيل والولايات المتحدة أن ضحايا هذه الجرائم ليسوا جزءا من العلاقات العربية الأمريكية والإسرائيلية. يكفي للتدليل أن نشير إلى اللقاء الودي بين أولمرت ومبارك

في شرم الشيخ يوم قتلت إسرائيل عمدا جنودا مصريين ادعت إسرائيل انهم عبروا الحدود إلى داخل إسرائيل، ونفت مصر وكذبت الرواية الإسرائيلية، ولكن المتحدث المصري أشار إلى الحادث بهدوء وكأنه يتحدث عن مواطني دولة أخرى، وقال أن مصر كانت تأمل- في ضوء العلاقات الطيبة بين البلدين - أنه حتى لو ضل الجنود طريقهم أن يتم ردهم ردا جميلا، وهو ما كانت مصر سوف تفعله لو ضل جنود إسرائيليين طريقهم الى داخل الأراضي المصرية. ولا نظن أن الحادث استحق مجرد الالتفات إليه في لقاء مبارك وأولمرت لأن اللقاء خصص لما هو أخطر، وهو بحث استئناف اللقاءات الإسرائيلية الفلسطينية، بصرف النظر عن مضمون وحصاد هذه اللقاءات.

أما المشد الآخر فهو اللقاء الثلاثي الودي للغاية الذي رتبته الملك عبدالله الثاني ملك الأردن لكل من أبو مازن وأولمرت حيث احتضن أبو مازن أولمرت واختصه بلقاء حار مثل الذي قال فيه شاعرنا العربي:

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما تناءا وظننا أنه لاتلاقيا

وقد أعقب هذا اللقاء وعاصرته هجمات وحشية إسرائيلية على شاطئ غزة راح ضحيتها أسر فلسطينية آمنه، وخلال اللقاء حمل أبو مازن حماس مسؤولية ضرب هيروشيما و ناجازاكي والهولوكوست اليهودي ودعا إلى تحالف ضد أعداء السلام أي أعداء إسرائيل "باللغة الدبلوماسية المعاصرة". ورغم أن الملك عبدالله شدد على أن اللقاء غير رسمي وأنه قاصر على التعارف، إلا أن أبو مازن انتهز اللقاء، لا لكي يندد بقتل الفلسطينيين ويطالب أولمرت بالبحث معه عن سلام حقيقي، وإنما ليصب جام غضبه على حماس "عدو الله والإنسانية" التي تجرؤ على المطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني وتجعل الاعتراف بإسرائيل ثمناً لاعتراف إسرائيل بهذه الحقوق في تسوية شاملة.

فلماذا بعد كل ذلك لا يستباح كل ما هو عربي مادامت تلك هي حال العرب مع جلاذيتهم، فيبدلون لهم كل الود وأيديهم ملطخة بدمائهم!.

العوامل المحددة

لصورة إيران في العالم العربي

هناك عدد من العوامل التي تؤثر على صورة إيران لدى الحاكم والمحكوم في العالم العربي. ومن الملاحظ بشكل مبدئي أن عوامل تكوين الصورة لدى الرأي العام العربي تتأثر هي الأخرى بموقف النظم العربية من إيران، وتأثراً سلبياً أو إيجابياً. وعلى سبيل المثال فإن تقلب العلاقات المصرية الإيرانية من العداء التام في العصر الناصري، إلى الانسجام التام في عصر السادات والشاه، ثم انتقالها إلى مرحلة التوتر منذ الثورة الإسلامية ثم الاستقرار والجمود في عصر الرئيس مبارك، قد أثر على موقف الرأي العام المصري. ويكون التأثير سلبياً كلما أعلنت الحكومة في مصر عن أحداث أمنية مثل التجسس وغيرها منسوبة لإيران. غير أن الإعلام الصهيوني المقترن بتوتر العلاقات الأمريكية الإيرانية قد لعب دوراً حاسماً في التأثير على الرأي العام العربي رغم سقم بعض الطروحات الصهيونية وآخرها اقتراحات السفير الأمريكي السابق في إسرائيل مارتن إنديك، الذي تجسس على بلاده لصالح إسرائيل، فرقى إلى منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكية، والذي يوظف مؤسسة بروكنجز للبحوث لبحث هذه المقترحات التي تدعو إلى التضامن بين المسلمين السنة في العالم العربي وبين اليهود ضد ما أسماه بالخطر الشيعي. وتستمر الدعاية الصهيونية في تشويه صورة إيران الثورة في العالم العربي، حتى أصبحت العلاقة العربية مع إيران وصمة عار، وأن الدول المارقة في المنطقة وحدها هي التي تتحالف مع إيران، مشيراً في ذلك إلى سوريا وليبيا خلال الحرب العراقية الإيرانية. ولا شك أن الحوادث الأمنية التي كان يتم الإعلان عنها في العالم العربي خلال حكم صدام حسين فضلاً عن الدعاية العراقية المكثفة ضد إيران وفكر الخميني أثناء هذه الحرب هو الذي ترك أثراً سلبياً خطيراً على صورة إيران في العالم العربي. وبلغت الدعاية الصهيونية حداً لافتاً، خاصة بعد دحر حزب الله للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ واشتدت بشكل غير مسبوق في مناسبتين الأولى بمناسبة الملف النووي الإيراني، والثانية بمناسبة فشل إسرائيل في احتلال جنوب لبنان أو تحقيق الأهداف السياسية لحملة التدمير الواسعة التي اختصت بها لبنان عام ٢٠٠٦. وقد أصقت الدعاية الصهيونية الإسرائيلية

والأمريكية عدة صفات واتهامات، يتعين على إيران أن ترد عليها، إذا أرادت أن تطمئن الرأي العام العربى إلى سياساتها، وحبذا لو اتخذت إيران بعض الإجراءات والتدابير التى ترضى دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بقضية الجزر. وأهم المآخذ التى تتردد بشأن إيران هى أنها نظام غير ديمقراطى، وهذا اتهام يتطلب دراسة دقيقة للملامح الديمقراطية فى الدستور الإيرانى، وكذلك سجل الممارسات السياسية الإيرانية. تنتهم إيران أيضاً بأن نظامها يرفع شعارات أيديولوجية ثورية، وأنه نظام إسلامى متطرف، ثم أنه نظام يعمل على إنشاء دولة شيعية كبرى وتمزيق الأوطان العربية التى يقيم فيها الشيعة، وأنه نظام يعمل على تمزيق العراق، عدوه التاريخى اللدود. كانت هذه الدعاية أيضاً قد أعلنت أن إيران الثورة تتوى تصدير هذه الثورة إلى دول الخليج ثم الدول العربية الأخرى. وكانت واشنطن بعد فشلها فى ركوب موجة الثورة وانفجار العلاقات مع إيران باستيلاء حرسها الثورى على أعضاء البعثات الأمريكية فى طهران واحتجازهم كرهائن، قد ركزت على أن إيران تهدد العالم العربى ووجهت بغداد إلى مهاجمة إيران بحجة تأديب إيران والتضياء على ثورتها وخطرها على المنطقة العربية، فأوهمت واشنطن العالم العربى بأن قلبها على مصالحه وأنها من حراس العروبة جنباً إلى جنب مع صدام حسين.

وتطول قائمة المآخذ التى يرددتها العالم العربى ضد إيران، مثل مساعدة الولايات المتحدة ضد طالبان، وغيرها مما يمكن أن ينال من صورة إيران الإسلامية فى نظر العالم العربى.

فإلى أى مدى اثر الإعلام الصهيونى على صورة إيران فى العالم العربى؟

من الواضح أن الإعلام الصهيونى يركز على تمزيق وحدة المسلمين إلى سنة وشيعة، ويظهر أن ما يجمع السنة بغيرهم من أتباع الأديان الأخرى خاصة اليهود أكبر مما يجمع بين السنة والشيعة. ولذلك يجب على علماء المسلمين مواجهة هذه الفتنة التى تجسدت إلى واقع فى العراق وتمتد الآن إلى لبنان. ولعل وكلاء الإعلام الصهيونى فى العالم العربى قد أدخل الشكوك إلى العقل العربى، عندما ركز على أن انتصار لبنان على إسرائيل هو انتصار لشيعة لبنان، ولكل شيعة العالم. وقد يكون هذا صحيحاً ولكنه ليس كل الحقيقة. فهذا الانتصار هو فى الواقع انتصار لكل الأحرار والشرفاء فى العالم كله. وقد حاولت إسرائيل خلال حملة تدمير لبنان أن

تعمق هذا المفهوم البائس، إذ ركزت الدمار على شيعة لبنان وأحيائهم في الضاحية الجنوبية وجنوب لبنان، لأنها تتق أن كل شيعة لبنان أتباع لحزب الله، لعل تدمير الشيعة يعطى غيرهم رسالة بأن إسرائيل لا تستهدف إلا من يعتدى عليها، ومادام حزب الله هو الذى يناصب إسرائيل العداة فإن تدمير أتباعه هو الجزاء العادل. كذلك أكد الإعلام الصهيونى أن حزب الله ينفذ أجهزة إيرانية، فى الوقت الذى اجتهدت الأقاليم الصهيونية العربية لى تؤكد للقارئ العربى أن إيران النووية أخطر على العرب من إسرائيل النووية. وزعموا أن السبب هو أن إيران متطرفة بينما إسرائيل معتدلة. وهذا استخفاف واضح بعقلية القارئ العربى، الذى لا يذكر أى ضحايا عرب لإيران، بينما استباحت إسرائيل وأمريكا الدم العربى، كما استباحوا الأعراض والأوطان وجرائمها يندى لها الجبين الحر. وقد صورت إيران بأنها تأوى الإرهاب وتسانده، وهى عبارة يقصد بها مساندة المقاومة العربية فى لبنان وفلسطين ضد إسرائيل، على خلاف إيران الشاه الذى سخر لخدمة أمريكا وإسرائيل، ومات ودفن غريباً بعد أن ضنت عليه أمريكا بمجرد تركه فيها لينتظر أجله على أراضيها وطردته إلى مصر مقتولاً من الغيظ والسرطان وهى نهاية ودرس وعبرة لكل من يحتمى بالأحضان الأمريكية الصهيونية.

وأخيراً، تلقف محترفو الكتابات السياسية السطحية ما تبثه لهم أجهزة الإعلام الصهيونى عن إيران بأن إيران النووية سوف تمد العصابات الإرهابية بالأسلحة النووية، وأنا شخصياً أتمنى أن يحصل الفلسطينيون وحزب الله على سلاح نووى يرد غطرسة إسرائيل واستخفافها المؤلم بكل من هو عربى ومسلم.

إن إيران تساند الحق فى المعسكر العربى، ومن مصلحة العالم العربى أن يقيم حلفاً معها ضد أعدائهم، وأن يسوى المشاكل التى خلقتها الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا السياسية والبشرية. وأمل أن تتبنى إيران استراتيجية سياسية وإعلامية ترد على الإعلام الصهيونى فى المنطقة العربية، كما تطمئن الشعوب العربية خاصة فى الخليج إلى أنها الأقرب ديناً ومكاناً وثقافةً وارتباطاً إقليمياً ومصليحياً من الغرب الذى كشف عن وجهه الاستعمار وترابطه ضد الإسلام والمسلمين.

هل يؤثر تفوق الديمقراطيين في واشنطن

على القضايا العربية ؟

لاشك أن العالم العربي يشعر بالارتياح بسبب انتصار الديمقراطيين على الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفى للكونجرس في ٧/١١/٢٠٠٦ ، وأول أسباب هذا الارتياح هو مجرد وجود عامل جديد يهز السياسة الأمريكية الحالية المعادية تماماً للمصالح العربية ، وقد ظن البعض أن نجاح الحزب الديمقراطي في الكونجرس سوف يعني انقلاباً كاملاً في السياسة الأمريكية لعل في هذا الانقلاب ما يعود ببعض الأمل في العالم العربي فتقل حدة الانحياز لإسرائيل وتخفت أو هام مكافحة الإرهاب التي اتخذتها الإدارة الأمريكية ذريعة لجلد العالم العربي والإسلامي وليس التصدي للإرهاب الحقيقي الذي يضرب المنطقة ويتسبب في تدهور أوضاعها ، وهو الخلل الفادح في قيم السياسة الأمريكية التي دعت إلى نشر الديمقراطية للضغط على الحكومات العربية فإذا أنست فيهم ما يخدم مصالحها تخلت عن هذا المبدأ بذريعة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب ، وهي أن المهم هو المبدأ ، أما التطبيقات فترك لكل دولة حسب ظروفها .

ورفعت الإدارة لواء الدفاع عن حقوق الإنسان ، ثم أمعنت في امتهان كرامة الإنسان العربي في العراق وفلسطين ولبنان وفي معسكر جوانتنامو وأصبحت هذه الفضائح والانتهاكات من خصائص النظام الأمريكي في عهد بوش .

لاشك أن نجاح الحزب الديمقراطي يعني فشل سياسات الحزب الجمهوري في بعض القضايا منها العراق وربما فضائح السجون العسكرية الأمريكية والسجون السرية في أوروبا وفي غيرها ، كما يعني هذا النجاح أن المواطن في النظم الديمقراطية ينتقم من خلال صناديق الانتخابات من الحكومة التي أولاها ثقته وقد حدث ذلك كثيراً . بل لاحظ المراقبون أن الممارسات الحكومية بمساعدة الكونجرس ضد الحريات المدنية وضد الدول الأخرى قد تسببت في نمو الاتجاه القومي المعادي للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ، حيث لا تخفي دلالة نجاح أورتيجا في نيكاراغوا وهو العدو التاريخي للولايات المتحدة منذ تورطت في قضية الكونترا

وكسبت نيكاراجوا الحكم ضد واشنطن عام ١٩٨٦. في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية للولايات المتحدة ضد نيكاراجوا لصالح متمردي الكونترا مما تسبب في أزمة حادة بين واشنطن ومحكمة العدل الدولية ، أدت إلى أن سحب واشنطن إعلان قبول اختصاص المحكمة العالمية المودع بملفاتها منذ عام ١٩٤٦ ، وكانت تلك بداية للعداء الواسع الذي تكنه الولايات المتحدة للقضاء الدولي المدني والجناحي مثل المحكمة الجنائية الدولية .

وقد اتخذ بعض المحللين مؤشراً تاريخياً لتحديد أثر نجاح الحزب الديمقراطي على القضايا العربية على أساس أن الحزب تاريخياً يعادي المصالح العربية ففي عهده قامت إسرائيل وظلت في توسعها في القدس حتى تولى الجمهوريون عام ١٩٥٣ ويذكرون الجمهوري إزيناور والذي تعاطف في ظنهم مع مصر خلال العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، وهو مؤشر يستخدمه المراقبون حتى الآن في السياسات البريطانية والفرنسية وغيرها .

ونرى أن هذا المؤشر لم يعد حاسماً مع تقلب السياسات ومؤشرات المصالح، وفي دول ديمقراطية تتحرك كل قواها السياسية على قاعدة عريضة ولا تختلف إلا في التفاصيل ، ولذلك نرى عدم جدوى الإفراط في التفاؤل بنجاح الديمقراطيين في الكونجرس .

وقد يرى البعض في تفاصيل الفوارق بين تولى الرئيس من أي من الحزبين وسيطرة أي من الحزبين على الكونجرس أمراً يستحق التدقيق في النتائج من زاوية الأثر على المصالح العربية . وقد يكون ذلك صحيحاً على أساس أن الرئيس هو الذي يتخذ القرارات ويبادر بالسياسات وأن الكونجرس إما يعاونه أو يعارضه لكنه لا يستطيع المبادرة بالسياسات والقرارات وإن أمكنه تقديم نصائح بالتوجهات في بعض الأحيان .

وتطبيقاً لهذه القاعدة ، فلا أظن أن المسرح الأمريكي يحتاج إلى ساحر حتى يقرر أثر نجاح الحزب الديمقراطي على القضايا العربية ، لأن المسألة بالغة الوضوح ، وهي أنه مادام الجانب العربي صامتاً ولم يعد يملك القدرة على النطق ، فإن أي إدارة أمريكية سوف تنطق باسمه دون أن يملك القدرة على الاعتراض إذا نطقت بغير ما يريد .

ومن المتصور أن الحزب الديمقراطي لا ينازع الحزب الجمهوري في عدد كبير من القضايا ، فالحزب الديمقراطي يحارب الإرهاب ، ولكنه لا يجعل هذا الشعار طاغياً على بقية المصالح والحريات المدنية.

والحزب الديمقراطي يؤيد المصالح السياسية والبتروولية والإستراتيجية وحتى الإنسانية الموهومة في العراق ، ولكن الحزب لا يريد أن تمرغ سمعته وميزانية وجنود الولايات المتحدة في فوضى العراق ، ويطالب الحزب بأن تتحقق المصالح الأمريكية بدون هذه الأثمان الباهظة .

أما في لبنان فالحزب مؤيد لخط الحزب الجمهوري المساند لقوى ١٤ آذار ضد حزب الله وسوريا وإيران . وأما في دارفور ، فالبعد الإنساني يوحد الحزبين ، ولم يعرف بعد موقف الحزب الديمقراطي من القوة الدولية في دارفور التي استمات فيها الرئيس بوش ، وإن بدا الأمر أكثر لنا خاصة بعد اعتراف الحكومة السودانية بارتكاب القبائل الموالية لها بعض الجرائم والاعتذار لسكان دارفور ، وإعلان الصين بحزم موقف الرفض للقوة الدولية .

وأخيراً فإنه لا خلاف بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي على أن تسخر واشنطن كل طاقاتها في الداخل والخارج لخدمة المصالح الإسرائيلية في أي مكان ، وإذا علمنا أن كل القضايا العربية تخفي بعداً إسرائيلياً في بعضها مثل دارفور والعراق ، وتتصدر المصلحة الإسرائيلية الساحة في بعضها الآخر مثل فلسطين ولبنان وإيران ، فإنه يتضح أن أثر تفوق الحزب الديمقراطي لن يكون عند مستوى من خامرهم الأمل ونشوة الانتصار " الديمقراطي " في العالم العربي .

وخارج العالم العربي لم يتضح حتى الآن إن كان الحزب الديمقراطي يدرك أن صورة الولايات المتحدة مهزوزة في العالم كله وأنها تشهد انسحاباً خطيراً أمام التقدم الصيني والهندي وأن مكانتها في الشرق الأوسط على الأقل تؤذن في الأقول حتى دون أن تتنافسها دولة أخرى على مكان الصدارة في المنطقة وحتى دون أن تقوى أوروبا الموحدة على أن يكون لها وجود ملموس في تلك المنطقة الهامة من العالم .

ظاهرة نقد السلطة في العالم العربي

نقد السلطة في أحوال وجود المسئول في منصبه لا يزال قاصراً على النظم الديمقراطية في الغرب وفي إسرائيل ، بل إن وزراء الحزب الواحد الذي يشكل في النظم البرلمانية يمكنهم ليس فقط نقد قرارات الحكومة بما في ذلك رئيس الحكومة ، وإنما يمكنهم أيضاً الاستقالة من مناصبهم احتجاجاً على استمرار هذه القرارات أو المواقف وعجزهم من خلال النقد عن تغيير خط حكومتهم . والمثل الأكبر في السنوات الأخيرة لهذه الظاهرة تمثلت في استقالة وزير الخارجية البريطاني وكذلك وزيرة التنمية ووزير الداخلية احتجاجاً على التدخل العسكري البريطاني في العراق منذ عام ٢٠٠٣ و هو خط أدى إلى القضاء على المستقبل السياسي لرئيس الوزراء توني بليز كما أدى إلى إضعاف حزب العمال في الداخل وأمام الناخبين .

أما في الولايات المتحدة ، فقد استقال عدد من كبار الموظفين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية وأبرزهم كولن باول وزير الخارجية بل ونقده الحاد لنفسه ومسايرته لخط الإدارة عن طريق الكذب والاستخدام المغلوط للتقارير الخاصة بالتسلح العراقي والذي استخدمه بوش ذريعة لغزو العراق ، ثم استمرار معارضة كولن باول لسياسات بوش في العراق بعد ذلك ، يعكس أيضاً عدم رضا بوش الأب عن سياسات بوش الابن وحماتها وسيطرة اليمين المحافظ في البيت الأبيض ووزارة الدفاع .

ومن الواضح أن المسئولين في الغرب يمكنهم نقد السلطة وهم أطراف فيها لأن نظامهم الحزبي يسمح بذلك ، أما النظام الرئاسي في الولايات المتحدة فيسمح بنقد السلطة عندما يغادر المسئول السلطة .

ويبدو أنه في العالم العربي بدأت تزحف إليه ظاهرة نقد المسئولين السابقين للسلطة سواء تلك التي شاركوا فيها أو النظم التي أعقبت عملهم في السلطة .

ولعل أبرز المنتقدين الآن هو أحمد زكي يماني الذي كان وزير البترول في عهد الملك فيصل والذي عاصر الطفرة الأولى في أسعار البترول في أعقاب حرب

١٩٧٣ ، والحظر العربي على البترول ، واستفاد الرجل قطعاً من علاقته السلطوية في هذا الموقع استفادة سياسية ومادية جعلته الآن من كبار أثرياء العالم العربي . ولاشك أن ظهوره الآن على المسرح السياسي مطالباً بأن يتنفس الشعب السعودي الهواء الطلق وأنه من طلاب الإصلاح وليس من معارضي النظام ، يثير الحرج لنظام الحكم في السعودية رغم أن السلطة تقلل من شأن مثل هذه الاتجاهات ، بل لا بد أن ظهوره بهذه الرسالة على شاشات قناة الجزيرة التي لا تترتاح السعودية لبعض موادها الموجهة إليها ، ضاعف من الشعور بالحرج . لقد ترك اليماني السلطة بعد اغتيال الملك فيصل عام ١٩٧٥ فلماذا عاد إلى الحياة العامة بهذه الرسالة المخرجة بعد ٣٠ عامًا ؟.

لا يتصور مطلقاً أنه يريد العودة إلى السلطة مرة أخرى ، كما لا يتصور قطعاً أنه مدسوس من بريطانيا التي يقيم فيها ضد بلاده رغم تاريخ بريطانيا الحافل في استضافة المعارضين لنظام الحكم في مصر والسعودية وليبيا ، لأسباب أقلها بالتأكيد أنها تفسح الباب لطلاب حرية التعبير ، فهل شعر الرجل أنه يجب أن يساهم في حركة الإصلاح وحرية التعبير خاصة وأنه يرى أن قسط الحرية في مجال التعبير قد انحسر عما قبل ، رغم ان المراقب العادي يلحظ اتساع نطاق الحريات الفردية في السعودية ؟.

ففي مصر مثلاً بادر الدكتور عزيز صدقي رئيس الوزراء الأسبق بالتصدي لنقد نظام الرئيس مبارك وبرر ذلك بأنه اضطر إلى النقد العلني بعد أن اتسع نطاق الدمار ولم تجدي النصائح الودية ، وبعد أن أبدى النظام إصرار على البقاء بنفس السياسات والممارسات.

ويرى البعض أن الرجلين اليماني وصدقي وهما متقدمان في السن ربما دب فيهما الحنين إلى الأضواء ، أو ربما فعلاً أحسا بالخطر على الوطن فأرادا أن يشجعا الأجيال الجديدة على اليقظة وتحمل الأمانة ، وفي كل الأحوال فالرجلان يقفان في معسكر المعارضة والنقد ، وتظل النوازع ، مهما اجتهد المراقب في التعرف عليها ، أمراً ذاتياً لا يعلمها إلا الله .

من ناحية أخرى ، لا نكاد نرى وزيراً في أي بلد عربي يجرؤ على نقد النظام بعد تركه السلطة سوى ما يحدث مؤخراً في مصر . وبطبيعة الحال فإن الوزير عادة لا يستقيل لأنه يعتبر اختياره تكريماً ويجب أن يقابل بالامتنان والطاعة المطلقة ، ومن قبيل الوفاء الدفاع عن النظام وتبرير أخطائه والمشاركة في هذه الأخطاء ، وما النظام إلا مجموع الوزراء ورأس النظام فكلهم اقساموا على احترام الدستور والقانون وكلهم أصروا في نفس الوقت على الحنث بهذا القسم والتظاهر بالعكس .

وهكذا أصبح الجلاد عندما كان في منصبه يدافع عن حقوق الإنسان ويدعي أن جوهره إنساني ولكن المنصب يضطر الإنسان الشريف إلى التلوث وأن يسلك سلوكاً مناقضاً لطبيعته ، وصرنا نرى من جلد المتقنين والمفكرين واضطرارهم إلى الرحيل وقد انقلب بعد ترك منصبه بقدرة قادر إلى وطني غيور ودس نفسه في زمرة الكتاب والمتقنين . فإذا كان منصبه لم يتح له الكتابة والمحاضرة ، فلماذا ضيق على غيره بحجة أن المنصب له دواعيه رغم أن نفس المنصب في الدول الديمقراطية التي تقلب هو نفسه في أحضانها طيلة خدمته لم يمنح شاغله من أن يطل على مجتمعه بأفكاره الخاصة وإن حرص ، تجنباً للبس على الإشارة إلى أنه يكتب بصفته الشخصية .

بل إن هذه الأفكار الشخصية قد تكون لازمة أيضاً في بعض المواقع ، وقد رأينا وزير المخابرات في جنوب أفريقيا يكتب في أكبر صحفها مقالاً ضد إسرائيل ويوقعه باسمه ووظيفته مشيراً إلى أن المقال هو حصيلة تحليله الشخصي ، وشن في المقال هجوماً لاذعاً على سلوك إسرائيل البربري في لبنان وانعدام الرؤية السياسية والاستناد الكامل على القوة الخرقاء والامتهان الكامل لقانون الأمم والأخلاق . وقد كتب الوزير ذلك النقد الجريء رغم قوة الأقلية الصهيونية في جنوب أفريقيا ورغم انه يهودي ومن الأقلية البيضاء فيها .

أما أسباب شيوع هذه الظاهرة فيبدو أنها تتلخص في لفت النظر إلى المسئول السابق وجذب الأضواء التي انحسرت عنه إليه ، أو الظهور بمظهر البطولة خاصة عندما يستعر النقد للحكم ، فينأى المسئول بنفسه عن مركب كان أحد ركابه أو يكون السبب هو بقطة ضميره الذي يتم توظيفه خلال وجوده في منصبه ، فأفاق المسئول على واقعه الجديد .

وأخيراً قد يكون السبب أنه أدرك فعلاً بعد خروجه حجم الكارثة فانضم إلى المنتقدين .

هل الديمقراطية علاج

للإرهاب في العالم العربي؟ (١)

دعيت في الأسبوع الثالث من أكتوبر ٢٠٠٦ لحضور المؤتمر السنوي للجمعية الروسية للعلوم السياسية في موسكو ضمن عدد من المدعوين يمثلون دولاً أوروبية وآسيوية ومن أمريكا اللاتينية، وكان موضوع المؤتمر هذا العام هو الديمقراطية والحكم الرشيد في ميزان الدراسات الحديثة في العلوم السياسية. وقد قدمت في هذا المؤتمر ورقتين الأولى "حول الإرهاب والعالم العربي من منظور علم السياسة" أي الإرهاب كقوة سياسية ذات تأثير معين على القرارات السياسية، أما الورقة الثانية فكانت حول "مدى صلاحية التجربة الديمقراطية الأوروبية للدول الأخرى خاصة روسيا والعالم العربي". ويمكن أن أخص الورقتين بشكل مركز في الملاحظات الآتية التي استحوذت على الاهتمام والمناقشة في اللجان وفي الجلسة العامة.

أولاً: هناك بعض المقولات التي تحتاج إلى مراجعة حول الإرهاب. أول هذه المقولات أنه يجب تعريفه وهذا مستحيل، ولذلك فإن مطالبة العالم العربي بعقد مؤتمر دولي حول الإرهاب الدولي لتعريفه والاتفاق على طريقة مواجهته يغفل حقيقة هامة وهي أن الإرهاب أداة لتهديد المجتمعات وأفة مدمرة حضارتها، ولذلك فالإرهاب خطر لا شك فيه، ولكن هذا الإرهاب لا يمكن إجماع العالم عليه في كل الأحوال، وإنما يمكن الاتفاق على حدود دنيا فقط بشأنه فالإرهاب الذي يهدد السعودية قد يتشابه ولكنه لا يتطابق مع ما يهدد مصر أو المغرب أو الأردن. ولذلك فإن التعاون العربي أو الخليجي قد يكون الأقرب إلى التحقيق من تعاون عالمي. أما الإرهاب الذي يهدد الفلسطينيين فهو الاحتلال المستمر وسياساته. وعلى العكس ترى إسرائيل أن مجرد وجود الفلسطينيين على قيد الحياة هو تهديد مستمر لمشروعها الذي ينتهي به الأمر إلى تفرغ فلسطين من سكانها أو إبادتهم، وهذا هو السبب في أن إسرائيل لا تحارب إرهاباً عادياً محدداً وإنما تحارب في داخل النفس الإسرائيلية هذا الكابوس الفلسطيني، ولن يحل هذه المشكلة أي تسوية مهما كانت

جائزة بالنسبة للفلسطينيين، كما لن تستطيع أن تقضى على تسعة ملايين فلسطيني، مثلما أن الإلحاح على الاعتراف بها من كل جبل أو حجر فلسطيني لن يهدئ روعها. في ضوء ذلك سيظل كفاح الفلسطينيين ضد الغضب الإسرائيلي بمختلف الوسائل بما فيها العمليات الأستشهادية كمعادل للتفوق العسكري الإسرائيلي وانتهاجها سياسة الإبادة الرسمية بكل وحشية كفاحاً وطنياً مشروعاً ضحاياهم شهداء عند ربهم وأبطال عند شعبهم، كما ستظل إبادة الفلسطينيين عند إسرائيل دفاعاً مشروعاً عن النفس لأن النفس، الإسرائيلية تمتد في العمق إلى داخل كل إسرائيلي وفي الجغرافيا لتشمل أى مهدد على اتساع خريطة العالم. فما هو بطولة إسرائيلية هو إرهاب عند الفلسطينيين والعكس بالعكس.

ثانياً: أن الإرهاب ظاهرة عالمية جغرافياً وقد يكون هناك تعاون بين بعض المنظمات الإرهابية بالنسبة للجرائم المنظمة العابرة للحدود ولكن تظل لكل منطقة خصوصيتها وبيئتها الاجتماعية. والإرهاب في العالم العربي له خصوصيته الدينية والثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى الطابع السياسي الذي يجد مصدره في استمرار الظلم للفلسطينيين واحتلال العراق وفضائح الاحتلال وجرائمه خاصة تقسيم العراق طائفاً ونهب ثرواته وإفقار سكانه واستمرار معاناته منذ بداية حكم صدام حسين وما جلبه عليه، فضلاً عن العدوان الإسرائيلي الوحشي على لبنان ومحاولات تقسيم السودان والضغط عليه لتقبل طوعاً بقوات دولية في دارفور تحيطها الشكوك والريب، فضلاً عن استهداف العرب والمسلمين بعد ١١ سبتمبر والزراية بمقدساتهم جميعاً بدءاً بالقرآن والرسول الكريم وانتهاءً بالثقافة الإسلامية والرموز العربية.

في ضوء هذه الحقائق التبس على العالم العربي مكونات الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب مادام لكل قطر إرهابه الخاص بأسبابه وظروفه وطرق معالجته الأمنية والثقافية والاجتماعية.

ثالثاً: ليس صحيحاً أن سبب الإرهاب الوحيد في العالم العربي هو نقص أو انعدام الديمقراطية وأن الدعوة إلى نشر الديمقراطية هي دعوة لمقاومة الإرهاب.

صحيح أن الديمقراطية تؤدي إلى تنفيس الاحتقان ولكن ماذا تفعل الديمقراطية في التفسيرات المتعسفة والضيقة للدين ومطلوباته أو التقييم غير

الواقعي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولعلاقات العالم العربي الخارجية. إن أوروبا الديمقراطية تواجه إرهاباً من نوع آخر، إرهاب راجع إلى أزمة الديمقراطية التي تخفي وراءها أوضاع المصالح والقوة بحيث تحمل الأقوى إلى كرسى الحكم دون أن إنصاف الأصلح، وإرهاب آخر مصدره عربي أو إسلامي أسبابه متعددة منها العبث الذي تمارسه منظمات إرهابية، وكذلك استغلال هذه المنظمات لأوضاع وسياسات وثقافات تغشى الأقليات العربية والإسلامية في أوروبا، كما أن هذا الإرهاب يعكس أيضاً فشل المجتمعات الغربية في احتضان المهاجرين وتركهم خارج دائرة الانصهار الاجتماعي والثقافي، فتتسع الهوة والمصلحة بين الطرفين وتصبح الهجرة والمهاجرين خطراً على المجتمعات الغربية.

رابعاً: ليس هناك دين إرهابي أو دين يحث على الإرهاب، ولذلك فلا علاقة مطلقاً بين الإسلام، دين الرحمة والمحبة والتسامح والعزة والعبودية لله وحده، وبين اتهامه ظلماً بالإرهاب. كما أن أزمة الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي لا علاقة لها بالدين الذي يحض على مكارم الأخلاق والعدل والإنصاف والمساواة والتضامن والمجتمع الواحد الذي يشعر بكل أعضائه، وكلها فضائل لإقامة النظم السياسية وليس ضرورياً أن يرد بالقرآن مصطلح معاصر معين كالديمقراطية وغيره حتى يثبت أنه كتاب عصري كما افترى بعض القدامى والمحدثين من الجهلة والمغرضين ومن أكل المرض قلوبهم. وفي هذا الصدد يجب أن نميز بين الإسلام والمسلمين الذين قد يحسنون فهم دينهم أو يسيئون إليه بأعمالهم، وأساس المشكلة في الديمقراطية والتنمية وغيرها مما تفخر به أوروبا الآن من قيم سياسية راجع إلى ظروف دنيوية وليست دينية إلا فيما يسببه الفهم المنحرف للدين من مآسى إرهابية واستبدادية.

هل الديمقراطية علاج

للإرهاب فى العالم العربى؟ (٢)

إنتهينا فى المقال السابق إلى تسجيل عدد من الملاحظات التى تضمنتها ورقفتها الأولى حول الإرهاب فى العالم العربى أما الورقة الثانية حول قضية الديمقراطية وزرعها وعلاقتها بالإرهاب فيمكن أن نوجز الملاحظات بشأنها فى النقاط التالية.

أولاً، أن القول بأن النظم الديمقراطية لا يحارب بعضها بعض وأنه من الممكن نشر الديمقراطية الغربية فى جميع دول العالم وفى العلاقات الدولية افتراضات لا تزال بحاجة إلى دليل مقنع فى ضوء حقائق نظرية الصراع الدولى وتاريخ أوروبا الديمقراطية الدموى والإستعمارى. ثانياً، أن القول بأن الديمقراطية علاج للإرهاب يعكس المنظور الغربى السائد حتى أحداث سبتمبر، والذى رأى أن الإرهاب فى العالم العربى سببه انسداد طرق التعبير السلمى، فاعتبر الغرب العمل الإرهابى عملاً مبرراً محموداً يعمل على كسر الجمود السياسى فى علاقة الحاكم بالمحكوم، واستند إلى بعض التفسيرات الفقهية التى عمرت تاريخ الفقه السياسى الإسلامى فى فقه الثورة على الحاكم أو ولى الأمر الذى يفقد أهلية الولاية باستمرار ظلمه وغيه وفقاً لهذا الفقه. ترتب على ذلك أن الغرب قدم هذا التحليل ذريعة للكيد لبعض الدول العربية وإيواء المجرمين والمحكومين والمعارضين حتى انقلب عليهم سحرهم بعد ذلك. وقد يرى البعض فى جدلية العلاقة بين الإرهاب والديمقراطية أن الإرهاب بحاجة إلى إجراءات قمعية لوقفه وأن الديمقراطية لاتصلح إلا للمسالمين الراغبين فى الحوار والتغير السلمى، وكلا الوجهين يعكس المشكلة التاريخية وهى أين يقع الخط الفاصل بين حريات الأفراد وأمن المجتمع. ولا يخفى أن دعاوى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان فى المنطقة لم تكن عطفاً على شعوبها ولا غراماً فى هذه المبادئ السامية.

ثالثاً، أن النموذج الديمقراطى الغربى لايمكن نقله لأنه مهما صلحت بذرته إلا أنه ينتقل إلى بيئة اجتماعية مغايرة، وأن الديمقراطية مفهوم يحتاج إلى توطينه فى

مناطق العالم المختلفة وفق ثقافات هذه المناطق، وهذا هو أحد الأسباب التي دفعت المنطقة العربية إلى التمسك بأن التطور لا يمكن دفعه من الخارج، وأن سلم الكثير من المراقبين بأن الضغط الخارجى حتى لو لم يكن مبرراً من النوازع، فإنه قد استحث الخطى نحو الحراك السياسى فى كثير من دول المنطقة.

وقد بالغت الأدبيات الأمريكية فى تصوير نجاح واشنطن فى دفع العالم العربى نحو الديمقراطية أو وضعه على أعتاب الديمقراطية. وليست لدينا مشكلة فى القبول بهذا المنطق ولكن على أساس أن الغرض هو استغلال أزمة الإصلاح السياسى فى الضغط على النظم العربية لتحقيق أهداف غربية قد لا تتصل مباشرة بما تحقق فى العالم العربى. رأى البعض أيضاً أن سكوت واشنطن عن الحديث المتكرر عن مشروعها الديمقراطى فى العالم العربى له تفسيران متناقضان، التفسير الأول هو انكشاف حقيقة الأهداف الأمريكية، خاصة بنسبة لحماس فى فلسطين، والعراق. التفسير الثانى هو يأس واشنطن من نشر الديمقراطية فى البيئة العربية. وأما التفسير الثالث الذى تنتبأه الإدارة الأمريكية هو أنه يكفى الدفع نحو الديمقراطية وإعتبارها من الهموم العربية حتى تتولى الدول العربية نفسها تطبيق ما يلائمها من صور الديمقراطية.

ومن الواضح أن الدوافع السياسية التى تحرك الغرب نحو توريد المصطلحات والخطط إلى الدول الأخرى يفسر فى الغرب نفسه على أنه مشاعر خيرة تريد إفادة الآخرين من التجارب الناجحة فى الغرب وأن تجربة الاتحاد الأوروبى فى الوحدة يمكن نقلها إلى غيرها كما يمكن ضم دول أخرى إلى المظلة الإتحادية فى أوروبا حفظاً لهذه الدول من الضياع السياسى والاقتصادى. وفى هذا الصدد فإن أوراقاً أخرى قد ركزت على عدم إمكانية نقل النموذج الأوروبى الديمقراطى والوحدوى إلى خارج أوروبا سواء فى روسيا أو فى أمريكا اللاتينية أو فى العالم العربى. كما أشير إلى أن انضمام تركيا رغم كل التحسينات والتطوير هو الوجه الأخر للمشكلة حيث تأكد أنه إذا كان من المستحيل زرع النماذج الأوروبية خارج التربة غير الأوروبية فإنه لا يتوقع أن تتضم وتتدمج وتتسق أعضاء غربية مع الجسد الأوروبى وهذا هو حال تركيا التى رأينا أنها لم تقبل فى الاتحاد

الأوروبي مطلقاً لنفس الاسباب التي ذكرتها بالنسبة بنقل ماهو أوروبي إلى خارج أوروبا نقلاً حرفياً.

وأخيراً، فإننا نظن حقاً أن صاحب الفضل الأكبر في الحراك السياسي في المنطقة العربية، دون إغفال أهمية الحماس الخارجي، هو هذه العولمة الثقافية والإعلامية التي جعلت الشعوب جميعاً تتجه بثبات نحو قيم الحرية والعدل والمساواة الكامنة في تراثها الإنساني، وأن القيم الديمقراطية العالمية أصبحت من الحقائق رغم استحالة نقل النماذج الديمقراطية حرفياً من مجتمع إلى آخر.

هل تعود فرنسا إلى الحضن العربي الدافئ ؟

يبدو لنا أن فرنسا التي اتخذت منحى يقترب من الولايات المتحدة وتبتعد عن العالم العربي تعود مرة أخرى إلى سياستها العربية التي أكدها ديغول منذ عام ١٩٦٢ باستقلال الجزائر ثم بموقف فرنسا الحازم من عدوان إسرائيل عام ١٩٦٧ وانتهى الأمر باستقلال فرنسا عن النفوذ الصهيوني وهو ما أتاح لها أن ترى بوضوح أن مصالحها تقع في قلب العالم العربي ، كما أن سياستها العربية تتسجم مع معطيات كثيرة تؤمن بها فرنسا وأهمها قانونية الحقوق العربية والحاجة إلى دعم سلطة القانون الدولي في المنطقة .

والحق أنني أشعر بارتياح جديد لعودة فرنسا ، فقد قدرت فرنسا بعد معارضتها الغزو الأمريكي للعراق أن إعادة الإعمار ومشاركة الشركات التابعة للدول المساندة للغزو سوف يحرم الشركات الفرنسية فخضت صوت المعارضة واقتربت مع ألمانيا في منحى جديد يتقارب بشكل مصطنع مع واشنطن . بل إن باريس تقدمت واشنطن مجاملة لها في استقزاز العالم العربي . بدا ذلك في تقديم مشروع القرار ١٥٥٩ في سبتمبر ٢٠٠٤ المناهض لسوريا وحزب الله والمنظمات الفلسطينية في لبنان دون طلب من الحكومة اللبنانية وعرضت بشدة مصالحها مع سوريا بشكل مفاجئ دون مبرر منطقي ، ثم قدمت في نفس الوقت مشروع القرار ١٥٩٣ في دارفور الذي أرفق به المجلس ٥١ اسمًا من المتهمين بجرائم حرب والإبادة من بين المسؤولين السودانيين ، كما قدمت القرار ١٧٠٦ الخاص بإرسال قوات دولية إلى دارفور وهو مطلب أمريكي بالغ الإلحاح ، ثم قدمت مرة أخرى مشروع القرار ١٥٩٥ المنشئ للجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري وأطلقت التصريحات المناهضة لسوريا والتي تتهمها باغتيال الحريري ، وظلت تقدم مشروعات القرارات إلى مجلس الأمن ، كما قدمت لجنة التحقيق تقريرًا جديدًا في تطور بحث القضية إلى أن وصلت إلى تشكيل المحكمة ذات الطابع الدولي ، وذلك كله إرضاءً للولايات المتحدة وإسرائيل ومناوأة لسوريا وحزب الله وإيران .

وكانت فرنسا من أسبق الدول التي انقلبت على حزب الله ، فوضعت الحزب على القائمة السوداء وحظرت بت قناة المنار على الأراضي الفرنسية ، وأخيراً شاركت واشنطن مشروع قرار بادي الانحياز لإسرائيل تم تعديله بشكل طفيف وصدر به القرار ١٧٠١ المشهور في ١١/٨/٢٠٠٦ عقب عدوان إسرائيل الذي استمر ٣٣ يوماً ضد لبنان .

فلماذا تجامل فرنسا الولايات المتحدة وتتقرب منها في القضايا العربية ، بل إن فرنسا كانت تتقرب بشكل مصطنع من إسرائيل أيضاً بعد أن كان شيراك دائم النقد لإسرائيل وشديد المساندة للجانب الفلسطيني ويذكر العالم كيف أن شاشات التلفزيون نقلت مشادة بينه وبين الأمن الإسرائيلي خلال زيارته للمنطقة في أواخر القرن الماضي .

لا يخفى أن هناك علاقة حميمة بين فرنسا والعالم العربي وأن تقرب فرنسا من المواقف الأمريكية في قضايا العراق ولبنان وفلسطين ودارفور أشاع شعوراً بعدم الارتياح لدى أصدقاء فرنسا في العالم العربي وبدأ البحث عن المصلحة الفرنسية الحقيقية في هذا التقارب ، ويبدو أن المراقبين لم يعثروا على مصلحة حقيقية في هذه الساحات الأربع سوى إرضاء الولايات المتحدة .

يبدو أيضاً أن انضمام فرنسا إلى واشنطن وإسرائيل ضد حماس وحزب الله وسوريا وإيران وتساهلها مع الاحتلال الأمريكي للعراق أظهر أن فرنسا وحدها من بين دول الاتحاد الأوروبي الكبرى ، وخلافاً لخطها السابق ، وكأنها ترى واشنطن تقسم حظوظ الدول ولم تشأ أن تخرج من القسمة صفر اليدين .

أما موقف فرنسا في دارفور فقد يفسر على أنه محاولة لإرضاء واشنطن التي دفعت فرنسا بعيداً عن ساحتها الأفريقية التقليدية حتى جيبوتي مروراً بساحل العاج وغيرها ، كما قد يفسر على أنه إرضاء للأفارقة على افتراض أن الصراع بين عرب وأفارقة في الإقليم وهي الفرضية الأمريكية الخاطئة ثم تبين أن الاتحاد الأفريقي أقرب إلى الموقف السوداني منه إلى الموقف الأمريكي ، وهكذا يبدو أنه تبين لفرنسا خطأ الفرضية ، فلم يشفع دعمها لواشنطن في دارفور في الإبقاء على النفوذ الفرنسي أمام الاكتساح الأمريكي ، ولم يثبت أن موقفها يرضي الأفارقة خطأ الافتراض نفسه .

وإذا كانت فرنسا لم تلمس نقداً لخطها في القضايا العربية في العالم العربي مادامت بعض الحكومات العربية تتفق مع المواقف الفرنسية إلى حد بعيد كما أن موقفها في لبنان ، والذي يفسر بالكثير من الاعتبارات الشخصية والرسمية والتاريخية والأمريكية يرضى أغلبية أعضاء مجلس النواب والحكومة من قوى ١٤ آذار فلماذا هذا الانقلاب المفاجئ في سياستها العربية في كل المواقع الأربع التي ذكرناها ؟

أظن أن رصد المواقف الفرنسية الأخيرة منذ منتصف أكتوبر ٢٠٠٦ وخاصة في الأسبوع الأول من نوفمبر ٢٠٠٦ يظهر بوضوح التحول في الموقف الفرنسي وبقي أن تقدم رسداً لهذا التحول ثم محاولة للتفسير في ضوء المنطق الفرنسي ، وليس في ضوء ما يتمناه الكاتب العربي .

ففي الموقف في العراق ، أدركت فرنسا مؤخرًا ، كما أدرك العالم كله أن سياسة بوش لا تحظى بأي تأييد في أي مكان وأن ثورة الديمقراطيين هي نتويج لهذه السياسة الكارثية ، فبدأت فرنسا تتحدث عن مصداقية موقفها القديم المعارض للغزو، وإبراز المآسي التي يعانيها الشعب العراقي وكيف أن العراق غدا ساحة للسياسات الإقليمية والمنظمات الإرهابية .

وفي فلسطين ، أعلنت فرنسا فشل سياسات البحث عن حل للصراع من خلال الوساطة الأمريكية وخريطة الطريق ، في نفس الوقت الذي لا يزال فيه جون بولتون يردد أمام مجلس الأمن يوم ١٠/١١/٢٠٠٦ أن البديل الوحيد لإنقاذ السلام هو خريطة الطريق ، وتدفع فرنسا الآن بموافقة عربية واسعة لعقد مؤتمر دولي للسلام في باريس في ضوء إفلاس الإدارة الأمريكية وانحيازها الأعمى وفقدانها للمصداقية في هذا المجال .

وقد انتقدت باريس بشدة ومن خلال قرار الاتحاد الأوروبي مذنبية بيت حانون ودعت إسرائيل إلى ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني في الأراضي المحتلة ، وهو أمر يزعج واشنطن ويرضي العالم العربي . وعندما تقدمت فرنسا الدول الأخرى لتقديم أكبر عدد من القوات في اليونيفيل الموسع في إطار القرار ١٧٠١ ترددت كثيراً حتى لا يفسر إقدامها على أنه استمرار للتطوع بمعادة حزب

الله ولبنان عموماً خاصة وأن رئيس وزراء لبنان أعلن عتاباً لاذعاً لفرنسا بالذات التي حرصت خلال العدوان على ترحيل رعاياها وليس العمل على إنقاذ لبنان حيث اقتصر الموقف الفرنسي على التمييز بين تدمير لبنان وضرورة الإسراع بوقف إطلاق النار وليس وقف العدوان . وقد أظهرت فرنسا عزمها على أن مشاركتها في اليونيفيل يختلف هدفه عما أعلنت ألمانيا وهو حماية إسرائيل ، وإنما العمل الجدي لحفظ السلام وفق القرار . بل إن وزيرة الدفاع الفرنسية انتقدت يوم ١٠/١١/٢٠٠٦ الانتهاكات الإسرائيلية للأجواء والأراضي اللبنانية وحذرت من أن التحرش بالقوات الفرنسية سوف يدفع هذه القوات إلى الاشتباك مع الطائرات الإسرائيلية وهو ما أحدث أزمة دبلوماسية مفاجئة بين البلدين بعد أن استدعت إسرائيل سفيرها في باريس للتشاور على أثر هذه التصريحات .

كما صرح المسؤولون الفرنسيون على كل المستويات أن هدف اليونيفيل لا يشمل نزع سلاح حزب الله لأنها قضية تخص اللبنانيين ، وإصرار فرنسا على موافقة الحكومة اللبنانية على مشروع المحكمة الدولية حتى لا يصدر نظامها بقرار مفروض من مجلس الأمن ، وهو اتجاه كانت تؤيده واشنطن . ولاشك أن هذا الموقف الفرنسي فضلاً عن دعوة باريس إلى مؤتمر دولي للسلام في المنطقة أحدث رد فعل إيجابي في العالم العربي ، ومن المحتمل أن تقود فرنسا دول الاتحاد الأوروبي إلى استئناف المساعدات للفلسطينيين بعد رحيل حكومة حماس .

أما في دارفور ، فقد أصبحت فرنسا تتفهم معارضة الخرطوم نشر القوات الدولية وأصبحت تحبذ حلاً إفريقيًا وقوات أفريقية بالتفاهم مع مجلس الأمن . وربما جاء هذا الموقف الفرنسي في ضوء إصرار الخرطوم على مواجهة استماتة واشنطن في نشر القوة الدولية . بل إن وزير خارجية فرنسا صرح لجريدة الأهرام القاهرية يوم ١١/١١/٢٠٠٦ أن بلاده تخشى من تقسيم السودان انطلاقاً من دارفور .

فما هي أسباب هذا الانقلاب المفاجئ في السياسة الفرنسية في العالم العربي ؟ .

يمكن تفسير هذا الانقلاب في ضوء الاعتبارات الآتية :

الاعتبار الأول : داخلي نابع من إدراك الحكومة الفرنسية أنها انخرفت كثيراً عن سياستها العربية التقليدية التي التزمت بها منذ ديغول وحتى عام ٢٠٠٤ تقريباً أي قرابة أربعين عاماً حتى خلال حكم الأحزاب المعارضة للديجولية . وقد جدد شيراك الديجولية فيما يعرف في فرنسا بالديجولية الجديدة وأهم ملامحها التقارب من العالم العربي ، والإصرار على دور مستقل عن الولايات المتحدة ، ولذلك فإن التفریط في هاتين الناحيتين أفقد الديجولية الجديدة أهم خصائصها التي يتميز بها الحزب الحاكم ، والذي ربما شعر بأن تصحيح موقفه قد يفيد في دعم صورته في الانتخابات الرئاسية القادمة .

الاعتبار الثاني : تقدير فرنسا أنها تتركب مع واشنطن قارباً شارب على الغرق فأرادت أن تقفز بسرعة قبل فوات الأوان .

الاعتبار الثالث : إدراك فرنسا أن المصالح العليا العربية تجمع عليها الشعوب والحكام في العالم العربي وإذا كان الحكام لا يفصحون عن مساندتهم لهذه المصالح العليا صراحة ربما لسبب وجود واشنطن على الطرف الآخر ، فإن هؤلاء الحكام لا يختلفون عن شعوبهم في متابعة السياسات المساندة لهذه المصالح أو المناوئة .

ولمزيد من الإيضاح نقول : لا يختلف أحد في العالم العربي أن المصالح العليا في العراق هي في خروج المحتل واستقرار البلاد والمحافظة على وحدتها دون تدخل من أي دول مجاورة ثم عودة العراق إلى دوره الجديد في الساحة العربية بعد هذه المحنة المؤلمة .

وفي فلسطين نتحصل المصالح العربية في تسوية منصفة للفلسطينيين تضع حداً للفوضى والشقاق في الداخل والمذابح اليومية من جانب إسرائيل ، وأن عدم الاكتراث بهذه الأسس يجلب غضب العالم العربي كله حكاماً ومحكومين ، هكذا في دارفور ولبنان والمحافظة على وحدة الأقطار العربية داخل حدودها ، وربما أدركت فرنسا أنها ناهضت في المرحلة السابقة كل هذه المصالح العربية أو أغفلتها وهي منهكة لإرضاء واشنطن .

مجلس الأمن وأزمة الانتشار النووي

أعلنت كوريا الشمالية عن تطوير صواريخ بعيدة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية وعلى ضرب السواحل الأمريكية، مما أثار القلق العميق لدى الولايات المتحدة واليابان. فقد تكاثرت الدول التي تحوز أسلحة نووية أو صواريخ من النوع الذي يدخل في دائرة أسلحة الدمار الشامل بحيث يمكن القول أن الرئق قد أتسع على الرائق في هذه القضية الخطيرة. ومالم يتم تدارك ما بقي من فرص بطريقة عاجلة فإن الزمام سوف ينفلت ويصبح من المستحيل الاعتماد على أية ترتيبات للأمن العالمي. فقد دخلت باكستان والهند وكوريا الشمالية وإسرائيل إلى نادي الدول النووية، كما توشك إيران وربما الصين الوطنية أن تدخل نفس النادي. إذ تشير التقارير إلى أن تجارب الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية لكوريا الشمالية قد تزامنت مع اختبار صاروخ في تايوان قادر على ضرب العمق في الصين الشعبية، ورغم أن الصين الشعبية لم تعلق كما لم تعلق الصين الوطنية، إلا أن الولايات المتحدة أعربت من قلقها من هذا التطور مما يشي بأن تطوير الصواريخ الصينية لم يكن بعلم الولايات المتحدة. وقد يرى البعض أن الإعلان عن هذه الصواريخ قصد به زيادة الضغط على الصين الشعبية حتى تكون أكثر حساسية لصواريخ كوريا الشمالية مادامت واشنطن لاتعفى الصين الشعبية من الشك في أنها تستخدم الورقة النووية الكورية لأهداف صينية. وهذه التطورات ترسم علامة استفهام كبيرة حول جدوى مؤسسات العمل الجماعي الدولي وخاصة مجلس الأمن. ونريد أن نسجل في هذا الصدد عدداً من التحذيرات الخطيرة لعل الوقت لا يزال ممكناً لتداركها.

التحذير الأول، هو أن واشنطن قد انتهجت سياسة مزدوجة غير حازمة في مجال أسلحة الدمار الشامل أفقدتها المصداقية. بدأت هذه السياسة مع إسرائيل حيث قدمت لها الحماية والمبرر لحيازة كل أنواع الأسلحة، في نفس الوقت الذي تقاعست فيه واشنطن عن القيام بدور جدى في تسوية الصراع العربى الإسرائيلي يكفل للجميع حقوقهم، وأثرت أن تجارى الخطط الإسرائيلية، وأن تتخذ إسرائيل حليفاً

استراتيجيا، وتطلق يدها في كل تجاوزاتها وتضرب بالشرعية الدولية عرض الحائط، وتساند خطط إسرائيل في تحدى رأى المحكمة العالمية في

الجدار العازل، وتسوخ لإسرائيل كل أعمال القتل والاغتيال والإعدام بلا محاكمة وتحويل جيشها إلى فرق من القتل على أن كل ذلك دفاع شرعى عن النفس. وفي الوقت الذى تصر فيه على عدم امتلاك إيران أسلحة نووية أو الاستفادة من التكنولوجيا النووية، فإنها تفعل ذلك حتى تظل إسرائيل وحدها تحتكر الأسلحة النووية وأنواع الأسلحة الأخرى وتعتمد على سطوة الولايات المتحدة لإخضاع المنطقة كلها لمصالحها وطموحاتها. والمعلوم أن قطاعات كبيرة من الرأى العام الأمريكى بدأت تعبر عن قلقها من تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وأطلقت بعض مراكز البحوث إشارات التحذير من أن واشنطن تعلق المصالح الأمنية الإسرائيلية على المصالح الأمريكية وأن شطراً هائلاً من تشوه الصورة الأمريكية يعود إلى العلاقات غير المتكافئة بين واشنطن وإسرائيل.

في المجال النووى، انتهجت واشنطن سياسة تمييزية بين الهند وباكستان، وكان آخر مظاهرها خلال زيارة الرئيس بوش للمنطقة فى أوائل عام ٢٠٠٦ للبلدين حيث أغدق على الهند بينما ضيق على باكستان مما أشاع الجفاف والجفاء، إلى جانب أسباب أخرى، فى مسار العلاقات الباكستانية الأمريكية. كذلك أدى انعدام ثقة كوريا الشمالية فى الوعود الأمريكية وفى جدية السياسات الأمريكية إلى قرارات بيونج يانج بمواجهة الولايات المتحدة بالتمسح النووى والصورايخ البعيدة المدى، رغم شح مواردها وحاجتها الماسة إلى الغذاء والطاقة، فاختلف النووى بغيره من القضايا السياسية والأمنية، والعالمى بالإقليمى وتداخلت الحسابات الروسية والصينية فى الأزمة الكورية، ودفعت موسكو وبكين إلى السعى جدياً إلى إنشاء ترتيبات أمنية آسيوية على الأقل. ولاشك أن انهيار سمعة الولايات المتحدة فى قضايا التعذيب ومعسكرات الاعتقال فى العراق وجوانتانامو أسهم فى فقدان مصداقية الإدارة الأمريكية التى تعانى بسبب السياسات الداخلية والصدام مع الكونجرس والقضاء أيضاً.

التحذير الثاني: أن الولايات المتحدة استندت قوة مجلس الأمن وقضت على هيئته من خلال استخدامه وتوظيفه والتميز بين قراراته والتحكم حتى في اجتماعاته وتخويف الدول الصغيرة به، والاستعانة به في تحالفاتها ضد الدول الأخرى في الوقت الذي لا تكن للمجلس ولا للأمم المتحدة أي تقدير أو احترام، كما تعمل ضد أحكام ميثاق المنظمة الدولية وترسى قانوناً دولياً جديداً. ولذلك فإن الصراع الإيراني الأمريكي الذي يتخذ شكل الأزمة النووية عرف طريقة إلى مجلس الأمن في كل الأحوال بإصرار واشنطن على إحالة الملف النووي إليه وتصوير مجرد الإحالة على أنها عقوبة بخلاف العقوبات التي يقررها المجلس. كذلك استخدمت واشنطن مجلس الأمن عدة مرات ضد كوريا الشمالية حتى أدركت موسكو وبكين حدود اللعبة ففقد المجلس هيئته، خاصة عندما لاحظ المجتمع الدولي أن كل قراراته في الشؤون العربية تستند إلى الفصل السابع، في لبنان والسودان والعراق وغيرها، وتسبع عليها أعلى درجات الالتزام والتقدير، بينما تتجو إسرائيل من أي ذكر سلبي لها. ولا يزال العالم يذكر القرار ١٤٠٣ عام ٢٠٠٢ الذي قرر إرسال بعثة لتقصي الحقائق في مذابح جنين فرفضت إسرائيل دخول البعثة إلى فلسطين واضطر الأمن العام أن يبذل الإهانة. كما لا يزال العالم يتابع تحدى إسرائيل للمحكمة العالمية وإصرارها على الاستمرار في بناء الجدار العازل، وكذلك إقدامها على إنشاء منطقة عازلة في غزة تقوم بنفس وظيفة الجدار العازل وهي ضم الأراضي الفلسطينية والتصديق على الفلسطينيين.

والخلاصة، لم تعد دول العالم تشعر بالأمن في ظل النظام الدولي الراهن، مما سيؤدي إلى سباق محموم للتسلح، وإلى المزيد من عسكرة المجتمع الدولي طلباً للأمن، ومن شأن ذلك تضيق فرص التسوية السلمية للمنازعات، واتساع ممارسات الاستخدام الانفرادي للقوة.

والحل ممكن إذا أدركت واشنطن مخاطر هذين المطورين وعملت على تلافيهما وذلك بإتباع سياسة حازمة في مجال الأمن النووي، وبناء مصداقيتها كقوة عظمى، وكذلك بتعزيز دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين وليس في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية. ولما كان عامل الوقت حاسماً، فإن الانتظار أو التردد أو التخلف سوف تقلت معه الفرصة إلى الأبد.

متى يفخر العربي حقاً بأنه عربي؟

صفعنا مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة بدم بارد خلال مناقشات مجلس الأمن لفرض وقف إطلاق النار بعد يوم من إجماع وزراء الخارجية العرب في بيروت على مساندة موقف الحكومة اللبنانية، عندما ذكرنا أنه يفخر بأنه إسرائيلي ولكن أهدأ في العالم العربي لا يستطيع أن يفخر في الوقت الحالي بأنه عربي. هذا القول أثار الفزع في نفسي لأنه أطلعني على ما وصل إليه حال العالم العربي على الأقل في نظر إسرائيل، فمنذ سلمت مصر زمام أمرها لإسرائيل والولايات المتحدة وهي سعيدة راضية وأعقب ذلك تأكيد السادات على أن مصر ليست عربية، فكانت تلك بداية نجاح الخطة الصهيونية الأمريكية وهو تغييب رأس العالم العربي حتى يمكن للخطة أن تبتطش بالأطراف، وكانوا قد أعدوا زعيماً آخر ليكمل الخطة بعلمه أو بغير علمه وهو صدام حسين لأن القضاء على جناح الأمة يسهل العبث بأصلعها الرقيقة وببطنها الرخو وبأطرافها البعيدة. وخلال خمس وعشرين عاماً تمكنوا من تمزيق المنطقة وإخضاعها، وأمكن للسفير الصهيوني أن يذكر ما ذكر في مجلس الأمن على سبيل التحقير ودون مناسبة. في ظل هذا الوضع تم احتلال العراق وتمزيقه وإغراقه في الدماء، وفي ظله أيضاً توحشت إسرائيل والولايات المتحدة بعد أن أخضعتنا الجميع وفي مقدمتهم مصر التي أصبح خطابها لأول مرة في تاريخها الطويل يظهر بشكل واضح أن مصر قد غيبت ولم تعد عاملاً من عوامل الحساب الصهيوني أو الأمريكي. ويكفي أن يجمع أي باحث كتابات الكتاب العرب الصهاينة في مصر بالذات وتصريحات كبار المسؤولين فيها خلال المأساة اللبنانية، وأن يلحظ قتل إسرائيل واستهانتها بالجنود المصريين في سيناء بل وتوظيف مصر في أدوار تدل على مقدار الخلل الذي لحق برأس العالم العربي، ليكتشف أن حالة سرطانية أصابت مصر عبر ربع القرن الماضي فأصبحت مصر الرأس عوانا على العرب والعروبة بدل أن تكون قلعة للعروبة وعونا للعرب. ومن أعراض المرض الخطير الذي ألم بمصر أن ترى العروبة والإسلام يضربان في مقتل وتسكت عليه إن لم تشارك بصور متعددة في ضربهما، حتى أصبح الحديث في العرب والعروبة أو الإسلام وحضارته كفرا بالثقافة التقدمية المعاصرة وتخلفاً لا

يليق بمن يعيش في القرن الجديد، فانسحرت مصر وانتهى دورها لعدم إدراكها لأهمية الدور وفقدانها لمتطلبات إدارته وعدم إدراكها لمصالحها العليا التي يستطيع طالب مبتدئ في التاريخ أن يستخلصها يوم أن أُنذر هولاءكو مصر بعد اجتياحه بغداد وإحراقها في منتصف القرن الثالث عشر فلم ترد مصر ببيرس وقطر وإنما كان الرد جيشاً باسلاً التقى بهولاءكو في فلسطين فصدت مصر الهجمة قبل أن تصل إلى بقية ربوع العالم الإسلامي وأنهت الهجمة البربرية إلى الأبد. ولم تكن مصر تجامل أحداً أو تمن على أحد وإنما كانت قيادتها غير المصرية تترك خطورة دورها وأن أمنها القومي لا يمكن الدفاع عنه إلا بدور إقليمي فاعل. وإذا كان هولاءكو جاء غازياً ومهلكاً الحرث والزرع والحضارة، فإن هولاءكو الصهيوني بوش وتلميذه الإسرائيلي أولمرت جاء يهلك أهل المنطقة ويضعها ويذلها ويستولى على أرضها بعد أن يسلبها الشعور بالانتماء لهذه الأرض، ويخلط الأوراق في ذهن الأجيال فتأخذ هولاءكو الجديد حليفاً متآمراً معه ضد العرب والمسلمين. لقد صنف عقلاء هذا الزمان عبد الناصر وصدام والقذافي وكل من حمل راية القومية على أنهم مغامرون، وقد يكون من سوء الحظ أن هذا التوصيف يحمل بعض الصحة في بعض الحالات، ولكن الثابت الذي لا يجادل فيه هؤلاء العقلاء هو أن العروبة والإسلام يطاردان وأنهما تراث هذه الأمة وسر قوتها وما مشروعات الشرق الأوسط المختلفة الأحجام والألوان إلا محاولات لطمس العروبة والإسلام في هذه المنطقة، حتى تقضى على هويتها فيسهل تغيير الهوية أو القضاء عليها.

إن التحدي الذي يطرحه السفير الإسرائيلي في نيويورك وكذلك تصريحات القيادة الإسرائيلية التي تملكها العجب من أن زعماء عرب تمنوا لها التوفيق وعرضوا عليها المساعدة للقضاء على المقاومة، لا يستحق التعليق لأن الزعماء العرب الذين اتصلوا بإسرائيل لهذا الغرض لا يمثلون شعوبهم ولا يمكن لهم أن يفخروا بعروبته، وعلى السفير الإسرائيلي وحكومته أن يروا صورة العرب الأصيل في السيد حسن نصر الله وليس في صور الزعماء العرب الذين اعتقد السفير أنهم هم صورة العالم العربي. وردى عليه هو أننا جميعاً نفخر بعروبتنا وهو يجب أن يتوارى وأن يخلج لأنه ينتمي إلى عصابة لا تحسن سوى القتل والتدمير، وأن مصيرها كمصائر العصابات المماثلة في التاريخ.

ماذا لو قبلت إيران المقترحات الغربية

لا يزال الجدل محتدماً حول ما إذا كانت المبادرة الأمريكية الغربية إزاء الملف النووي الإيراني مناورة أمريكية أم أن هذه المبادرة مؤشر على تغير استراتيجي حقيقي في الموقف الأمريكي من الملف الإيراني. كذلك تحاول الولايات المتحدة استنفاد كل الفرص مع إيران حتى أن وزيرة الخارجية الأمريكية لم تستبعد لقاءات أمريكية إيرانية على المستوى الوزاري أي مفاوضات ثنائية وليس مجرد وجود الولايات المتحدة في المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، وهذا تطور كبير أغرى بعض المعلقين بالمضي بعيداً بالتأكيد على أن الولايات المتحدة أصبحت مستعدة لمفاوضات مباشرة مع إيران حول كافة الملفات مما يعني أن واشنطن تقر بمكانة إيران وجدارتها بالتعامل معها بعد أن رفضت الاعتراف بنظامها منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران وظل الصراع قائماً بينهما حتى الآن. ولم يعلق هؤلاء المراقبين أهمية كبيرة على الموقف الإسرائيلي مادامت المصلحة الأمريكية تتطلب ذلك وما دام التقارب الأمريكي الإيراني وجد العوامل الموضوعية اللازمة، وما دام هذا التقارب يؤدي إلى ترويض إيران وتخليها عن سلاحها النووي المروع لإسرائيل وقد يؤدي هذا التقارب إلى ما هو أبعد مما ينسجم مع المصالح الإسرائيلية. وهذا الاحتمال والتفسير مقبول إسرائيلياً. ولكن الوجه الآخر للمبادرة الأمريكية ومحاولات استنفاد كل طرف الاقتراب من إيران هو أن هذا الأسلوب الأمريكي يقصد إلى دفع كل الدول الكبرى بما فيها روسيا والصين إلى الانضمام إلى التحالف الدولي الشامل ضد إيران إن رفضت المبادرة الأمريكية، وبذلك تقضى على كل معارضة أو نقد لسياستها. ومن ناحية ثالثة، نعتقد أن واشنطن تواجه ورطة كبيرة مع إيران، لأنه حتى مع تكتيل المجتمع الدولي كله ضد إيران، فإن وجود قرارات عسكرية لدى إيران وقدرتها على استخدامها يضع الولايات المتحدة في مأزق كبير خاصة إذا كان لديها قرارات نووية وتستخدمها ضد القوات الأمريكية أو ضد إسرائيل. وموضوع هذه المقالة يركز على التداعيات التي تنشأ عن قبول إيران للمقترحات الأمريكية. غير أن أهم هذه التداعيات يمكن فهمها بشكل أوضح إذا وضعنا المبادرة الأمريكية في إطار نظرية الخيارات الأمريكية

المتاحة أمام إيران. فقد جربت الولايات المتحدة عزل إيران وتشويه صورتها وفرض العقوبات عليها بل ودفع أوربا عبثاً إلى الانضمام للعقوبات الأمريكية. كذلك حاولت واشنطن مداعبة شطراً من المجتمع الإيراني وهو ما أسمته الأدبيات الأمريكية المعتدلين والإصلاحيين ولكن واشنطن اعتبرت النجاح المفاجئ لأحمدى نجاد هزيمة للاتجاه الإصلاحى، وهو مفهوم أمريكى يخضع للمعايير الأمريكية. ولا بد أن واشنطن قد لاحظت أن طهران تمارس قواعد اللعبة السياسية وأنها ترسل الإشارات ولكن واشنطن ظلت تتجاهلها أملاً فى أن تحقق واشنطن أهدافها دون مقابل أو تنازلات منها. بقى منهجان أمام الولايات المتحدة أولهما ما تسميه الأدبيات السياسية الأمريكية بالارتباط المشروط أى باللغة الدارجة سياسة الحزمة التى تتضمن فوائد التقارب ومقابل التنازلات فى تسوية شاملة أو صفقة شاملة، وثانى هذين المنهجين هو استخدام القوة المسلحة. فى المنهج الأول تهدف واشنطن إلى تغيير سلوك النظام وتطويعه أما فى. المنهج الثانى فتهدف واشنطن إلى استخدام القوة لتغيير النظام نفسه. ويضرب الأمريكيون مثلاً للمنهج الأول السودان التى تعاونت مع الولايات المتحدة وفق الخطة الأمريكية لمقاومة الإرهاب، ثم لتسوية قضية الجنوب، وأخيراً، للسلام فى دارفور، حيث قاىضت الخرطوم تنازلاتها بالضغوط الأمريكية. كما يضربون للمنهج الثانى مثلاً ما حدث فى العراق بإسقاط نظام صدام حسين. وقد أشار فلاينت ليفريت رجل السياسة والمخابرات الأمريكى فى كتابه "ورثة سوريا: اختبار بشار بالنار" الصادر عام ٢٠٠٥ من معهد بروكينجزو الذى أعد خصيصاً بناء على طلب مارتن أنديك مدير المعهد والسفير الأمريكى اليهودى السابق فى إسرائيل والذى كافأته مادلين أولبريت وزير الخارجية الأمريكية السابقة على تجسسه لصالح إسرائيل بنقله إلى واشنطن وتعيينه مساعداً لوزيرة الخارجية لشئون الشرق الأوسط وهى نفس المهمة التى يتولاها الآن دافيد والش، أشار ليفريت إلى أن واشنطن يجب أن تجرب مع سوريا منهج الارتباط المشروط والذى لا نطن أن واشنطن مهياً نفسياً له فى الوقت الحاضر خاصة وأن عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية واستمرار سيطرة وزارة الدفاع نسبياً حتى الآن على قرارات السياسة الخارجية يجعل تجربة هذا المنهج صعباً.

ونحن نعتقد أنه في الحالة الإيرانية، ربما تعرض واشنطن منهج الارتباط المشروط ليس لكي تنفذه ولكن لكي تعد العدة تماماً لضرب إيران، رغم أن واشنطن تناشد إيران قبول المبادرة واستبعاد المواجهة مع واشنطن، وهي لغة غريبة على الإدارة الأمريكية تدل إما على مأزق واشنطن أو على اقتراب ضرب إيران. وإذا صح ذلك، فلا بد أن يكون تصريح الرئيس الإيراني بأنه سيعطى فرصة لدراسة المقترحات الغربية قد أزعج واشنطن، تماماً كما أزعجها مؤشرات قبول صدام حسين بالوساطات التي جرت لكي يقبل الانسحاب من الكويت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة ٩٠-١٩٩١، لأن قبول العراق بالانسحاب يحبط المخطط الأمريكي الهادف إلى ضرب العراق والتواجد في الخليج انتهاء باحتلال العراق نفسه.

على أية حال، إذا قبلت إيران المقترحات الغربية، ترتب على ذلك في البداية أن إيران لن يقدر لها حيازة سلاح نووي لأنها سوف تكون خاضعة للإشراف الدولي والأمريكي والتفتيش المستمر. أما من الناحية السياسية فإن شكلاً من أشكال الشراكة السياسية بين إيران وواشنطن سوف ينشأ في الخليج وأفغانستان وخاصة في العراق مما يؤدي إلى تواجدها إيراني رسمي في العراق وتقسيم العراق ومناهضة الطابع العربي فيه، ولكن هذه الشراكة سوف تضع قيوداً على سياسة إيران في الخليج وسوف تضحي واشنطن بحق الإمارات العربية في الجزر، كما أن إيران سوف تغير مواقفها من حزب الله وسوريا وتعديل موقفها في القضية الفلسطينية ومن حماس. وهذه كلها مكاسب هائلة للولايات المتحدة لصالح إسرائيل لم تتمكن من تحقيق أي منها حتى الآن، كما ستوفر لإسرائيل التفرد بالسلاح النووي. ولكن مثل هذه التسوية لن تكون نهاية المطاف في نظر واشنطن، وإنما سوف تكون بداية لالتصاق أمريكي بإيران.

ونحن نعتقد أنه لا يمكن التعايش الكامل بين حكومة الثورة الإسلامية وبين الولايات المتحدة وسوف تسعى واشنطن إلى إعادة إيران إلى مرحلة ما قبل هذه الثورة. فليس سراً أن واشنطن عازمة على أن تعتبر مرحلة الثورة الإسلامية جزءاً من تاريخ المنطقة، ولكن سياسات هذه الثورة في التحليل الأخير أسهمت فيما وصلت إليه السياسات الأمريكية في المنطقة من مكاسب.

إن العرض الغربي يتطلب دراسة دقيقة من إيران في حساب المحاذير والفرص والمخاطر، لأن الرفض أو القبول كليهما يحدد الكثير بالنسبة لإيران في هذه المواجهة الفاصلة.

محاكمة رامسفيلد

وفرض محاكمة المتهمين في إسرائيل

فور استقالة دونالد رامسفيلد من وزارة الدفاع الأمريكية رفع عنه الغطاء وانتهالت ضده الدعاوى التي تتهمه بانتهاك القانون الدولي وتتسبب إليه جرائم الحرب في العراق وجوانتنامو . ونحن نعتقد أن سيل القضايا سوف يطال الرئيس بوش نفسه بصفته رأس النظام الذي نذر نفسه لتدمير هيبة القانون الدولي وإشاعة الفوضى الدولية وانهيار نظام الأمن الدولي .

وإذا كان التاريخ قد كشف لنا بوضوح أن الزعماء لا يحاكمون إلا إذا هزمت بلادهم في حرب تنتهي باحتلالها كما حدث مع الزعماء الألمان ومع صدام حسين، فإن محاكمة الزعماء ممكنة في بلادهم إذا كانت نظامًا ديمقراطية تحرص على النظام أكثر من حرصها على الأشخاص مهما كان موقعهم العالي في هذا النظام .

وإذا كان معظم المعلقين في الولايات المتحدة والرئيس بوش نفسه يرون أن سحق الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفى كان استفئاءً على الحرب في العراق ، فإنني أرى أن هذا الانتصار الساحق للديمقراطيين والذي لم يكن حبًا فيهم وتعلقًا بهم بقدر ما كان نكاية في سياسات الإدارة الجمهورية ، كان هذا الانتصار في رأيي انتصارًا لقيم الديمقراطية الأمريكية الأصلية التي جعلت النظام السياسي الأمريكي نموذجًا لدولة القانون والحزبات وأغرى كل أجناس الأرض بالجنة القائمة على الأرض الأمريكية .

ولا شك أن وقف الانهيار بهزيمة الجمهوريين لابد أن يعقبه تصحيح المسار ومعاقبة المسؤولين الذين أساءوا إلى قيم المجتمع الأمريكي في الداخل والخارج حتى صارت أمريكا أهون على العالم من أعتى ديكتاتوريات العالم الثالث وحتى تفوق بوش على صدام حسين منافسه الحقيقي في امتهان القانون .

والغريب أن الرئيس بوش لا يدرك حتى الآن هذه الحقائق بدليل أنه يقدم الآن مرة أخرى مشروع القانون الذي يتيح التنصت على المواطن الأمريكي وانتهاك

خصوصيته بالمخالفة الفادحة لحقوقه الدستورية ، ورغم تجريم القضاء لهذا العمل ورفض الكونجرس الجمهوري لصيغته ، فلم يدرك بعد أن الكونجرس الجديد جاء بفضل كل هذه التصرفات التي أحدثت شروخاً غائرة في العلاقة بين السلطات الثلاث ودفعت كل من الكونجرس الجمهوري والقضاء إلى توجيه نقد مريع لإغفال الرئيس وإدارته لفضائح التعذيب يوم رفض مجلس الشيوخ بأغلبية ٩٢ صوتاً الميزانية ما لم يتعهد البيت الأبيض بوقف جرائم التعذيب في معسكرات الجيش الأمريكي .

والطريف أنه تردد أن بوش فكر في إنقاذ الحزب الجمهوري بأي طريق ، ففكر في إقالة رامسفيلد قبل التصويت بيوم واحد ولكنه تأخر في إقالته ، تماماً مثلما حاول تعزيز فرص الفوز بعقد محكمة صدام وإصدار حكم الإعدام والتهليل له بحيث ترددت أصدااء التهليل فقط في واشنطن وطهران وحكام بغداد ، ولم تجد هذه المسرحية نفعاً ، بل أضافت إلى السجل المحققن صوراً من الخفة والنزق في إدارة الدولة العظمى التي تؤثر قراراتها على العالم بأسره .

مهمة هذه المقالة ليست سرد الجرائم التي ارتكبتها رامسفيلد ، فهذه مهمة المنظمات التي شرعت في اتخاذ إجراءات مقاضاته في ألمانيا وفي الولايات المتحدة ، ولكن التركيز في هذه المقالة ينصب على أن البدء بمقاضاة رامسفيلد سوف يغري بمحاكمة الآخرين من أركان النظام الأمريكي حتى تصل الموجة إلى الرئيس مما يخلق مناخاً مثالياً لتحرك قانوني عربي يعمل على محاكمة المجرمين الإسرائيليين لأن من أهم الجرائم المنسوبة أيضاً إلى الإدارة الأمريكية هي أنها ارتكبت كل هذه الجرائم أو معظمها في أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين ، وهي تقدم المصالح الإسرائيلية على سمعة الولايات المتحدة ومصالحها .

ولذلك يجب أن يتم تنسيق التحرك العربي في هذه المرحلة على محاور أربعة ، أولها: المحور القانوني الذي يبدأ بإصدار كتاب أسود عن جرائم إسرائيل في العالم العربي بفصوله الأربعة : العراق ، فلسطين ، لبنان ، وضد المسجونين العرب في سجون الاحتلال ، والتميز ضد العرب أصحاب الأرض داخل إسرائيل المسمون خطأ بعرب ١٩٤٨ ، ونرجو أن نبحث لهم عن تسمية أخرى مناسبة ، رغم أن نسبتهم إلى عام ١٩٤٨ يذكر ببداية المأساة التي خلفتها إسرائيل ، وبأنه مهما تقننت إسرائيل في إبادة هذا الشعب فإن الشعوب لا تقنى .

والخطوة الثانية الموازية هي إقامة ندوات ولقاءات قانونية في العالم العربي وخارجه تحت عنوان يوم العار الصهيوني حتى نقدم للغرب هديته ومدلته وحتى يعرف الرأي العام الأمريكي أنه يدفع الضرائب لتمويل هذا الكائن الإجرامي ، بعد أن تجاوز الزمن من مهزلة الإرهاب الفلسطيني .

ولاشك أن تسجيل الجرائم الإسرائيلية وتوصيفها وفقاً لأنماط الجرائم في القانون الدولي مقدمة ضرورية لرفع الدعاوي أمام المحاكم العربية والأجنبية حتى يشعر العالم المدى الذي تسبب فيه تستره على جرائم إسرائيل التي لا تزال تعتبرها ومعها واشنطن تطبيقاً لحق الدفاع الشرعي ويشمل إبادة الناس بالطائرات وبالمدافع وصواريخ أرض أرض ، ويوجه إلى كل العرق الفلسطيني وليس مقصوراً على فئة معينة فيه .

هذا الضغط القانوني سوف ينجح في النهاية في إنشاء محكمة للمحاكمة عن الجرائم التي ارتكبتها هؤلاء القتلة وإعادة الاعتبار للقانون الدولي .

المحور الثاني هو المحور الإعلامي وذلك بتركيز الإعلام العربي وتوجيهه نحو الإعلام الدولي وإنشاء مواقع على الانترنت لنشر صور ضحايا الإجرام الإسرائيلي وتصريحات المسؤولين واستهتارهم في إسرائيل بدماء العرب واستخدامهم كل أنواع الأسلحة لإبادة العرب في كل من لبنان وفلسطين .

في المحورين القانوني والإعلامي لابد من ربط الإجرام الصهيوني بالإجرام الأمريكي وضرورة الحضور الإعلامي القوي المدعم بالوثائق على الساحة الأمريكية .

المحور الثالث هو المحور السياسي وذلك من خلال تحرك الحكومات العربية لتصحيح أوضاع العلاقات العربية الأمريكية التي اختلت بسبب هيمنة إسرائيل واللوبي الصهيوني على مراكز صنع القرار الأمريكي والذي أدى إلى الانحياز الأمريكي التام لإسرائيل .

المحور الرابع هو المحور الشعبي والمدني حيث يجب أن تسهم كافة منظمات المجتمع المدني في العالم العربي في حملة شاملة لفرض احترام القانون الدولي بما يؤدي إلى تحسين فرص احترام القانون الداخلي في العالم العربي .

مركز بوش لحماية الحريات في إسرائيل ؟

ذكرت صحيفة هآرتس يوم ٢٠٠٦/١١/١٦ أن السفير الإسرائيلي الذي يودع العاصمة منقولاً إلى إسرائيل طلب في كلمته الوداعية أن يوافق الرئيس بوش على إنشاء مركز باسمه في إسرائيل تقديراً لمواقفه المؤيدة للدولة العبرية ، ووافق بوش على الفكرة مؤكداً أن الحرية تشكل موضوعاً يستحق التركيز عليه .

وهذا الخبر ينبه إلى قضيتين رئيسيتين ، الأولى هي أن واشنطن في عهد بوش تقدم مصالح إسرائيل على المصالح الأمريكية وهو كما نبه إليه الباحثون والسياسيون الأمريكيون مراراً بحيث تضحى الإدارة برصيد البلاد وسمعتها من أجل إسرائيل وتتحاز بشكل أعمى لها وهو ما لم يتم الوصول إليه في أزهى عصور العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة وقد بدأ ذلك بشكل خاص بعد رفع واشنطن راية مكافحة الإرهاب وتعيين إسرائيل شريكاً في هذه الحرب في المنطقة وغيرها . بل إن انحياز أمريكا لإسرائيل وصل إلى درجة خطيرة إذ يحمي الفيتو الأمريكي إسرائيل في مجلس الأمن من مجرد إدانة مجزرة بيت حانون التي اعترفت إسرائيل بوقوعها وأبدت أسفها عليها وليس اعتذارها لأنها بالدعم الأمريكي أكبر من أن تعتذر .

والطريف أن الوفد الإسرائيلي لم يدع إلى مؤتمر دبي للمنظمة الدولية للبريد يوم ٢٠٠٦/١١/١٤ ووصل دون الحصول على تأشيرة وظن الوفد الأمريكي أن دبي تنوي منعه من الدخول ، فهدد الوفد الأمريكي بالانسحاب إذا رفض دخول الوفد الإسرائيلي .

أما القضية الثانية فهي علاقة بوش بالحرية ولذلك فإن إطلاق اسم مركز بوش للحريات نكتة سوداء ، ففي عصر بوش انتهكت كل الحقوق والحريات الشخصية بدءاً بحريات الشعب الأمريكي ثم حقوق وحريات الشعوب في أفغانستان وفلسطين والعراق . في عصره سجلت انتهاكات حقوق الإنسان أعلى معدلاتها التاريخية وهذا السجل هو الذي دفع الناخب في التجديد النصف للكونجرس إلى إنزال الهزيمة بالحزب الجمهوري . وسوف يضيق المقال عن إضرار بوش بقضايا الحرية وتشجيعه على تعذيب المعتقلين وتجاهل كل مبادئ الكرامة الإنسانية .

أما بالنسبة لإسرائيل ، فإن بوش قد أمن لها حرية القتل في فلسطين ولبنان باسم الدفاع الشرعي وحرية اغتصاب حقوق الفلسطينيين وحرية انتهاك أجواء لبنان وأراضيه والفتك بالمدنيين وحرية إبادة العرق العربي الفلسطيني بشكل يعلن الحق والإجرام .

وإذا كان تمثال الحرية قصد به أن يشهد بحرية الأمريكيين فإن بوش يجب أن يقام له تمثال مقابل تخليدًا لأعماله الخالدة في قتل الحريات المشروعة وتشجيع حماية الحريات الإجرامية غير المشروعة والنوازع الشريرة والغرائز المتمردة على كل قواعد الأخلاق والدين والقانون والحضارة ، وصدق من صرخ يأسًا : أيا أيتها الحرية ، كم من الجرائم ارتكبت باسمك .

لقد بشر بوش العالم العربي بالحرية والديمقراطية ، فلما قصمته مأس نموذج الحرية الذي أقامه في العراق واغتياله للحرية والديمقراطية في فلسطين ، وللحريات المدنية في بلاده ، والتصدي للعدالة الدولية والقانون الدولي في جميع موافقه ، كشف عن وجهه الحقيقي الذي ظن أنه قادر على خداع الشعوب بغيره وأكد انحيازه للظلم والقهر والاستبداد والتخلف في العالم العربي ، وهذا أكبر خدمة لإسرائيل وأكبر طعنة للعالم العربي مما يجب أن يدفع إلى إقامة مركز بوش لانتهاك الحريات يتزين مدخله بتمثال ونماذج لضحاياها .

حين يتوقف سلام المنطقة على نزع سلاح حزب الله ؟

الظاهر الآن أن شريحة لبنانية مع إسرائيل وبعض الحكومات العربية والغرب عموماً بدأ يشدد على أن سلام لبنان واستقراره وربما إقامة سلام ودولة فلسطينية أصبح مرهوناً بالقضاء على حزب الله ونزع سلاحه ، ومن الواضح في الحساب أن الثمن لهذا الخير كله هو التضحية بمجرد حزب يعتبره هذا الفريق مغامراً، بل إن واشنطن توشك أن تقول أن نزع سلاح حزب الله ، بقدر ما هو يشكل مدخلاً لسلام عادل ودائم بين إسرائيل والدول العربية ، فهو مدخل أيضاً لاستقرار المنطقة بأكملها بما في ذلك إيران التي ترى واشنطن - بناء على تحليل إسرائيل - أن سلاحها النووي خطر على العالم كله ، بينما سلاح إسرائيل النووي هو لصالح ردع كل من يغير قواعد اللعبة بالقوة ليحل بميزان القوة اللازم لإقامة سلام مع إسرائيل .

أسارع إلى القول بأن الربط بين نزع سلاح حزب الله وقدم خيارات السلام والهدوء والبناء إلى لبنان والمنطقة ليس استنتاجاً شخصياً واتهاماً مني لأحد ، ولكن المراقب للجهود الضخمة التي تجرى في العلن لمراقبة لبنان برّاً وجواً وبحراً وحق تفتيش أي سفينة متجهة إلى لبنان أو سوريا وإحكام الحصار حتى لا يفلت سلاح مهرب إلى حزب الله ووضع لبنان كله تحت وصاية دولية لحماية إسرائيل من حزب الله لن يخطئ الاستنتاج .

ولا بد أن المراقب أيضاً قد لاحظ تضيق الخناق على حزب الله في داخل لبنان في الوقت الذي تمارس فيه إسرائيل ضد لبنان ما يحلو لها من طلعات جوية بطول البلاد وعرضها وانتهاكات يومية في الجنوب وخطف للمواطنين وإذلال المنطقة لكي تكون رسالة ضغط على حزب الله الذي أبعدته القوات الدولية والقوات اللبنانية بالفعل عن منطقة الجنوب تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ الذي أعلن حزب الله أنه سوف يحترمه حتى لا يترك لإسرائيل فرصة للترفع بأي شيء لتبرر أي خرق كبير أو عدوان جديد .

أما الحرب النفسية في لبنان وداخل إسرائيل ولبنان حيث الحديث يشتد في لبنان عن نزع سلاح حزب الله حتى لا يكون ورقة في يده كقوة داخلية واستمرار الجدل الاتهامي ضد الحزب من ناحية بينما في إسرائيل يتزايد التهديد بحرب جديدة لاقتلاع حزب الله من المعادلة ، وبدا الأمر وكأنه تتساقط إسرائيليين لبناني دولي ضد حزب الله، فضلاً عن استمرار اتهام حزب الله بأنه أداة إيران وسوريا في لبنان ، وكلها مواقف لبنانية تلقى هوى كبيراً في إسرائيل وواشنطن .

باختصار أصبح حزب الله وسلاحه هو المشكلة الكبرى أمام استقرار لبنان وانسجام مجتمعه، وتفرغ لبنان لتعقب سوريا أمام المحكمة الدولية ، وهو نفسه الذي يمنع إسرائيل من الانسحاب من شبعاً وغيرها .

وقد سبق أن اشرنا في مناسبات أخرى على أن الواجب هو تعزيز سلاح حزب الله ومبادئه السياسية وليس مساعدة إسرائيل ومحاصرته ونزع السلاح الذي دافع عن لبنان ضد العدوان الإسرائيلي ، ولكن شطراً من اللبنانيين وبعض الحكومات العربية الذين يتجاهلون تماماً الاعتراف الإسرائيلي والأمريكي بأن العدوان على لبنان كان مخططاً وأن حزب الله لم يكن يعلم شيئاً ولم يخطط أو يستعد لمعركة ، وكان يجب عليه أن يتشاور مع الجميع من أجل عملياته وكأنه هو الذي اعتدى ، نقول رغم ذلك فإنني مستعد للقبول بنزع سلاح حزب الله مادام هذا السلاح هو الذي يهدد السلم والأمن الدولي ويشيع الفرع داخل لبنان كما يهدد الاستقرار الإقليمي ، ولكن دعنا أولاً ندرس تداعيات نزع سلاح حزب الله .

سوف نفترض أيضاً أن الحزب يتنازل عن سلاحه طوعاً دون عناء قيام أي جهة أخرى بإرغامه على ذلك لأن إرغام الحزب على نزع سلاحه أو القضاء على سلاحه لا يزال غير متصور بعد فشل إسرائيل في المرة السابقة في ذلك ورغم أنها لا تزال تأمل في أن تجرب في ظروف أفضل بعد محاصرة الحزب في الداخل وقطع تحالفاته مع سوريا وإيران في الخارج وتحطيم معنوياته وأنصاره في الداخل.

من المتصور أن الحزب يريد أن يحصل على ضمانات لتأمين قيادته وأعضائه فممن يحصل على هذه الضمانات ؟ من الحكومة اللبنانية وهي أعجز عن

أن تحمي نفسها ، أم من إسرائيل التي لا تحترم عهداً ولا نمة أم من الولايات المتحدة التي لا تحترم مقدساً أيّاً كان مصدره وتسير مغمضة العين وراء إسرائيل وتبرر لها كل تصرفاتها ، وتعتبر الدولتان أن جرائمهما بطولات ، أم يا ترى تأتي الضمانات من إيران أو سوريا على أساس أن واشنطن تضع تسوية معهما تشمل تشجيع حزب الله على نزع سلاحه ؟

وإذا افترضنا جدلاً أن السلاح قد نزع وأن ضمانات تأمين كبار قادة الحزب ورجاله قد تم الحصول عليها وأنها صحيحة وصادقة فما هو الغرض من نزع سلاح الحزب الذي لا يستخدم إلا ضد العدوان ومقاومة العدوان ؟

من البديهي أن عدم وجود حزب الله المسلح المستعد للمقاومة والذي يشيع روح مقاومة الاستسلام لإسرائيل سوف يعطي إسرائيل فرصة اجتياح لبنان وفرض اتفاقية سلام على حكومته فتتضم لبنان إلى الأردن ومصر ولا ضير أن تتسحب القوات الإسرائيلية من مزارع شبعا بحيث يتسلمها لبنان وليس سوريا مقابل أن تضمن حرية الحركة العسكرية والسياسية والأمنية في كل لبنان ، وحيداً لو تم ذلك في ظل تسوية مع سوريا ولبنان تنتهي فكرة المقاومة أصلاً وتقر تسوية في لبنان وفلسطين .

في ظل هذا الوضع تنتعش السياحة والتجارة بين لبنان وإسرائيل ويشيع الاستقرار والبناء بدلاً من المقاومة والحرب ولكن المقابل هو حرب أهلية مدمرة بين دعاة الخضوع السياسي مقابل دولة البوتيك التجاري .

الصورتان واضحتان : لبنان بحزب الله المسلح الذي يقف لإسرائيل بالمرصاد حتى يقوى الجيش فتصبح الدولة نفسها مقاومة ، أو دولة مسالمة تعيش بجانب إسرائيل في إطار تسوية تريدها إسرائيل تشمل سوريا وإيران وفلسطين ولها شعبية دولية عريضة مادام المجتمع الدولي قد أصبح طرفاً في المشروع الصهيوني ولكنه يستخدم عبارات محترمة مثل السلام والأمن والانسجام والتعاون والاستقرار ، بحيث تحصل إسرائيل على كل شيء وتفرض الذل والدمار والهيمنة على المنطقة ويستمر مسلسل تقسيم دول المنطقة الذي يطل برأسه بحدة في لبنان .

على لبنان أن يختار إذن بين أمرين : إما أن يعيش بمعاناة المقاومة في عالم عربي مستسلم لإسرائيل وأمريكا ، أو في وطن يفقد وحدته واستقلاله .

للأسف لا أزال على ثقة أن شريحة من اللبنانيين تفضل استعباد إسرائيل وأمريكا ولا ما تعتبره دعائياً فقط هيمنة حزب الله عليهم لصالح سوريا وإيران .

الصراع بصراحة ليس بين سوريا وإيران من ناحية ، وبين إسرائيل وأمريكا من ناحية أخرى، ولكنه بين دعاة الاستقلال من إسرائيل ، ودعم التوجه العربي، ودعاة التحالف مع الغرب وإسرائيل وعند هذا الفريق تختلط عشرات الأوراق .

كيف يتعامل العرب

مع الملف النووي الإسرائيلي

الثابت أن إسرائيل لديها أسلحة نووية وإن كان يحلو لها تسمع إلى هذه التكهنات دون أن تؤكد أو تنفي ، ولكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتقد أنها دولة نووية : فكيف يتعامل العرب معها ؟

إذا افترضنا أن هذا السلاح خطر على العرب ، فإن هناك ثلاثة مناهج مطروحة أمام العرب في هذا الشأن : المنهج الأول : الإلحاح على إسرائيل بصور مختلفة في المجال النووي ، تارة بنزع سلاحها ، وتارة بضبط استخدامه من خلال الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي مع التمسك بالمطالبة بإخلاء المنطقة من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل.

المنهج الثاني هو التسلح النووي العربي المقابل .

والمنهج الثالث هو التركيز على انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار .

لكن هل أي من هذه المناهج يوفر للعرب الأمن إزاء السلاح النووي الإسرائيلي خاصة بعد فصول الهمجية الإسرائيلية التي صبغت تاريخ الحركة الصهيونية وأبرزتها أجهزة الإعلام في لبنان وفلسطين بحيث بدا احتمال استخدامها للسلاح النووي أمراً وارداً ، بل إنها هي نفسها هددت باستخدامها بعد عجزها عن التغلب على المقاومة الباسلة لحزب الله ؟.

هذه المقدمة بحاجة إلى مزيد من التحليل نظراً لخطورة القضية واستمرارها وعجز العالم العربي عن التعامل السليم معها :

حتى الآن ركز الموقف العربي على أن حيازة إسرائيل لأسلحة نووية حتى لو لم تعترف بذلك يشكل خطراً عليهم وسوياً تلهب به ظهورهم وأداة لابتزازهم السياسي ، بينما تقول إسرائيل أنها تحوز كل أنواع الأسلحة ليس حباً في حيازتها ولكن لأنها تشعر بخوف جارف من العرب وأن الشعور بالأمن مسألة ذاتية لا يمكن أن تطلبها تعهدات أو معاهدات أو ضمانات خارجية ، وهي لا تخفي أن السبب

في هذا الشعور أنها غرست في هذه المنطقة وتعلم جيدًا أنها اغتصبت أراضي غيرها وابتدعت شرعية دولية خاصة بها عندما تم تقسيم فلسطين بين المهاجرين وأصحاب الأرض ، ناهيك عن الأساطير التي تحشدها الدعاية الصهيونية لتبرير هذا الاغتصاب التاريخي . ولذلك فإن كل محادثات ضبط التسلح في المنطقة والقضايا الأمنية لم يكتب لها النجاح .

ورغم تسليم العرب بخطورة السلاح النووي الإسرائيلي فإنهم يقتنعون أنفسهم بأن استخدامه مستحيل ، فلم يحدث أن استخدم سلاح نووي منذ هيروشيما ١٩٤٥ وأن استخدامه وبال على إسرائيل قبل العرب .

كذلك ظهر اتجاه في العالم العربي يهون من شأن هذا السلام ويعمق بذلك المنطق الإسرائيلي وهو أن العبرة بمن يستخدم السلام ويحوزه وبحكمته في التعامل معه وليست العبرة بمدى خطورة السلاح . هذا المنطق هو الذي دفع واشنطن إلى تعظيم خطورة أسلحة صدام حسين المزعومة تبريرًا لغزو العراق ، كما أن المنطق هو نفسه الذي حول مصادر تهديد الأمن القومي من إسرائيل إلى العراق الذي اعتدى بالفعل على الكويت ، ثم ظهر اتجاه آخر ، اعتبر أن إيران وسلاحها النووي أخطر من إسرائيل مستندًا إلى نفس المنطق الإسرائيلي ، وربما أضاف أنصار هذا الاتجاه أن مطامع إسرائيل أصبحت محصورة في فلسطين ، بينما مطامع إيران وإن اتجهت صوب الخليج إلا أنها تتبنى أيديولوجية دينية خطيرة ، وطبعًا لم يذكر هؤلاء في مجال المقارنة أن إسرائيل تعمل وفق مشروع صهيوني كوني وأنها تتبنى أيديولوجية دينية - علمانية - عنصرية تستهدف العالم العربي كله بعرويته وإسلامه وصدقاته وتحالفاته ، كما نسي الجميع أنه مادام العالم العربي جثة هامدة فإن الجميع سوف يستهدفونه ، فالعيب في العالم العربي وليس في الأمم التي تتكالب عليه ، كما يتواثب الأكلة إلى مائدة الطعام .

والغريب أن العالم العربي كله انضم إلى معاهدة منع الانتشار ولم يكن السلاح الإسرائيلي جزءًا من حساباته ، رغم أن هذا الموضوع عرف طريقه إلى مؤتمرات القمة العربية لعدة سنوات . ويبدو أن السلام المصري الإسرائيلي ثم قمة مدريد للسلام قد افترضت أن قوة إسرائيل وتناميها هو من المعطيات السياسية

والإستراتيجية في المنطقة مادام السلام الشامل وفق الرغبات الإسرائيلية لم يتحقق ،
وفهم العالم والعرب معاً أن الصيغة التي ابتدعها العرب بأن السلام خيار
إستراتيجي يعني الهدوء وعدم التسلح وعدم منازعة حق إسرائيل في التسلح والقبول
بكل ما تجود به إسرائيل .

لابد أن نعترف بأن قضية التسلح النووي الإسرائيلي لم تخضع لمناقشات
عربية جادة أو تصور عربي جاد ، وانسجاماً مع المنطق السابق ، وبأن السلام
خيار إستراتيجي لعل ذلك يستجدي عطف العالم على كتلة عربية تستطيع مادياً
وبشرياً أن تستخلص حقها من غاصب يستقوي بغيره ، وتثير الرثاء عند العدو
والصديق الذي لم يستطع أن يصدق أن مئات الملايين من العرب ووراءهم أكثر
من مليار مسلم سلموا لكيان غاصب مهما كانت مصادر قوته ، كما لا يستطيع أن
يفهم هذا التناقض بين الموارد المادية الهائلة في الجانب العربي الذي تعيش معظم
شعوبه على الكفاف بينما وصل متوسط الدخل الفردي الإسرائيلي حتى منتصف
عام ٢٠٠٦ حوالي ٢٤ ألف دولار ، وتحتل إسرائيل في تقارير التنمية الإنسانية
والبشرية العالمية رقم ١٧ بينما مصر أكبر الدول العربية وأغناها بالموارد البشرية
والمادية تحتل رقم ١٦٥ وهي حقيقة كان يجب أن تدفع الوطنيين المخلصين من
شدة خجلهم إلى تدارس الخلل الفظيع الذي يهدد بفناء مصر بعد هذا التدهور
الخطير في مركزها بين الدول العربية والإفريقية ودول العالم .

وانسجاماً مع هذا الموقف العربي وقصة السلام الإستراتيجي التزم العالم
العربي بضرورة إخلاء المنطقة بأسلحة الدمار الشامل لدى جميع الدول بما في ذلك
إسرائيل أو يقصد إسرائيل . وقد قبل العالم العربي نزع أسلحة العراق ذات الدمار
الشامل في قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ في مارس ١٩٩١ على أساس أن الخطوة
التالية هي نزع سلاح إسرائيل ، وكانت واشنطن والعالم العربي يدركان أنه في تلك
الفترة فإن سلاح صدام حسين هو الأخطر على منطقة الخليج بعد أن تم احتلال
الكويت بالفعل مما أعطى حجة قوية لتيار سبق الإشارة إليه في العالم العربي لكي
يؤكد على انتقال مصدر التهديد من إسرائيل إلى العراق ، ثم ينتقل المصدر بعد
ضياع العراق الآن إلى إيران .

ويعلم العالم العربي جيداً أن الخط العربي القاضي بتجريد المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل عنوان فضفاض ، ولم يدرك البعض أن فكرة الأمن القومي العربي ترتبط بوجود مصادر تهديد متفق عليها لمصالح أمنية مشتركة ، ولذلك أصبح لكل دولة أو لكل منطقة بشكل عام خاصة الخليج نسق أمني مختلف بمصالح أمنية متباينة بعد أن سقطت نظرية الأمن القومي العربي في الكويت عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

كما يعلم العالم العربي أن للأمن الإسرائيلي بما في ذلك أمن المشروع الصهيوني في العدوان التوسعي حساباته وأهمها انكماش نظرية الأمن القومي العربي وانعدام تصور عربي عام لتناول الملف النووي الإسرائيلي ، وأن التزام العرب بعدم التسلح يرضي إسرائيل تماماً وينسجم مع مخططاتها الإستراتيجية ، بل أصبح الخط العربي الذي كان يأمل أن ينظر العالم إليه باهتمام قيّداً على العالم العربي رغم أنه لا يفكر في كسر هذا القيد الاختياري .

ركز الموقف العربي على أنه طالما أن العالم العربي طرف في معاهدة منع الانتشار النووي فيجب على إسرائيل أن تتضمن هي الأخرى إلى المعاهدة، ولكن هناك فرق في المركز القانوني بين الدول العربية وإسرائيل أمام هذه المعاهدة ، فالدول العربية دول غير نووية ومن حقوقها أن تحصل على ضمانات بعدم الاعتداء عليها من الدول النووية وأن تيسر لها الدول النووية الاستعادة من الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

في هذا الإطار لا تكف الدول العربية عن المطالبة في جميع المناسبات بانضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي ، كان أحدثها في ٢٣/٩/٢٠٠٦ عندما قدمت المجموعة العربية في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع قرار يدعو إسرائيل إلى الانضمام للمعاهدة ولكن تصدّت كندا للمشروع العربي ودفعت المؤتمر إلى تأجيل مناقشة الموضوع على أساس أن المناسبة هي الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الوكالة . وبالطبع لم تكتف إسرائيل للفقرة التي اعتاد المؤتمر السنوي للوكالة أن يضمنها بيانه الختامي التي تدعو إسرائيل إلى الانضمام حتى يكون لمعاهدة منع الانتشار العالمية المطلوبة واللازمة لوضع سياسة أمنية مناسبة في المجال النووي .

فما هو أثر انضمام إسرائيل على القضية النووية الإسرائيلية ؟

إن انضمام إسرائيل للمعاهدة كدولة نووية يكرس وضعها ، وتعلم إسرائيل جيداً أن التزامات المعاهدة قصاصة ورق لا توفر لها أمناً ولا تلزمها بتأمين غيرها إذا تعارضت مع مطامعها السياسية .

معنى ذلك أنه إذا استجابت إسرائيل للمطالب العربية وانضمت إلى المعاهدة وهو أمر شجعتة واشتظن لساعات على سبيل الاختبار والمناورة وسحبته في مايو ٢٠٠٦ ، فإن ذلك سيجعل وضع إسرائيل أفضل كطرف، ولن يحل المشكلة وهي تسليح إسرائيل وعدم تسليح العرب .

وأغلب الظن أن العرب لا يعرفون ماذا يريدون كمجموعة ولا تعرف دولهم فرادى ماذا تريد مادامت علاقاتها بواشنطن تستغرق كل علاقاتها واهتماماتها ولم تعد ترى إلا واشنطن في السياسة والأمن والاقتصاد والاجتماع والدين ، باختصار في الدنيا وفي الآخرة .

وهل البديل هو تسليح إحدى الدول العربية نيابة عن العالم العربي نووياً حتى يمكن تحييد السلاح النووي الإسرائيلي ، وهل الوضع بين إسرائيل والعرب يشبه الوضع بين الهند باكستان ؟

ظاهرة تمسك الحكام بالسلطة في العالم العربي

من البديهي أننا نعالج الحكام في النظم الجمهورية التي لم تعد تفتقر عن النظم الملكية سواء في فترات الحكم وهي عادة لمدى الحياة ، أو في نطاق السلطات التي يمارسها الحكام ، أو في نوعية الحياة التي يعيشونها لدرجة انه أصبح وارداً المطالبة بتحويل النظم الجمهورية إلى نظم ملكية إذا كان ذلك سيرفع الحرج عن النظم الجمهورية ، كما يرفع الحساسية عند النقاد لهذه النظم .

ولسنا بحاجة إلى تأصيل ظاهرة تمسك الحكام بمناصبهم وامتيازاتهم . ولا نظن أن هناك حرجاً أو حساسية في دراسة هذه الظاهرة من الناحية العلمية تمهيداً لمعالجتها معالجة علمية أيضاً . ففي العالم العربي ملكيات هي الأردن والسعودية والكويت والبحرين وقطر - رغم استخدام مصطلح الأمير للحاكم والإمارة للدولة ، والمغرب ، وعمان ، أما دولة الإمارات العربية فهي تجمع بين خصائص النظم الملكية والجمهورية ويمكن أن نطلق عليها ملكية توافقية حيث تتوزع السلطة بين إمارة أبو ظبي وبقية حكام الإمارات الست. ففي هذا المعسكر يوجد في العالم العربي أربعة مسميات هي المملكة والإمارة والسلطنة والدولة في الإمارات .

أما النظم الجمهورية فالحكم فيها لا يتحدد بمدة معينة للرئيس وحتى لبنان تم تعديل الدستور لمنح ولاية ثالثة للرئيس ، وليس في العالم العربي رئيس سابق سوى بن بيلا الذي أطاح به انقلاب هواري بومدين ، وعبد الرحمن سوار الذهب الذي انقلب على النميري ومكث عاماً واحداً سلم بعده السلطة لحكم مدني لم يلبث أن أطاح به انقلاب البشير . والغريب أن جيبوتي هي الدولة العربية الوحيدة بعد لبنان التي يتم فيها تداول السلطة .

ويبدو أن ظاهرة انعدام وجود رئيس سابق في العالم العربي ، بخلاف صدام والذي أزاحه الغزو الأمريكي أو أمير سابق (سوى والد حاكم قطر) تتطوي على إعفائنا من مشاركة أفريقيا في ظاهرة عكسية وهي أن الرؤساء السابقين الذين تركوا السلطة بالاستقالة قبل انتهاء مددهم أو تركوها بعد استفاد هذه المدد وعجزوا عن تعديل الدساتير لتمديد ولاياتهم ، يتدخلون في سياسات بلادهم ويربكوا الحكام من بعدهم ، وهي ظاهرة تهتم بها الدراسات الأفريقية المعاصرة .

ولا يخفي أن دوافع تمسك الحكام بمناصبهم كثيرة بعضها حقيقي وبعضها الآخر وهمي ، وأول هذه الدوافع هو عدم شرعية وصولهم إلى الحكم ، بل إن الاعتماد على الانتخابات لتصحيح عدم الشرعية يعقد وضعهم لأنها جميعاً وبلا استثناء مزورة ومنظمة بشكل يؤكد ويثبت مناصبهم .

ويديهي أن الحاكم الذي يدرك في أعماقه افتقاده إلى المشروعية لا بد أن يمارس الديكتاتورية وأمتهان القانون ولي عنق الأحكام الدستورية بالتفسير والممارسة أو تفصيل هذه الأحكام على مفاصم الحالة التي يريدها ، وهي ظاهرة ربما كان أكثرها وضوحاً ما حدث في مصر في تعديل المادة ٧٦ من الدستور بطريقة تنسف كل أحكام الدستور الأخرى ، وفي صياغة أبوابها الدارسون المبتدئون للنظم الدستورية .

أما السبب الثاني لتمسك الحاكم بالمنصب حتى الوفاة فهو توهمه أنه فاتنة وعبقرية نادرة وأنه يجب أن يستفاد منه ما بقي حياً ، فأصبح كمن قال فيهم القرآن الكريم : " الذين يفسدون في الأرض وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا " ، وإن واجههم الناس بمدى ما يسببوه لأوطانهم من خراب وهوان ردت بطانتهم ومستشارو السوء والمنفعون بأن تلك أحمق المقعدين ينفثونها على الحكام العباقرة الذين قل أن وجود الزمان بمثلهم ، بل تأخذ هؤلاء العزة بالإثم فيتهمون الناصحين بأنهم عملاء للخارج رغم أن هؤلاء الحكام في قلب دائرة هذا الاتهام المخيف ، في عصر ضاعت فيه الفواصل والنقاط والحوائط بين الوطنية والعمالة ، وهو العصر الذي حذر منه رسولنا الكريم ، حين تحدث عن الرابضة وهم ذوو العاهات الذهبية والوطنية والثقافية والذين تواروا في عصور الحق والنور .

أما السبب الثالث فهو خشية بعض الحكام من أن يأتي نظام ينصب لهم المشانق عدلاً أو ظملاً لأن بعضهم هم أنفسهم فعلوا ذلك لسابقيهم ، ولأن ثقافة الحكم في العالم العربي تكرر ما يقوله الحاكم بأن وطنه بدأ تاريخه يوم تولى حكمه ، وكل من جاءوا قبله أقزام خونة ، رغم أن العالم العربي لم يواجه ظاهرة محاكمة الحكام السابقين بسبب جرائمهم خلال مدة حكمهم لأنه لا يوجد رئيس سابق أصلاً ، عدا ما اشرنا إليه وهو الرئيس سوار الذهب ، والنميري الذي أطيح به

والذي حاولت حكومات لاحقة تسلمه لمحاكمته ، والرئيس بن بيلا وكان بطلاً قومياً فهو أهل للتكريم والإجلال وليس المحاكمة .

أما السبب الرابع فهو سهولة البقاء في الحكم وعدم وجود سبب جدي يرغم الحاكم العربي على تركه ، خاصة إذا ربط هذا الحاكم وجوده بعدد من الترتيبات الداخلية ومع دول أجنبية ، وتمكن من قمع المعارضة والتعامل معها أمنياً ، لأن الدخول معها في جدل سوف يفتح عيون شعبه على ضعف موقفه ، خاصة وأن الدستور يعطيه في بعض الدول الحق في البقاء إذا رغب .

السبب الخامس ، هو أن طول مدة الحكم تؤدي إلى نشأة طبقة من المنتفعين وطبقات من الفساد تصبح أشد تمسكاً بالحكم ويرجع ذلك الوضع إلى عدد من الحقائق . وأول هذه الحقائق وأهمها هي أن الحكام في العالم العربي أدمنوا السلطة والأضواء والظهور بمظهر التميز ، وثاني هذه الحقائق هي انعدام مساءلة الحكام وتقييم أعمالهم وتحميلهم المسؤولية ، وثالثها هو أن طول مدة بقائهم في الحكم منحهم حصانة ضد الزوال وعاصروا أجيالاً تولد وأجيالاً تروح خاصة وأنهم نجحوا في تكريس جهدهم في إحداث فراغ سياسي هائل لا تستطيع الكفاءات أو القوى السياسية الفاعلة أن تعيش فيه ، بل إن بعضهم حرص على إطلاق قوى وقيماً جديدة تزري بقيمة الجهد والجدية والشفافية والعلم وتعلي قيم البلطجة الإدارية والقانونية والرشوة والواسطة والانحراف ، لدرجة أن المفتي في إحدى هذه الدول أسبغ شرعية دينية على الرشوة وأطرافها باعتبارها واقعاً لا مفر من التعامل معه حتى تسير مصالح الناس .

والحقيقة الرابعة هي أن عدم مساءلة الحاكم وعدم الفصل بين ميزانيته وميزانية الدولة والتعظيم على حقيقة الموارد واختيار برلمان يساند رغبات الحاكم أدى إلى طوفان من الامتيازات يصعب في ظلها على الحاكم العربي أن يترك جنة الاستبداد والفساد إلى مصير مجهول ، رغم أنه خلال حكمه لا بد أن يكون قد حصل على أموال طائلة تضمن له حياة رغدة خلال ما تبقى ، إن تبقى أصلاً ، من سنوات في حياته .

ونحن نعتقد أن هذه الخصائص والظروف التي أفرزت ظاهرة تمسك الحكام العرب بمناصبهم وتطوير كل شيء لخدمة هذا الهدف هو جزء من ثقافة المجتمع العربي السائدة ، ولعلنا نذكر أن كل حاكم يبدأ حكمه بطلب العون من الله والشعب لأن المسؤولية ثقيلة ، وأنه اضطر إلى تسلم الحكم ولو كان الأمر بيده لعزف عن ذلك ، ولكن وضعه في هذا الموضع ، ولكن بعد وقت قصير يتولاه الكهنة فيؤكدون له أن الله هو الذي اختاره دون غيره لمزايا خاصة فيه فيجب أن يسمو على الشعب ليكون على مستوى الاختيار فيحيلون بينه وبين الحقيقة ويصبح أسيراً لما يرون وما يسمعون ورهينة لأهوائهم .

فهل تصلح الديمقراطية الحقيقية في تبديد هذه الثقافة التي كرستها المصالح ، أم سيظل شعار الديمقراطية في يد الحاكم رمزاً للاستغلال والاحتتيال ، وفي يد الشعوب رمزاً لليأس والنفاق ؟

إن المخرج من هذه الحلقة الجهنمية يحتاج إلى الكثير وأولها نشر ثقافة الديمقراطية الحقة والتجرد والإخلاص في خدمة الوطن ، مما يجعل المهمة محاطة بأفدح المخاطر .

الجوانب القانونية والسياسية لوفاة ميلوسوفيتش

أدى إعلان المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة المتهمين فى إرتكاب جرائم الحرب فى يوغوسلافيا السابقة يوم ١١ مارس ٢٠٠٦ إلى تدافع القضايا السياسية والقانونية الملحة فى الظهور. فقد وُجد الرئيس الصربى السابق ميتاً فى زنزانته فى إحدى ضواحي لاهاي. وعلى الفور تضاربت الأقوال والاتهامات حول أسباب الوفاة. أما القضية الكبرى الثانية، فهى تتعلق بأثر هذه الوفاة على سير الدعوى الجنائية. وأما القضية الثالثة، فهى تتصل بسمعة المحكمة الدولية والانتقادات الموجهة إليها. ورابع هذه القضايا، فهى أثر هذه الوفاة على ملف الجرائم فى يوغوسلافيا وماضيها المؤلم، فضلاً عن أثرها على فرص انضمام يوغوسلافيا والجبل الأسود للاتحاد الأوروبى. وأخيراً، أثر الوفاة على الدعوى المرفوعة من جمهورية البوسنة ضد جرائم الصرب فيها أمام محكمة العدل الدولية.

المعروف أن ميلوسوفيتش قاد حملة شرسة لمقاومة انفصال البوسنة وكرواتيا، وشهد تحلل الاتحاد اليوغوسلافى، الذى بدأ يتصدع بعد وفاة الزعيم القومى تيتو فى مايو ١٩٨٠، ولم تفلح القيادة الجماعية فى ظهور وحشية الصرب ضد بقية الأعراق، خاصة المسلمين، وتأجج المشاعر القومية المتطرفة لدى الجميع، بما فى ذلك الألبان فى كوسوفو، فاتخذت حرب الصرب ضد المناطق اليوغوسلافية طابعاً دينياً وعرقياً. وضرب الصرب أمثلة وحشية فى التطهير العرقى عجزت أمامه قوات الحماية الدولية، التى ارتكبت - رغم ضماناتها - أبشع المذابح ضد المسلمين فى قرية سربيرنتشيا عام ١٩٩٥، والتى كشفت الذكرى العاشرة لهذه المذابح مدى التبلد الأوروبى وفى الأمم المتحدة، بينما ترق مشاعرهم جميعاً لمأساة اليهود فى المحرقة.

وقد دفع ميلوسوفيتش الاتهامات عن جرائمه بأنه كان يدافع عن وحدة بلاده ضد الحركات الانفصالية، وعن سيطرة العرق الأقوى وهو الصرب، ولكنه لم يبرر جرائم التطهير العرقى البشعة التى تشكل جرائم ضد الإنسانية.

القضية الأولى التي يثيرها وفاة ميلوسوفيتش هي طبيعة الوفاة. فقد تردد أنه عثر على خطاب بخط يده يحذر فيه من أنه يتعرض للتسمم، وقيل أنه انتحر، كما قيل أن أسرته اتهمت المحكمة بالتسبب في قتله، لأنها تعلم أنه مريض، ومع ذلك رفضت أن يعالج في موسكو بحجة أن بالمحكمة طاقماً طبيياً، ولم تجد سبباً لعلاجه في موسكو. فضلاً عن ذلك فقد طالبت المحاكمة وقاربت السنوات الأربع لتوقفها عدة مرات بسبب مرض ميلوسوفيتش. ويبدو أن سبب الوفاة يكتسب أهمية خاصة في ضوء عدد من الاعتبارات: أولها، أن اغتيال الرئيس السابق بالسم أو بغيره يختلف عن الانتحار من حيث أن الاغتيال يعنى أن هناك من له مصلحة فى الاغتيال وعدم اكتمال المحاكمة، وأن انتحار أحد المتهمين الكبار يمكن أن يرسم علامة استفهام حول تأمين المتهمين أمام المحكمة حتى تخمد المطالبة بتسليم ميلادتين قائد الجيش الصربى خلال الحرب وغيره، حيث يصر الاتحاد الأوروبى على ذلك. كذلك يبدو أن بلجراد لا تريد استكمال المحاكمة حتى لا تصل إلى مرحلة صدور الحكم، حيث تضطر بلجراد إلى أن تدفع مائتى مليار دولار على سبيل التعويض المدنى لأسر الضحايا. كذلك قد يكون من أهداف اغتيال ميلوسوفيتش ألا يصدر الحكم بإدانته، مما يؤثر على نظر محكمة العدل الدولية للقضية المرفوعة ضد يوغوسلافيا السابقة من جانب جمهورية البوسنة.

أما القضية الثانية، فهي مصير الدعوى الماثلة أمام المحكمة بعد وفاة ميلوسوفيتش، والقاعدة فى مبادئ القانون الجنائى هي أن الدعوى مرتبطة بالمدعى عليه، وتنقضى الدعوى بوفاة. غير أن هذا النوع من المحاكم الدولية يهدف أساساً إلى محاكمة ظاهرة الإبادة العرقية فى صورة محاكمة أشخاص لا تكون محاكمة مقصورة لذاتها. ولذلك لا أظن أن موت ميلوسوفيتش ينهى الدعوى، مثلما لا أظن أن ما صرح به منسق السياسات الأوروبية سولانا صحيح، حيث أعرب عن أمله فى أن تنتهى هذه الوفاة صفحة مؤلمة، وتسدل الستار على ماض أليم، فلا يزال هناك مئات وآلاف المفقودين والضحايا. فالوفاة لا تنهى الدعوى مادام هدف المحكمة ليس المعاقبة لشخص أو أشخاص، وإنما الهدف الحقيقى هو محاكمة ظاهرة الإبادة، ولو اتخذنا معيار عدد القضايا التي نظرتها المحكمة حتى الآن لكأنت النتيجة أن المحاكمة بلا جدوى.

أما أن طول أمد المحاكمة يبيث اليأس وعدم الجدوى في نفوس أسر الضحايا، ويجعل الوفاة مخرجاً لإدانة التطرف العربي، فلا أظن أنه صحيح إذا وضعنا هدف المحاكمة الذي أوضحناه في الاعتبار.

أما أثر الوفاة على فرص انضمام يوغوسلافيا إلى الاتحاد الأوروبي، فلا شك أنه إذا ثبت أنه تم اغتياله من جانب الصرب، فإن عدم ثقة أوروبا في يوغوسلافيا سوف نتفاهم، مما يجعل الانضمام مستبعداً حتى تبرا البلاد مما لحق بسمعتها من جرائم. ويشير البعض إلى أن صورة المحكمة في صربيا قد أصبحت أشد قتامة وسلبية بعد وفاة ميلوسوفيتش، بل وتعتبر بعض الأطراف المتطرفة قومياً أن رئيسهم السابق "جاهد" لأهداف وطنية، وأصبح "شهيداً" في ساحة المجد القومي.

وأخيراً، فإن وفاة ميلوسوفيتش لن توقف الدعوى، لأن المحاكمة كما قالت ديلايونتي المدعى العام للمحكمة، لا تهدف إلى الإدانة، ولكنها تهدف إلى كشف الحقيقة وتفاصيل ما حدث تماماً. معنى ذلك أن موت المتهم لا يؤثر على سير الدعوى، مهما كانت طبيعة موته انتحاراً أو رغم أنه، وإن كانت بعض الأوساط الصحفية الأمريكية ترى أن وفاته وعدم اكتمال المحاكمة تظهر أن السلام يتطلب ما هو أكثر من العدالة.

والحق أن قضية المسلمين في البوسنة، وخاصة ضحايا الصرب بقيادة ميلوسوفيتش يجب أن تلقى ما تستحقه في تعليق الإعلام العربي والإسلامي، بصرف النظر عن السبب الذي أدى وفاة الرئيس الصربي السابق سواء كان انتحاراً أو كان بسبب مرض يعانيه، أو غيره. والمهم أن موت أحد كبار مجرمي الحرب في يوغوسلافيا ضد المسلمين هناك لن ينهي المشكلة، مادامت ثقافة الإبادة ضد المسلمين هي السائدة عند الصرب. ولهذا السبب يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدورها، خاصة وأنها قصرت في حماية المسلمين، وتركتهم تحت الأمل في أنهم تحت الحماية الدولية، فكان ذلك سبباً إضافياً لمباغنتهم بالإبادة. وحرى بالمنظمة الدولية أن تعلن كل عام مناسبة لذكرى محرقة المسلمين في البوسنة على الأقل، حتى يحين الوقت الذي نتذكر فيه كل عام محرقة الفلسطينيين على يد إسرائيل. أما الالتزام الآخر على المنظمة الدولية فهو إعداد برنامج لثقافة التعايش حتى لا يغرى معاداة الصرب للمسلمين غيرهم بالتعدى عليهم، وحتى يكون ذلك ضماناً للسلام بين مختلف الأديان والأعراق.

السياسة إلى الإسلام

والثقوب السوداء في ثوب الغرب

تجتاح أوروبا حالة من السعار ضد محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقد نشرت الصحيفة الدنماركية Jyllands- posten في سبتمبر ٢٠٠٥ رسماً كاريكاتورياً للرسول الكريم وطلبت من الكتاب والفنانين أن يقدموا رواية عنه ترافق الرسم في كتب الأطفال. وكانت الصحيفة قد نشرت ١٢ رسماً هزلياً تصور الرسول الكريم في صور تشير إلى دلالات سلبية. وقد توالى الاحتجاجات الإسلامية والشعبية وبعض الرسمية، حيث قامت السعودية وسوريا بسحب سفرائهما من الدنمارك، كما أغلقت ليبيا سفارتها هناك. أما على المستوى الشعبي فقد أحتجت الجماهير الإسلامية خصوصاً في أندونيسيا وباكستان وفلسطين والقاهرة، وحيث هددت بعض الجماعات المسلحة في فلسطين رعايا الدنمارك والنرويج. أما الاتحاد الأوروبي فقد أيد الدنمارك في الدفاع عن حرية التعبير. من ناحية أخرى أنضمت صحف أوروبية أخرى في أيسلندا وألمانيا وسويسرا وأسبانيا وهولندا وإيطاليا وفرنسا إلى الحملة. وقد قام رامى لكح رجل الأعمال القبطى الهارب بأموال البنوك إلى فرنسا ومالك صحيفة فرنسا المسائية France Soir بفصل رئيس التحرير، ولكن رئيس تحرير مجلة الموند دبلوماسيك Le Monde Diplomatique اتجه إلى دعوة العالم الإسلامى إلى فهم الثقافة الأوروبية التى تولى كثيراً من شأن حرية التعبير، والتركيز على قضايا أهم وعدم مواجهة الغرب بسبب هذه القضية. على الجانب الآخر، شن وزير خارجية بريطانيا جاك سترو هجوماً شديداً على الصحف التى أعادت نشر الصور، كما انتقدت الولايات المتحدة موقف الصحف الأوروبية فى هذا الموضوع. وقد أضيف إلى الاحتجاج الشعبى والرسمى فى العالم الإسلامى إعلان أمين عام المؤتمر الإسلامى بأن المشاورات تجرى لعقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية خلال شهر فبراير لدراسة أزمة الصور. وقد ظهر كاتب المقال فى الصحيفة الدنماركية لكى يعلن أسفه عما أصاب مشاعر المسلمين بسبب الرسوم، ولكنه تمسك بحق التعبير الذى لا يحظره القانون الدنماركى. كذلك دافعت

الصحيفة الفرنسية المسائية عن قرار نشر الصور قائلة "تصور أن مجتمعاً أضاف إلى محظوراته تلك المحظورات الواردة في مختلف الأديان، فماذا يبقى من حرية التفكير والحديث وحتى الحركة؟ ومضت الصحيفة تقول "نحن نعرف مجتمعات من هذا النوع ولكن فرنسا انضمت إلى القائمة (يشير إلى إعتذار الحكومة الفرنسية للمسلمين)".

وقد اعتذرت الصحيفة الدنماركية في بيان أصدرته على موقعها، ولكن الاعتذار كان في الواقع اعتذاراً عما تسببت فيه من إهانة للمسلمين ولم يكن الاعتذار عن النشر، ولذلك أصرت الحكومة الدنماركية على عدم الاعتذار للدول الإسلامية.

هكذا تقابل العالم الإسلامي مع الغرب فيما وصفه البعض بأنه صراع ثقافات أو حضارات، مما يلقي بظلال كئيبة على فرص الحوار بين الإسلام والغرب. فكيف يمكن التوفيق بين حق العالم الإسلامي في الحفاظ على قدسية الرموز الإسلامية في الإعلام الغربي وبين إصرار الغرب على صيانة حرية التعبير؟ وهل تجدى صور الاحتجاج المختلفة بما في ذلك مقاطعة السلع الدنماركية في تغيير موقف الغرب من الرموز الإسلامية؟.

في الإجابة على هذا السؤال يشير البعض إلى أن قدسية الدين الإسلامي ليست أمراً مألوفاً في الغرب الذي لا يحترم المقدسات الدينية بما في ذلك خالق الكون، وهو ما عبرت عنه إحدى الصحف الألمانية التي قالت أنهم أحرار في نقد الخالق نفسه. ولكن الصحف الأوروبية جميعاً نفت أن تكون هناك حملة منسقة ضد الإسلام والمسلمين، وأن الحملة المنظمة تهدف إلى تأكيد حرية التعبير. وإذا كانت الصحيفة الدنماركية قد نشرت هذه الصور في سبتمبر عام ٢٠٠٥، وأعدت نشرها مرة أخرى في أواخر يناير ٢٠٠٦ لأسباب غير معروفة، فإن انضمام الصحف الأوروبية الأخرى إليها في الوقت الذي تواجه فيه هذه الصحيفة الاحتجاج هو الذي استفز وزير خارجية بريطانيا والولايات المتحدة.

والحق أن أوروبا والغرب عموماً الذي يتمسك بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان يصر على تطبيق هذه المفاهيم داخل أراضيها بشكل يختلف عن تطبيقها في

الدول الأخرى. وفي هذا الصدد نشير إلى عدد من النقوب السوداء فى ثوب الحرية والديمقراطية فى الغرب.

التقب الأول، هو الحديث المتحمس عن حقوق الإنسان فى الوقت الذى تنتهك فيه أبسط حقوق الإنسان، خاصة فى السجون العسكرية الأمريكية وتدنيس المصحف الشريف، وكل مظاهر احتقار الإسلام بشكل منظم للحط من معنويات المعتقلين، فيسلكون فى سبيل ذلك مسلكاً بربرياً فاحشاً. كذلك تورطت معظم الحكومات الأوروبية فى فضيحة السجون السرية الأمريكية، ومع ذلك لاتزال تتكر هذا التورط رغم نتائج التحقيقات التى أجراها البرلمان الأوروبى.

أما التقب الثانى، فهو الإعلان عن نشر الديمقراطية فى العالم العربى، والإصرار على عقد الانتخابات فى فلسطين والإشادة بنتائجها، ومع ذلك بذلت كل الضغوط ضد حماس، مرة لاستبعادها من المشاركة فى الانتخابات، ومرة أخرى لمنعها من الدعاية فى الانتخابات، بل وتهديد الشعب الفلسطينى بوقف المعونة عنه إذا اختار مرشح حماس، ومرة ثالثة بمنع هذه المعونة لمعاقبة الشعب الفلسطينى لأنه اختار حماس، أى أن الغرب قد أشاد بنزاهة الانتخابات الفلسطينية، ولكنه لايعترف بنتائجها.

التقب الثالث، هو التمسك بحرية الفكر والتعبير والإبداع للإساءة إلى الإسلام والمسلمين وحدهم. وتعلم أوروبا جيداً أن قوانين معاداة السامية تقف لكل متقف أو مفكر أو باحث فى الشؤون اليهودية والصهيونية بالمرصاد. نشير فى هذا الصدد إلى بعض ضحايا الحظر الفكرى وإعدام حرية التعبير، وفى مقدمتهم المفكر والفيلسوف الفرنسى المسلم روجيه جارودى الذى سجن وفرضت عليه غرامة مالية بسبب كتابه عن "الأوهام والخرافات المؤسسة للسياسة الإسرائيلية"، وغيره كثير من أساتذة الجامعات والباحثين الذين منعوا بحكم القانون مثل قانون جيسو فى فرنسا، من مجرد التفكير فى المحظورات الصهيونية مثل المحرقة وغيرها. ومعلوم أن الأمم المتحدة قد احتفلت عام ٢٠٠٥ بالذكرى الستين للمحرقة، حتى توأكب ذكرى إنشاء الأمم المتحدة، بحيث يتم الاحتفال سنوياً بالذكرى المحرقة. وقد فتحت أوروبا ذراعيها لكل من يسئ إلى الإسلام والمسلمين. وعندما نشر سلمان رشدى، الكاتب

البريطاني ذو الأصل الهندي، روايته "آيات شيطانية" في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، تمسكت الحكومة البريطانية أمام الانتقادات الإسلامية بأن سلمان رشدي يمارس حرية التعبير في وطنه. ولكن بريطانيا أصدرت تشريعاً يحظر الإساءة إلى الأديان، وهو الذي دفع وزير خارجية بريطانيا إلى انتقاد نشر هذه الرسوم. كان الإمام الخميني في إيران قد أصدر فتوى بإهدار دم سلمان رشدي، ولا يزال مختبئاً عن الأنظار حتى اليوم. فهل التطوع بالإساءة إلى الرسول الكريم والمقدسات الإسلامية ممارسة لحرية التعبير، بينما نقد السياسات الإسرائيلية الإرهابية هو المقدس الوحيد في الغرب؟ وأين يقع الخط الذي تلتقى عنده حرية التعبير في الغرب مع مستوى الحضارة التي تؤكد على احترام الآخر وعلى دياناته ومقدساته؟.

إن التسوية السريعة لهذه القضية تؤدي إلى وقف التدهور في العلاقات الإسلامية الغربية، كما أن توحيد المواقف الإسلامية يوقف التباين بين هذه المواقف، ويوحد المشاعر في الشارع الإسلامي. وقد يكون من المفيد أن يدعى الاتحاد الأوروبي إلى المؤتمر الطارئ لوزراء الخارجية الإسلامي، وأن يتم الحوار بين الطرفين، وأن يتم بيان المخاطر التي تترتب على مثل هذه الأحداث المؤسفة.

قضية الرسوم الهزلية:

حرية تعبير أم إساءة متعمدة للإسلام

استقر الرأي في العالم الإسلامي على الأقل منذ قمة طهران عام ٢٠٠٠ على أن هناك حاجة إلى الحوار بين العالم الإسلامي والغربي، وأن تكون وظيفة الحوار إزالة التراكمات الإضافية التي أنتجتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى الموروث الثقافي والسياسي القديم، وتنقية الأجواء بين الجانبين، والقفز إلى المستقبل المشترك بكل حسن نية، وإزالة الالتباسات التي تعترض طريق الحوار. والحق أن العالم الإسلامي كان جاداً في مسألة الحوار ولا يزال، ولكن أدت قضية الرسوم التي نشرتها إحدى الصحف الدنمركية، وما ترتب عليها من موقف متعمد من عدد كبير من الصحف والدوائر السياسية في الدول الأخرى، والتمسك بذريعة حرية التعبير قد جعل التساؤل مشروعاً في هذه المرحلة: هل ما حدث بين الغرب والعالم الإسلامي، والذي لا تزال نيرانه تتعالى يعد شرخاً في بناء العلاقات، أم هو هزيمة لقضية الحوار، أم أنه يعد أحد أعراض ضعف البنية الأساسية للحوار؟

فعلى الجانب الأوروبي، تمسكت الحكومات الأوروبية بمفهوم حرية التعبير، ولكنها تجاهلت أن هذه الحجة يرد عليها قيدان: أولهما، ألا تصيب أو تؤذي مشاعر الغير، خاصة عندما يتعلق الأمر بقدسية المعتقد والدين، ومكانة الدين في نفوس الشعوب الشرقية أياً كان هذا الدين، وهذا ما أكده بيان القاتليكان، وإلا أفضت حرية التعبير إلى حالة الفوضى والغاب. والقيد الثاني، أن هذه الحرية ليست مطلقة إلا عندما يتعلق الأمر بالإسلام ورموزه، وهو ما يعني أن هذه الحرية انتقائية. فقد أعلنت الصحيفة الدنمركية أنها سبق أن رفضت رسوماً مهينة للسيد المسيح، ولكنها رفضت نشرها، «لأن القراء لن يستمتعوا بها، وأنها قد تستفز مشاعرهم». من ناحية أخرى، نشرت صحيفة "هاآريتز" الإسرائيلية يوم ١١ فبراير ٢٠٠٦ أن نفس الصحيفة كانت تنوى نشر رسوم هزلية عن المحرقة وعن إسرائيل، حتى توضح أنها تستطيع أن ترسم كما نشاء دون تمييز، ولكن رئيس التحرير قرر عزل مدير التحرير والرسام، وأوقف النشر قبل مثول الجريدة للطبع. وكانت إحدى الرسوم

تصور نجمة داود على هيئة قنبلة يتكلى منها شريط مشتعل، وقالت الصحيفة أنه سبق نشره بريشة نفس الرسام، ولكن لم يلتفت إليه في الماضي، وبررت النشر بأنها أرادت أن تظهر أنه حتى اليهود بكل الحساسيات التاريخية يتقبلون الفكاهة حتى في أقدس رموزهم دون أن يتظاهروا أو يحتجوا. وكان مدير تحرير الصحيفة قد أعلن في هذا السياق أنه سوف يتعاون مع المسابقة التي أعلنت عنها الصحيفة الإيرانية حول الهولوكوست، ولكن الصحيفة سارعت بنفي هذا التصريح خوفاً من إسرائيل.

والملاحظ أن الحملة بدأت في الجانب الأوروبي وتفاقت وشملت وزيراً في الحكومة الإيطالية يطالب البابا - كما فعل الباباوات في العصور الوسطى - بقيادة حملة صليبية لتأديب العالم الإسلامي، رداً على ردود الأفعال في العالم الإسلامي. والطريف أن الرئيس الأمريكي لم يهتم إلا بهذه الردود، ولكنه لم يلق بالاً إلى الاستفزاز، ربما لأنه هو نفسه أهم مصادر الاستفزاز والاستخفاف بالمقدسات الإسلامية. أما الموقف الذي اتخذته وزارة الخارجية الأمريكية من الرسوم، وانتقادها نشر هذه الرسوم، فلا يمكن تفسيره على أنه توزيع أدوار، أو اختلاف في وجهات النظر، ولذا يجب الحرص والحذر في تحليل بيان الخارجية الأمريكية، الذي انتقده مدير مكتب صحيفة "Die Ziet" الألمانية في صحيفة "الواشنطن بوست" يوم ٢٠٠٦/٢/٧ بعنوان «Tolerance for intolerance» حيث انتقد تشبيه الرئيس كلابتون الإساءة للمسلمين بالإساءة للسامية، كما انتقد الحكومات الإسلامية القمعية، وقمعها للأقليات الدينية، ورفض ما أسماه الوصاية الأمريكية على الصحفيين الأوروبيين.

أما ما يقال عن حرية التعبير بالنسبة لليهود ورموز الصهيونية، فتجدر الإشارة إلى أن بعض المحتجين في بريطانيا أمام سفارة الدنمرك في لندن قد طالبوا بقطع رأس الصحفي الدنمركي أو قتله، فاستغل وزير الداخلية البريطاني الفرصة، وطالب الشرطة بالتحقيق الحازم مع المتظاهرين، وحث البرلمان على الموافقة على بند كان قد رفضه مجلس اللوردات يتعلق بتجريم امتداح الإرهاب. يقابل ذلك ما صرح به "Nick Griffin" رئيس الحزب الوطني البريطاني لمؤيدي حزبه في اجتماع سرى سجلته هيئة الإذاعة البريطانية، وصف فيه الإسلام بأنه عقيدة خبيثة

وشريرة، ومع ذلك تمت تيرئته من تهمة التحريض على الكراهية العنصرية. وعلى الجانب الآخر، فإن السير "إقبال سكرانى" الأمين العام للمجلس الإسلامى البريطانى قد صرح بأن الإسلام لا يقبل الشنوذ الجنىسى، فتم التحقيق معه بتهمة الإدلاء بملاحظات معادية للإنسان، ولكن الدعوى أسقطت بناء على نصيحة هيئة الإدعاء الملكية لتفاهة القضية. وفى "رياض الحرية" البريطانية تم القبض على الشابة "مايا إيفانز" التى أعلنت ان أسماء الجنود البريطانيين القتلى فى العراق يمكن الاطلاع عليهم فى ساحة "الوايتهول" فتم التحقيق معها، وأُفِرَج عنها بكفالة. فى نفس "رياض الحرية" صاح "Walter Wolfgang" عضو حزب العمال البريطانى فى وجه وزير الخارجية، وهو يدافع عن دور بريطانيا فى العراق فى مؤتمر حزب العمال عام ٢٠٠٥، وأعلن النائب أن هذا كلام فارغ، فأخرج من المؤتمر وتم توقيفه بموجب قانون محاربة الإرهاب، رغم حصانته البرلمانية. ولما رابط " Brian Haw" المعارض للحرب فى العراق أمام البرلمان وصرح بأن حزب العمال مسئول عن الزج ببريطانيا فى حرب غير مشروعة تقرر حظر المظاهرات فى حدود كيلو متر حول البرلمان.

أما فى مجال الحرية فى مواجهة الهولوكوست نشير إلى قضية السيد "Earnest Zundel" الذى استؤنفت محاكمته فى "مانهايم" بتهمة إنكار الهولوكوست، وهى تتألف من ثلاث تهم، وهى السب والتحريض وامتهان الموتى. كان Zundel يعيش فى الولايات المتحدة، ثم طرد إلى كندا، وتم تسليمه إلى ألمانيا ليحاكم بتهمة تصل عقوبتها فى القانون الألمانى إلى السجن خمس سنوات. وقد شبه أنصاره قضيته بقضية الرسوم، وطالبوا بحقه فى حرية التعبير التى تتمسك بها أوروبا. وكان Zundel قد نشر فى موقعه الإلكتروني كتاباً بعنوان: «هل مات فعلاً ستة ملايين يهودى؟» أكد فيه أن اختراع المحرقة هدفة استغلال الشعب الألمانى. هناك آلاف القضايا المشابهة، ولكننا نشير إلى قضية المؤرخ البريطانى الشهير "ديفيد ارفينج" المعتقل الآن فى النمسا بتهمة إنكار المحرقة، وقضية " Germar Rudolf" الذى سلم إلى بلده ألمانيا من الولايات المتحدة للمحاكمة.

تلك نماذج من حرية التعبير فى أوروبا، أو حرية اللاتعبير عندما يتعلق الأمر باليهود، أو بالحساسيات السياسية داخل الدول الأوروبية، ويوجد بالقطع ما

يمنع الإساءة في قانون هذه الدول إلى الأديان والمعتقدات، وإلى المصالح القومية لها، وكذلك الإساءة إلى علاقاتها مع الدول الأخرى.

وأحسب أن موجة الاحتجاجات العارمة في الشارع الإسلامي تلتقى موافقة من الحكومات الإسلامية، ولكن يبدو أن هذه المواقف الرسمية قد تأخرت كثيراً، فتركت الزمام والساحة إلى غيرها. على الجانب الآخر، فإن رد الفعل الإسلامي كان بالغ العنف، وتضمن بعض التصرفات غير المقبولة مثل إحراق السفارات والبعثات الدنمركية التي تتمتع في كل الأحوال بالحصانة المطلقة.

في ضوء ما تقدم، كيف يمكن رسم المستقبل المشترك بين الغرب والعالم الإسلامي على أساس مقبول من الجانبين؟

لا أشك أن قضية حرية التعبير التي تم الرد عليها، وقضية الإساءة إلى الآخر، هي من القضايا التي تعكس أزمة في الحوار سواء في لغته أو في المسرح الذي أعد له. فمن المقطوع به أن الحملات التي تسيرها الدول الإسلامية إلى أوروبا تحت عنوان تحسين صورة الإسلام في الخارج أصبحت وهماً، ولا بد من التخطيط بشكل علمي للتواصل مع الغرب على أساس الاحترام بالمسلمين المتبادل والمصلحة المشتركة، وأعتقد أن نقطة البداية هي الطريقة التي تسوى بها أزمة الرسوم، فهي التي سترسم طريق المستقبل.. هل يتم القفز عليها، أم يتم الإصرار على الاعتذار الرسمي عن أن حرية التعبير لا يجوز أن تتطوى على الإساءة؟ وألا يكتفى بالإعتذار عما ألم من ضرر، لأنه فصل بين المقدمة والنتيجة، وهو أمر أجادت أوروبا والولايات المتحدة استخدامه في القضايا الدينية والسياسية. ونعتقد أن اللقاء بين الجانب الإسلامي والغربي والأمم المتحدة أصبح ضرورياً لوضع ميثاق شرف يحترم كل المقدرات الدينية على الأقل، أما ما وراء ذلك، فهو يدخل في إطار حرية التعبير.

وأخيراً، فلماذا لا تضع المؤسسة اليورومتوسطية لحوار الثقافات ومقرها بمكتبة الاسكندرية برامج لمعالجة مثل هذه القضايا، وأن تكون القناة الرئيسية في هذا الشأن بين الغرب والعالم الإسلامي، وهذا هو الهدف من اختيار الاسكندرية مقراً لها.

الإدارة الأوروبية

لأزمة الرسوم وتداعياتها الخطيرة

من الواضح أن أوروبا كلها متضامنة مع الدانمارك وهي تدير الأزمة مع العالم الإسلامي، على أساس أن الصمود هو الذي يحسم القضية. فرغم المظاهرات صاحبة والشعارات والمقاطعات للمنتجات والكتابات والاتصالات التي تعبر عن موقف العالم الإسلامي، والتي تضافرت مع الاحتجاجات الدبلوماسية، والتي أتخذت مختلف الأشكال من سحب للسفراء إلى إغلاق لمقار البعثات في الدانمارك، إلا أن أوروبا أصرت حتى الآن على موقف واحد. فقد رفض رئيس وزراء الدانمارك تقديم أى اعتذار عن الرسوم، أى حق الصحفى فى التعبير، وإن كان بأسف لما أصاب مشاعر المسلمين، وهو نفسه موقف الصحيفة الدانماركية. فى نفس الوقت أعلن رئيس المفوضية الأوروبية تمسكه بحرية التعبير، وارتفعت أصوات أكثر حدة وتطرفاً من وزراء فى حكومات أوروبية ينددون بالإسلام والعالم الإسلامى.

ارتكزت الإدارة الأوروبية للأزمة على عدد من الافتراضات: الأول، أن العالم الإسلامى ليس كتلة واحدة، وأن مظاهر التعبير عن الغضب فيه ليست متساوية، وهو ما يسمح بالاتصال بمراكز هامة للتهدة وإنهاء الأزمة. الافتراض الثانى، هو أن الاتصال بالحكومات هو أحد الطرق الهامة للسيطرة، وهو ما دعا سولانا المنسق الأعلى للسياسات الأوروبية إلى القيام بجولته فى المنطقة، ساعياً على الأقل إلى تحجيم رد الفعل الرسمى فى بعض الدول الإسلامية. وهذا الافتراض قائم على قراءة أوروبية للسلوك العربى، وهو أن الحكومات قادرة على تهدئة الشارع، وأن سلوكها يؤثر تأثيراً كبيراً على هذا الشارع الذى يستلهم هذه المواقف. الافتراض الثالث، أن ردود الفعل الشعبية عادة قصيرة الأمد، وسرعان ما تتبدد بمرور الزمن. بعبارة أخرى، فإن أوروبا التي تساندها الولايات المتحدة قد اختارت أن تفسر هذه الأزمة من منظورها التقليدى، واتخذت قرارها بالصمود فى وجه مظاهر الأزمة، وهي واثقة أنها - أى أوروبا - هي دائماً المنتصرة فى هذا السياق.

فى تفسير أوروبا لهذه الأزمة، أن الشارع الإسلامى يغلى لأسباب عديدة، لا علاقة لها بالرسوم، وإنما تتعلق بنمط حياته ومعاناته مع الحكومات وأحباطاته، خصوصاً فى العراق وفلسطين، وما تسببه السياسة الأمريكية من مضاعفات خطيرة على مسار حياته وعقيدته، فكانت الرسوم مناسبة للانفجار، وربما استعانت أوروبا بتفسيرات بعض المجتهدين من أبناء العالم الإسلامى الذين يدعون الحكمة والرؤية، ويظنون أنهم واسطة بين الطرفين، وهم فى الحقيقة أكثر ميلاً لأوروبا، وأكثر اقترباً من نظرتها للعالم الإسلامى. ولسوء الحظ، فإن الإعلام العربى والإسلامى يفسح لهؤلاء مساحات معتبرة للكتابة والحديث، وكأنهم رسل الرحمة والسكينة فى عالم إسلامى مضطرب، فأصبح بعضهم يعتبر نفسه من قيادات الرأى العام، فترتفع جائزته على مساعيه عند أوروبا والغرب عموماً. وقد لاحظ الغرب أن فريقاً من هؤلاء يدافع عن الرسوم، بل وينقلها فى صحفه، مثلما حدث فى الجزائر والأردن واليمن وماليزيا وأندونيسيا، وقد تطول القائمة، وهو ما يسمح لأوروبا بافتراض أن الاحتجاج على الرسوم ليس موقفاً موحداً فى العالم الإسلامى، وأن الصمود الأوروبى يسمح أيضاً بانحسار الموجة، وتؤدى طول المدة إلى شروخ فى صرح المعارضة الإسلامية.

الأخطر من الافتراض والتفسير لما يحدث فى العالم الإسلامى أن أوروبا تبنى صمودها وإصرارها على حرية التعبير أياً كانت نتيجته. ورغم اعتراض الكثير من الساسة والعقلاء، وكذلك الفاتيكان وشرائح عديدة من الأوساط الدينية على اعتقاد - بالغت فيه كثيراً - مفاده أن أوروبا تمر باختبار لجدية الديمقراطية فيها، وأن ما يحدث فى الشارع الإسلامى هو صورة من صور الهجومية والإرهاب ضد المصالح الأوروبية فى العالم الإسلامى، هدفه محاربة هذه الديمقراطية، وإرغام أوروبا على التراجع، ولذلك قرر رئيس المفوضية الأوروبية أن أوروبا لن تعتذر عن حقها فى حماية الديمقراطية، مهما بلغت قوة رد الفعل الإسلامى. بل تؤكد الكتابات الأوروبية على أن أوروبا هى التى يجب أن تنقل العالم الإسلامى إلى مرحلة الحضارة والديمقراطية، وأنه إذا انكسرت موجة المعارضة الإسلامية فذلك يعنى انتصار الديمقراطية على الديماغوجية. وربما خلس بعضهم من ذلك إلى منطقية السعى الأمريكى لغرس الديمقراطية فى العالم الإسلامى، وإلى تخفيف حدة المشاعر الدينية المناهضة لمثل هذه الإصلاحات. والغريب أن بعض الكتابات

الأوروبية تعلن في تعليقها على هذه الأزمة على أن الإسلام غير قادر على التعايش مع الحضارة الديمقراطية الحديثة والحريات المرتبطة بها، وأن الإسلام لا يمكن أن يعتق الحداثة، كما أن حرية التعبير تمثل تهديداً للأصوليين من جميع الأديان.

وقد وجد الإعلام الصهيوني في هذه المعركة الهائلة بين الإسلام والغرب فرصته لصب النار على الزيت، خاصة وأن هذا الإعلام سعى طوال عقود لربط الإسلام بالإرهاب، فوجه البعض أسنة اللهب نحو دحر الجهود الإسلامية لفك الارتباط المتعمد بين الإسلام والإرهاب. ولم يطق بعضهم أن يدين البعض موقف الدانمارك، فانبرى يهاجم هذا النقد في الكتابات والأعمدة وبريد القراء.

يضاف إلى ما تقدم بصدد الإدارة الأوروبية للأزمة، ورداً على التهديد ضد من يتعرض للرموز الإسلامية، مثل فتوى الخميني ضد سلمان رشدي، أجاز مجلس العموم البريطاني في يوم ٢٠٠٦/٢/١٥ أحكاماً تجرم ما يسمى بتعظيم الإرهاب أو تمجيده أو تقريظه، مثل صور التهديد المختلفة. على الجانب الآخر، نشير إلى أن كل الدول الأوروبية تحمي الأديان بقوانين واضحة ضد كل صور الازدراء أو التحريض أو الإثارة، وقد رفعت الكنيسة دعوى في فرنسا في العام الماضي ضد رسوم مسيئة لأصحاب عيسى عليه السلام في "العشاء الأخير" وكسبت القضية. وكانت النية تتجه في نيويورك إلى عرض مسرحية على مسرح برودواي الشهير، تمثل السيد المسيح في صورة رجل شاذ جنسياً، ولكن رسائل الاحتجاج والتهديد بإحراق المسرح هي التي أوقفت عرض المسرحية.

فهل الطريق القضائي يهدئ الشارع الإسلامي، وهل يهدئه موقف رسمي إسلامي موحد؟ وكيف يمكن رسم خطوط إدارة الأزمة في العالم الإسلامي المترامي الأطراف؟ وهل يكفي أن نحذر أوروبا والغرب من أن الزرابة بالرموز الإسلامية يشجع على الأعمال الإرهابية، ويقدم المبرر للإرهاب الحقيقي بذريعة الدفاع عن هذه الرموز؟ وهل تجرؤ جهة مهما كانت قوتها أن تمنع ازدهار هذا الإرهاب؟ أم أن موقف أوروبا من التحصن حول حرية التعبير مقصود لإثارة الفتنة في العالم الإسلامي، ولذا يجوز لنا أن نتساءل أهي فتنة في العالم الإسلامي، أم بداية فصل جديد من الصراع بين الإسلام والغرب؟

أزمة الرسوم

ومدى إلحاح الحاجة إلى حوار جاد

استقر الرأي في العالم الإسلامي على الأقل منذ قمة طهران عام ٢٠٠٠ على أن هناك حاجة إلى الحوار بين العالم الإسلامي والغربي، وأن تكون وظيفة الحوار إزالة التراكمات الإضافية التي أنتجتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى الموروث الثقافي والسياسي القديم، وتنقية الأجواء بين الجانبين، والقفز إلى المستقبل المشترك بكل حسن نية، وإزالة الالتباسات التي تعترض طريق الحوار. والحق أن العالم الإسلامي كان جاداً في مسألة الحوار ولا يزال، ولكن أنت قضية الرسوم التي نشرتها إحدى الصحف الدنمركية، وما ترتب عليها من موقف متعمد من عدد كبير من الصحف والدوائر السياسية في الدول الأخرى، والتمسك بذريعة حرية التعبير قد جعل التساؤل مشروعاً في هذه المرحلة: هل ما حدث بين الغرب والعالم الإسلامي، والذي لاتزال نيرانه تتعالى يعد شرخاً في بناء العلاقات، أم هو هزيمة لقضية الحوار، أم أنه يعد أحد أعراض ضعف البنية الأساسية للحوار؟

فعلى الجانب الأوروبي، تمسكت الحكومات الأوروبية بمفهوم حرية التعبير، ولكنها تجاهلت أن هذه الحجة يرد عليها قيدان: أولهما، ألا تصيب أو تؤذي مشاعر الغير، خاصة عندما يتعلق الأمر بقدسية المعتقد والدين، ومكانة الدين في نفوس الشعوب الشرقية أياً كان هذا الدين، وهذا ما أكدته بيان القاتيكان، وإلا أفضت حرية التعبير إلى حالة الفوضى والغاب. والقيد الثاني، أن هذه الحرية ليست مطلقة إلا عندما يتعلق الأمر بالإسلام ورموزه، وهو ما يعني أن هذه الحرية انتقائية. فقد أعلنت الصحيفة الدنمركية أنها سبق أن رفضت رسوماً مهينة للسيد المسيح، ولكنها رفضت نشرها، «لأن القراء لن يستمتعوا بها، وأنها قد تستفز مشاعرهم». من ناحية أخرى، نشرت صحيفة "هاآريتر" الإسرائيلية يوم ١١ فبراير ٢٠٠٦ أن نفس الصحيفة كانت تتوى نشر رسوم هزلية عن المحرقة وعن إسرائيل، حتى توضح أنها تستطيع أن ترسم كما تشاء دون تمييز، ولكن رئيس التحرير قرر عزل مدير التحرير والرسام، وأوقف النشر قبل مثول الجريدة للطبع. وكانت إحدى الرسوم

تصور نجمة داود على هيئة قنبلة يتكلى منها شريط مشتعل، وقالت الصحيفة أنه سبق نشره بريشة نفس الرسام، ولكن لم يلتفت إليه في الماضي، وبرزت النشر بأنها أرادت أن تظهر أنه حتى اليهود بكل الحساسيات التاريخية يتقبلون الفكاهة حتى في أقدس رموزهم دون أن يتظاهروا أو يحتجوا. وكان مدير تحرير الصحيفة قد أعلن في هذا السياق أنه سوف يتعاون مع المسابقة التي أعلنت عنها الصحيفة الإيرانية حول الهولوكوست، ولكن الصحيفة سارعت بنفي هذا التصريح خوفاً من إسرائيل.

والملاحظ أن الحملة بدأت في الجانب الأوروبي وتفاقت وشملت وزيراً في الحكومة الإيطالية يطالب البابا - كما فعل الباباوات في العصور الوسطى - بقيادة حملة صليبية لتأديب العالم الإسلامي، رداً على ردود الأفعال في العالم الإسلامي. والطريف أن الرئيس الأمريكي لم يهتم إلا بهذه الردود، ولكنه لم يلق بالاً إلى الاستفزاز، ربما لأنه هو نفسه أهم مصادر الاستفزاز والاستخفاف بالمقدسات الإسلامية. أما الموقف الذي اتخذته وزارة الخارجية الأمريكية من الرسوم، وانتقادها نشر هذه الرسوم، فلا يمكن تفسيره على أنه توزيع أدوار، أو اختلاف في وجهات النظر، ولذا يجب الحرص والحذر في تحليل بيان الخارجية الأمريكية، الذي انتقده مدير مكتب صحيفة "Die Ziet" الألمانية في صحيفة "الواشنطن بوست" يوم ٢٠٠٦/٢/٧ بعنوان «Tolerance for intolerance» حيث انتقد تشبيه الرئيس كلينتون الإساءة للمسلمين بالإساءة للسامية، كما انتقد الحكومات الإسلامية القمعية، وقمعتها للأقليات الدينية، ورفض ما أسماه الوصاية الأمريكية على الصحفيين الأوروبيين.

أما ما يقال عن حرية التعبير بالنسبة لليهود ورموز الصهيونية، فتجدر الإشارة إلى أن بعض المحتجين في بريطانيا أمام سفارة النمرک في لندن قد طالبوا بقطع رأس الصحفي النمرکی أو قتله، فاستغل وزير الداخلية البريطاني الفرصة، وطالب الشرطة بالتحقيق الحازم مع المتظاهرين، وحث البرلمان على الموافقة على بند كان قد رفضه مجلس اللوردات يتعلق بتجريم امتداح الإرهاب. يقابل ذلك ما صرح به "Nick Griffin" رئيس الحزب الوطني البريطاني لمؤيدي حزبه في اجتماع سرى سجلته هيئة الإذاعة البريطانية، وصف فيه الإسلام بأنه عقيدة خبيثة

وشريرة، ومع ذلك تمت تبرئته من تهمة التحريض على الكراهية العنصرية. وعلى الجانب الآخر، فإن السير "إقبال سكراني" الأمين العام للمجلس الإسلامي البريطاني قد صرح بأن الإسلام لا يقبل الشنوذ الجنسي، فتم التحقيق معه بتهمة الإدلاء بملاحظات معادية للإنسان، ولكن الدعوى أسقطت بناء على نصيحة هيئة الإدعاء الملكية لتفاهة القضية. وفي "رياض الحرية" البريطانية تم القبض على الشابة "مايا إيفانز" التي أعلنت ان أسماء الجنود البريطانيين القتلى في العراق يمكن الاطلاع عليهم في ساحة "الوايتهول" فتم التحقيق معها، وأُفرج عنها بكفالة. في نفس "رياض الحرية" صاح "Walter Wolfgang" عضو حزب العمال البريطاني في وجه وزير الخارجية، وهو يدافع عن دور بريطانيا في العراق في مؤتمر حزب العمال عام ٢٠٠٥، وأعلن النائب أن هذا كلام فارغ، فأخرج من المؤتمر وتم توقيفه بموجب قانون محاربة الإرهاب، رغم حصانته البرلمانية. ولما رابط "Brian Haw" المعارض للحرب في العراق أمام البرلمان وصرح بأن حزب العمال مسئول عن الزج ببريطانيا في حرب غير مشروعة تقرر حظر المظاهرات في حدود كيلو متر حول البرلمان.

أما في مجال الحرية في مواجهة الهولوكوست نشير إلى قضية السيد "Earnest Zundel" الذي استؤنفت محاكمته في "مانهايم" بتهمة إنكار الهولوكوست، وهي تتألف من ثلاث تهمة، وهي السب والتحريض وامتهان الموتى. كان Zundel يعيش في الولايات المتحدة، ثم طرد إلى كندا، وتم تسليمه إلى ألمانيا ليحاكم بتهمة تصل عقوبتها في القانون الألماني إلى السجن خمس سنوات. وقد شبه أنصاره قضيته بقضية الرسوم، وطالبوا بحقه في حرية التعبير التي تتمسك بها أوروبا. وكان Zundel قد نشر في موقعه الإلكتروني كتاباً بعنوان: «هل مات فعلاً ستة ملايين يهودي؟» أكد فيه أن اختراع المحرقة هدفة استغلال الشعب الألماني. هناك آلاف القضايا المشابهة، ولكننا نشير إلى قضية المؤرخ البريطاني الشهير "ديفيد ارفينج" المعتقل الآن في النمسا بتهمة إنكار المحرقة، وقضية "Germar Rudolf" الذي سُلّم إلى بلده ألمانيا من الولايات المتحدة للمحاكمة.

تلك نماذج من حرية التعبير في أوروبا، أو حرية اللاتعبير عندما يتعلق الأمر باليهود، أو بالحساسيات السياسية داخل الدول الأوروبية، ويوجد بالقطع ما

يمنع الإساءة في قانون هذه الدول إلى الأديان والمعتقدات، وإلى المصالح القومية لها، وكذلك الإساءة إلى علاقاتها مع الدول الأخرى.

وأحسب أن موجة الاحتجاجات العارمة في الشارع الإسلامي تلتقى موافقة من الحكومات الإسلامية، ولكن يبدو أن هذه المواقف الرسمية قد تأخرت كثيراً، فتركت الزمام والساحة إلى غيرها. على الجانب الآخر، فإن رد الفعل الإسلامي كان بالغ العنف، وتضمن بعض التصرفات غير المقبولة مثل إحراق السفارات والبعثات الدنمركية التي تتمتع في كل الأحوال بالحصانة المطلقة.

في ضوء ما تقدم، كيف يمكن رسم المستقبل المشترك بين الغرب والعالم الإسلامي على أساس مقبول من الجانبين؟

لا أشك أن قضية حرية التعبير التي تم الرد عليها، وقضية الإساءة إلى الآخر، هي من القضايا التي تعكس أزمة في الحوار سواء في لغته أو في المسرح الذي أعد له. فمن المقطوع به أن الحملات التي تسيرها الدول الإسلامية إلى أوروبا تحت عنوان تحسين صورة الإسلام في الخارج أصبحت وهماً، ولا بد من التخطيط بشكل علمي للتواصل مع الغرب على أساس الاحترام بالمسلمين المتبادل والمصلحة المشتركة، وأعتقد أن نقطة البداية هي الطريقة التي تسوى بها أزمة الرسوم، فهي التي سترسم طريق المستقبل.. هل يتم القفز عليها، أم يتم الإصرار على الاعتذار الرسمي عن أن حرية التعبير لا يجوز أن تتطوى على الإساءة؟ وألا يكتفى بالإعتذار عما ألم من ضرر، لأنه فصل بين المقدمة والنتيجة، وهو أمر أجادت أوروبا والولايات المتحدة استخدامه في القضايا الدينية والسياسية. ونعتقد أن اللقاء بين الجانب الإسلامي والغربي والأمم المتحدة أصبح ضرورياً لوضع ميثاق شرف يحترم كل المقدرات الدينية على الأقل، أما ما وراء ذلك، فهو يدخل في إطار حرية التعبير.

وأخيراً، فلماذا لا تضع المؤسسة اليورومتوسطية لحوار الثقافات ومقرها بمكتبة الاسكندرية برامج لمعالجة مثل هذه القضايا، وأن تكون القناة الرئيسية في هذا الشأن بين الغرب والعالم الإسلامي، وهذا هو الهدف من اختيار الاسكندرية مقراً لها.

الطريق المسدود أمام التسوية القضائية

لقضية الرسوم فى الدانمارك

لسنا بحاجة إلى تفصيل الجدل بين العالم الإسلامى والاتحاد الأوروبى، وتداخيات هذا الجدل الذى استمر بسبب رفض الدانمارك الاعتذار، وكذلك صاحب الرسوم والجريدة عن هذه الرسوم، لاعتقادهم أنه ليس خطأ يمكن الاعتذار عنه، ولكنه حق وقيمة حرية التعبير يجب الدفاع عنها فى بناء الديمقراطية ضد "القهر الإسلامى" لهذه الحرية، وإن اقتصر الاعتذار على ما لحق بمشاعر المسلمين من ضرر غير مقصود. وهكذا استحكم الجدل بينما الطرف الأوروبى متضامن، ويعتبر الدفاع عن حرية التعبير لديه قضية مصير، وظرفاً تاريخياً لمواجهة "العدوان الإسلامى"، بينما يستمر الشارع الإسلامى، وبعض الحكومات الإسلامية فى التنديد والإصرار على الاعتذار. وبين الطرفين، هناك اتصالات ومحاولات لتأمين هذا الاعتذار بشكل مناسب، فيما يحاول سفير الدانمارك فى الرياض مع رابطة العالم الإسلامى إطفاء الحريق، ووقف نزيف الخسائر الاقتصادية، وأن يعتبر هذا المسعى جزءاً من موقف دانماركى جامد، ويأمل أن ينحى العالم الإسلامى لهذا الموقف. فالقضية القانونية الأولى التى يتمسك بها الغرب هى حرية الرأى. فالمعلوم أن أساتذة القانون الدستورى يفضلون أن يدافعوا بشكل أعمى عن موقف الصحيفة، ويتجاهلون أن فكرة حرية التعبير قد تطورت وتعمقت كلما تطور التاريخ، كما أن الفكر لابد أن ينطوى على فائدة للابداع. فالمسائل التى تتصل بحرية التعبير اليوم مختلفة تماماً عن تلك التى واجهت رئيس المحكمة العليا الأمريكية القاضى Holmes عندما سطر اعتراضه الشهير فى قضية *Abrams vs. United States* عام ١٩١٩. وبنفس المنطق، يجب على المسلمين أن يشعروا بالقلق بشأن ردود الأفعال على هذه الأحداث، لأن المدافعين عن الإسلام، وحتى بعض الحكومات الإسلامية ترى أن الكثير من أرجاء العالم الإسلامى يعانى من عقدة كبيرة حول دوره فى التاريخ، ويستخدمون هذه الحساسية لإثارة المسلمين، ودفعهم لإرتكاب أعمال العنف غير المنطقية، والتى لا تخدم الإسلام والقيم التى أوصى بها الرسول الكريم. والمفزع أن الطرفين يتصرف دون تفكير.

أما فيما يتعلق بضوابط حرية التعبير، فهذا أمر مستقر في كل النظم القانونية، فليس هناك حرية بلا ضوابط. فقد رفضت محكمة إبادة العرق في رواندا ذريعة حرية التعبير عندما وجدت أن هذه الحرية قد تمثلت في نشر رسوم هزلية لرموز التوتسي، فقادت هذه الرسوم جماهير الهوتو لإبادة الشخصيات التي رمزت لها هذه الرسوم. وقد أكد القضاء المقارن في كل دول العالم على أن حرية التعبير لها حدود تختلف من دولة لأخرى، ومن وقت ومن آخر، ومن ظرف لآخر. ففي الولايات المتحدة يحظر النقد الحاد للسياسة الأمريكية في العراق، وكذلك الحال في بريطانيا، التي يحاكم بعض مواطنيها بتهمة التهمك أو التحدى أو النقد للسياسة البريطانية في العراق. ويسعى المعارضون في بريطانيا للحصول على حكم يؤكد عدم شرعية المشاركة البريطانية في غزو العراق. وفي النمسا كما في عدد من الدول الأوروبية تشمل قيود حرية التعبير عدم التشكيك بالمرحلة اليهودية، وقد حكم بالسجن ثلاث سنوات على المؤرخ البريطاني دافيد أرفينج رغم أنه تراجع عما كتبه عام ١٩٨٩ حتى يغلت من العقاب.

وتؤكد المادة العاشرة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تطبقها الدانمارك على حرية التعبير، حيث قالت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان «إن حرية التعبير هي واحدة من القوائم الأساسية للمجتمع الديمقراطي» وأن هذا الحق ينطبق ليس فقط بالنسبة للمعلومات أو الأفكار التي يستقبلها الناس بشكل حسن، أو تلك التي تعتبر غير مستثناة، ولكن ينطبق الحق أيضاً بالنسبة للأفكار التي تسمى offend أو تصدم أو تزعج. هذا الحق في التعبير هام وبشكل خاص لأجهزة الإعلام.

غير أن حرية التعبير وفق الاتفاقية الأوروبية ليست حقاً مطلقاً. فبينما تؤكد الفقرة الأولى من المادة العاشرة على حرية التعبير، فإن الفقرة الثانية من نفس المادة تفرض عدداً من القيود. وعلى سبيل المثال، فإنها تسمح بإيراد قيود على حرية التعبير عندما تكون ضرورية لحماية السمعة أو حقوق الآخرين. وهذا يفتح الباب لعمل قانوني ضد السب والتشهير libel and slander، ولكنها تسمح أيضاً للحكومات بأن تجرم خطاب الكراهية. ولدى الدانمارك قانون جنائي من هذا النوع، وهو القسم ٢٦٦ب من القانون الجنائي الدانماركي. ويسمح هذا القسم بالتعقب

الجنائي لأي شخص يقوم علناً وبنية مبيتة أن ينشر على نطاق واسع من الناس، وذلك بإذاعة بيان أو معلومات تهدد أو تسيء أو تحط مجموعة من الأشخاص على أساس الجنس أو اللون أو الأصل العرقي أو الوطني أو المعتقد أو التوجه الجنسي. وقد فسرت محكمة حي Heming عبارة «النشر على أوسع نطاق من الناس»، لكي يشمل إرسال رسائل إلكترونية إلى ٤٧ شخصاً، وأدانت عضو حزب الشعب الدانماركي بسبب توزيعه بريد إلكتروني تضمن بيانات خاطئة ومهينة للمسلمين. بل إن المحاكم الدانماركية قررت أن المرسوم يشمل التعبيرات الشفهية أو المكتوبة والصور والكاريكاتير والتصرفات الرمزية. ونتيجة لذلك فسرت المحاكم القسم ٢٦٦ب على أنه يحظر حرق الصليب cross burning، كما يحظر خطاب الكراهية أو الخطاب المتضمن التمييز على أساس العرق أو النوع. بل إن الدانمارك قيدت حرية التعبير لديها بعد تصديقها على الاتفاقية الدولية لمنع كل صور التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، والتي تلزم الدانمارك بأن تتدد بالتمييز العنصري، وأن تتعهد بأن تتبع بكل السبل المناسبة ودون تأخير سياسة إنهاء التمييز العنصري في كل صورة، وتعزيز التفاهم مع كل الأعراق. وفي ظل هذه الاتفاقية تستطيع الدانمارك أن تحد من خطاب الكراهية، إذا وجدت أن مجمل الظروف تجعل مثل هذا الخطاب أو التعبير مؤدياً إلى التمييز العنصري أو الكراهية.

ومن الواضح أن الصحيفة الدانماركية تكون قد انتهكت القانون الجنائي في القسم ٢٢٦ب إذا ثبت أن المحرر قصد بهذا النشر الإساءة إلى مشاعر المسلمين وإثارة الكراهية. غير أنه في سبتمبر ٢٠٠٥ رفض المدعى الدانماركي - بناء على طلب بعض رجال الدين الإسلامي - أن يرخص بمحاكمة جنائية لمحرر الصحيفة بموجب القسم ٢٦٦ب، وهذا قرار سياسي خاطئ. ولا بد أن يعلم هؤلاء أن الدانمارك قد أصبحت محطاً للصدام والعنف المعادي للمسلمين والمهاجرين. فهل يحلو لهم أن تؤجج صحفهم هذا اللهب؟ ولا يجوز لهم الانتظار حتى يحدث لهم ما حدث في رواندا من قبل.

فكيف نفسر رفض السلطات القضائية في الدانمارك رفع الدعوى من جانب المسلمين، إلا أن يكون تعصباً، بل وإنكاراً للعدالة، مما يعرض الدولة الدانماركية نفسها للمحاسبة من جانب المجتمع الدولي؟ وهل يجوز رفع دعوى أمام محكمة

العدل للمنظمات الأوروبية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حول انتهاك الدانمارك لهذه الاتفاقية، ورفضها حق التقاضي في شأنها؟ وهل يجوز رفع دعوى ضد الدانمارك أمام محكمة العدل الدولية، لأنها رفضت السماح بالتقاضي في شأن تطبيق اتفاقية دولية؟ كل هذه الافتراضات تتطلب دراسة فنية متعمقة، ولكن اللافت للنظر هو أن الإصرار على رفض الاعتذار يرتبط بموقف سياسي يخفى شعوراً مستهجناً ضد المسلمين، وقد استنوت الدانمارك بالموقف الأوروبي. وهل يتعين أن يحدد العالم الإسلامي موقفه، وأن يأخذ في اعتباره موقف الأقلية الإسلامية، وما يمكن أن ينالها هي وغيرها؟ وما هو مستقبل الحوار بين المسلمين والغرب في ضوء هذا المأزق؟ أعتقد أن العالم الإسلامي لا بد أن يعيد دراسة خياراته السياسية، وأن يكون لديه من أوراق القوة ما يجعل الحوار مع الغرب يتسم بالندية والحرص المتبادل، وإلا صار حرصنا على الحوار بشروطهم دليلاً على الاستسلام لهم.

وهناك نقطة خطيرة تتعلق بالمشهد الأخير لهذا الصراع السياسي بين العالم الإسلامي والغرب، فإن انتهت الأزمة بسكوت الشارع الإسلامي، ظل الغرب على موقفه الجامد المدافع عن حرية التعبير، ويكون العالم الإسلامي قد هُزم في هذه المواجهة، مما يفتح الباب لدائرة جديدة من الصراع، طرفها الأول هو الغرب، الذي سوف يتمادى في الاستهانة بالمقدسات الإسلامية، والطرف الثاني هو جماعات إسلامية تعوض عجز الحكومات، وتستغل مشاعر الشارع المحبطة. أما إن اعتذرت الدانمارك، فإن العالم الإسلامي قد يعتبر ذلك انتصاراً لموقفه، وتخشى أوروبا أن يفسر هذا الموقف على أنه هزيمة لحرية التعبير أمام "إرهاب الشارع الإسلامي". فكيف يمكن إغلاق الملف بشكل صحي؟ الطريق الوحيد هو الاتفاق السياسي بين زعماء الطرفين، وفتح الطريق أمام التسوية القضائية في الدانمارك، وأمام المحاكم الأوروبية الأخرى.

الوضع القانونى للأماكن الدينية المقدسة

ظهر فى الأوانة الأخيرة اتجاه يتردد من حين إلى آخر يطفو ويتخفى فى بعض الأحيان، ويتحدث عن تدويل الأماكن المقدسة الإسلامية، ولذلك رأينا أن نضع النقاط فوق الحروف فى هذا الموضوع، حتى نند الفنتة فى مهدها. وبصرف النظر عن دوافع الذين يكتبون فى هذا الموضوع، أو الدول التى تشيع ذلك، فإن هذا الاتجاه له خطورته الفائقة، خاصة فى ظل عدد من الحقائق التى لا يختلف عليها أحد، وأهمها، أن المملكة العربية السعودية قد جعلت خدمة الحرمين الشريفين على رأس أولوياتها، لدرجة أن الملك عدل صفته، بحيث أصبح يسمى «خادم الحرمين الشريفين»، وهى صفة بقدر ما تشرف الملك والمملكة، وبقدر ما تستعيد تقاليداً تاريخياً للقوى الدولية التى كانت تسيطر على الجزيرة العربية عبر التاريخ، فإن هذا الوصف يتطابق مع الواقع الذى يشهد به كل زوار بيت الله الحرام للعمرة أو الحج.

ومن ناحية أخرى، فإن ما يقع فى مواسم الحج من ضحايا لا شك يدمى قلوب الجميع، وهو الذى حرك هذا الاتجاه فى فصله الأخير، رغم أنه ترديد لموقف متكرر لم يكن له علاقة بأى ضحايا يسقطون فى موسم الحج. ولاشك أيضاً أن المملكة، وهى تتحمل المسئولية كاملة عن تأمين الحجاج ورعايتهم، بالتعاون الكامل مع الدول التى ينتمون إليها، تتطلع إلى موسم حج هادئ وسعيد يفرح فيه زوار بيت الله الحرام بأداء الفريضة، كما يسعدون بعودة سالمة إلى ذويهم، وأنها تفتح ذراعها لكل اقتراح يمكن أن يساعد على تلافى الأسباب التى تؤدى إلى ما يحدث فى موسم الحج. ولسنا بحاجة إلى بيان أن الحج خشوع وتذاكر، ولم يكن مطلقاً مناسبة للنظائر السياسى أو الاحتجاج أو استخدام الحجاج فى البلد الحرام وفى الشهر الحرام لغير ما شرع الحج. ولذلك فإن تأمين موسم الحج من جميع جوانبه أمر يعود إلى السلطات السعودية. ولاشك أن الحوادث التى وقعت فى موسم الحج الأخير، والتى راح ضحيتها عدد كبير من الشهداء تستحق العناية والتحقيق بمعرفة السلطات السعودية للتعرف على ما جرى، بغية تجنب أسبابه فى المستقبل. غير أن

هذه الأحداث قد استقرت دولا وأفراداً، فكانت تعبيراتهم تنفيهاً عما حدث، وهذا أمر مقبول، ولكن الحذر يبدأ عندما تصبح الآراء جزءاً من مخطط يستهدف النيل من المملكة، كما يهدف إلى خلط الأوراق في الساحة الإسلامية.

ويدرك الجميع أن الإسلام والمسلمين يتعرضون لأكبر هجمة عرفها التاريخ الإسلامي، على الأقل منذ نهاية القرن الخامس عشر، عندما انهارت دولة الأندلس، وطاربتها حركات الارتداد الصليبي. وقد طالت المؤامرة الكبرى على الإسلام والمسلمين الجميع منذ أحداث ١١ سبتمبر، حيث توجهت هذه المؤامرة إلى الإسلام كعقيدة وحضارة، وإلى المسلمين في ثرواتهم ودينهم ونظم حياتهم. وقد ترتب على ذلك كله أن نشأت حركات إرهابية قاسية اجتاحت العالم الإسلامي بأكمله، ولم تتج دولة من هذا الوباء بسبب هذا المناخ العام، ولا تزال المملكة تتعرض لهذه الهجمات. ولا يخفى أن الهجوم على المملكة من أي زاوية هو جزء من هذا المخطط الكبير، ونحن نرى بالذنب يروجون لتحويل الأماكن المقدسة الإسلامية أن يكونوا جزءاً من مخطط النيل من الإسلام والمسلمين ومقدساتهم. ولذلك، يجب أن يكون الإيضاح سياسياً وقانونياً.

والحق أن الملك عبد العزيز عندما كان يوحد الجزيرة العربية في مطلع ثلاثينات القرن الماضي، كان يريد أن يظهر للعالم الإسلامي في ذلك الوقت أنه يستهدف مصلحة الإسلام والمسلمين، وأن الأماكن المقدسة مقدسة عند الجميع، وأن مشاركة الجميع فيما ينفع صالح هذه الأماكن أمر يلقي الترحيب. فلما اشتد ساعد المملكة، وقامت وحدتها في ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢ لم يؤثر ذلك على ترحيب المملكة بما يفيد هذه الأماكن. والحق أيضاً أن الأماكن المقدسة جميعاً من أي دين تتبع الوحدات السياسية التي تقع فيها. فالأماكن المقدسة المسيحية تتبع الدول التي تقع فيها هذه الأماكن، ويقوم الفاتيكان على الأراضي الإيطالية باتفاق خاص مع الحكومة الإيطالية يطلق عليه «Concordat» عام ١٩٢٩، وفي هذا الاتفاق تتعهد السيادة للحكومة الإيطالية على أراضي دولة مدينة الفاتيكان، ما عدا ما يتعلق بالشئون الكنسية، إذ ليس للفاتيكان جيش أو بوليس خاص، أو محاكم تختص بمحاكمة من يسئ إلى مقدسات المدينة. وبالمثل، فإن بيت لحم، الذي شهد مولد السيد المسيح عليه السلام، يوم كان مولده وحمله وحديثه رضيعاً معجزة السماء

للأرض، هو جزء من الأراضي الفلسطينية، ولكنه يخضع للاحتلال الإسرائيلي، وأن القرار في شأن هذه المدينة يعود إلى أصحاب المدينة، وهم الفلسطينيون. أما بيت المقدس والمسجد الأقصى، فهما تحت السلطة الفلسطينية، وإن كان الدفاع عنهما مسئولية إسلامية عامة، بسبب ما لهما من قداسة، فيكون الدفاع عنهما فرضاً دينياً، كما يكون الدفاع الفلسطيني عنهما فرضاً وطنياً وسياسياً بالإضافة إلى كونه فرضاً دينياً. أما الأماكن الإسلامية المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، فإنها جزء من الأراضي السعودية، مفتوحة لأداء الفرائض الدينية، وتتولى السلطات السعودية توفير أداء هذه الفرائض وتيسيرها، وهي بذلك تقوم بواجب ديني شرفها الله به، وشرف خدمة الكعبة حتى قبل الإسلام كان أمراً تتكالب عليه القابل، وتسعى لنيله.

وحتى يمكن أن نوضح الموقف بشكل أكبر، فلعلنا نشير - مع الكثير من التحفظ في التشبيه، ولكنه تشبيه على سبيل التبسيط - إلى المركز القانوني لقناة السويس، التي تقع في الأراضي المصرية، ولمصر السيادة الكاملة عليها، باعتبارها جزءاً من مياهها الداخلية، ولكن القناة في نفس الوقت مرفق مائي دولي تفيد منه كل دول العالم بلا استثناء أو تمييز. ومعنى ذلك أن المملكة تبسط سيادتها على الأماكن الإسلامية المقدسة، ومن حقها أن تطلب ممن تشاء العون عند الضرورة. وإذا كان الأمر يتعلق بالفتاوى الإسلامية التي يصدرها علماء المملكة للحجاج، فإن علماء المسلمين جميعاً مطالبون بأن ينضموا إلى علماء المملكة، لكي يكون هناك رأى ربح يستند إلى صحيح الدين، وينتفع به عموم المسلمين، وهو بذلك واجب ديني لازم. واعتقد أن منظمة المؤتمر الإسلامي، ومجمع الفقه الإسلامي هما ساحتان مناسبتان للتعاون بين علماء المملكة وسائر علماء المسلمين. وأذكر أنني عندما كنت أشرف بشغل منصب المستشار القانوني لمنظمة المؤتمر الإسلامي خلال النصف الثاني من الثمانينات من القرن الماضي، كانت المملكة تنظم عدد الحجاج بما يتناسب مع عدد سكان الدول الإسلامية، خلال تنفيذ المملكة لبرامج توسيع الحرمين الشريفين، ولذلك بالتفاهم مع شقيقاتها من الدول الإسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومعنى ما تقدم، أن هناك أمرين متميزين ومتباينين، الأمر الأول، هو سيادة المملكة على الأماكن المقدسة، فهى التى تمنح تأشيرات الدخول، وهى التى تضبط الإقامة للزوار، وتحافظ على الأمن والنظام داخل الأماكن المقدسة، بما يتيح أفضل الفرص لإداء المناسك فى هدوء وطمأنينة. ولاشك أيضاً أن المملكة حريصة على أن تكون بوابة سهلة لتشجيع أداء المناسك، حتى بالنسبة للدول التى قد لا تكون علاقاتها بالمملكة على المستوى الذى تريده المملكة فى إطار العلاقات الدولية العادية. والمملكة فى ذلك تتميز تميزاً قاطعاً بين علاقاتها السياسية مع الدول، وبين المسلمين فى هذه الدول الذين يرغبون أداء أحد أركان الدين، وهو حج البيت الحرام، والتقرب إلى الله بأداء العمرة. وتطبيقاً لذلك، فلم تمنع المملكة المسلمين العراقيين من أداء المناسك عندما كان صدام حسين يهدد المملكة ويغزو الكويت. كذلك، لم تمنع المملكة المسلمين العرب المقيمين فى إسرائيل من أداء المناسك رغم أنهم يحملون جوازات سفر إسرائيلية، لأن المملكة لا تريد أن تكون السندان الذى يقابل المطرقة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين الذين تقيم إسرائيل إلى جوارهم، ولا أقول الذين يقيمون فى إسرائيل. وعندما كانت إيران بعد الغزو العراقى لمعظم أراضيها، ترد بمهاجمة السفن التى تحمل النفط السعودى والخليجى فى الخليج العربى، وتطلب ذلك حماية سوفيتية وأمريكية، فإن المملكة لم تمنع مطلقاً الحجاج الإيرانيين، وإنما منعت فقط تظاهراتهم السياسية التى حاولت استغلال موسم الحج لأغراض سياسية. وفى إطار هذا التمييز بين زيارة المملكة وزيارة الأماكن المقدسة، فإن من حق المملكة أن تمنع زوار الأماكن المقدسة من زيارة بقية المدن السعودية متى قدرت أن مثل هذه الزيارة تتصل بأمنها. وليس معنى ذلك، أن المملكة - وهى تنتهج سياسة جديدة لتنسيط السياحة - يمكن أن تقصر مواطن الزوار لأغراض سياحية على الأماكن المقدسة، إذا كان الأصل فى الدخول إلى الأراضى السعودية هو السياحة، بعد أن كانت السياحة، ربما حتى الآن فى المملكة، قاصرة على السياحة الدينية، فتنوعت أسباب الزيارة السياحية، ومن أهمها السياحة العلاجية وغيرها.

وهكذا توفق المملكة بين متطلبات السيادة السعودية وبين وضعها لحارس وخادم للأماكن المقدسة. فإذا كان هذا هو واجبها، فمن واجب الزوار والدول التى

ينتمون إليها أن يتعاونوا جميعاً معها لتقديم أفضل خدمة دينية ممكنة، ولا أظن أن مخالطة هذا الالتزام بأى مشاعر سياسية يمكن أن يخدم هذه القضية الهامة، إن لم يكن تعطيلاً لهذه القضية، وإساءة للإسلام وللمسلمين. ولاشك أن التساهل مع هذا الاتجاه نحو تدويل الأماكن المقدسة، هو مدخل طبيعي إلى انقسام المسلمين، وإلى تعطيل الشعائر، وإلى التدخل الأجنبي تحت شعار حماية حرية العقيدة، وهو شعار استخدمته الدول الغربية ضد الدولة العثمانية للقضاء عليها، عندما تدخلت لحماية الأقليات غير الإسلامية، ولا يختلف التدخل لحماية هذه الأقليات عن التدخل لحماية الأماكن المقدسة في خطرته وآثاره.

ونحن نأمل بهذه الإيضاحات أن نساعد في درء الفتنة، ودعوة المسلمين جميعاً إلى التعاون مع السلطات السعودية التي تتفانى في خدمة الأماكن المقدسة، وضيوف الرحمن.

تهديات وحدة الأمة الإسلامية

انعقد في مكة المكرمة، وفي رحاب البيت الحرام الملتقى الأول لوحدة الأمة الإسلامية، الذي قرر في نهاية أعماله خلال الأيام الثلاثة الأولى من شهر أبريل ٢٠٠٦ أن يعقد هذا الملتقى مرة كل ثلاث سنوات، ويتولى مجلس تنفيذى متابعة ما يصدره الملتقى من قرارات، وذلك في إطار رابطة العالم الإسلامي. ولاشك أن التقاء علماء المسلمين وغيرتهم على واقع الأمة الإسلامية أمر هام، ولكن الأهم منه أن يلتقى هؤلاء العلماء على حلول عملية للخروج من مأزق التشتت والتشردم في الفكر والرؤية والعمل، مما أشاع الفتنة بين شبابنا الذي افتقد المؤشر الصحيح والقُدوة الحقيقية. وقد شخصت أبحاث هذا الملتقى صورة الأمة الإسلامية كما جسدها القرآن الكريم وابدعتها السنة النبوية المطهرة. فهي صورة مثالية لجسد واحد يتداعى بالسهر والحمى كل أعضائه إذا اشتكى منه عضو واحد، وهي أمة كالبنيان المرصوص يشد بعضها بعضاً، كما يسقط البنيان إذا سقط حجر واحد، وهي أمة، كما وصفها القرآن الكريم، تتراحم فيما بينها، ولكنها تكون أشد بأساً على غيرها إذا ناصب هذا الغير هذه الأمة العدا، أو اعتدى على مقدساتها. وإذا كانت صورة الأمة الإسلامية في القرآن والسنة صورة مثالية، فإن هذه الصورة تفترق تماماً عن الواقع المعاصر. وربما أصبح هذا الواقع هو ما حذر منه الرسول الكريم، صلى الله عليه وسلم، في حديث بالغ الدلالة، حذر فيه الرسول الكريم من أن هذه الأمة سيأتي عليها زمن تتكالب عليها فيه الأمم الأخرى كما تتكالب الأكلة على قصعتها، وهم حينئذ كثرة وليسوا قلة، ولكن هذه الكثرة تفنقر إلى الفاعلية، ويكون شأنها كشأن غناء السيل بعد أن ينزع الله الخوف والمهابة لهذه الأمة من قلوب أعدائها، فيستخفون بها. ولكن ما يحدث لها يكون سببه الرئيسي هو انصراف هذه الأمة نفسها إلى الدنيا، والانصراف عن الآخرة، وهي حالة عبر عنها الحديث الشريف تعبيراً دقيقاً بليغاً، بأن الأمة سوف تصاب في هذا الزمن بالوهن، وهو ليس كالوهن، وهو النصب والتعب، الذي يصيب الإنسان. وليس معنى الحديث أن هذا الزمن هو ما نحن فيه، أو أن زمن الضعف والانحسار هو قدر مكتوب، ولكنه تحذير من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من أن الأمة الإسلامية إذا انصرفت

عن الحق فيما بينها وفي سنوكها، فإنها تصبح مأكلة للأمم الأخرى. ومعنى الحديث الشريف أن الاستخفاف بالأمة الإسلامية يبدأ بمرض في داخلها. ولهذا السبب، فإن دراسة أحوال هذه الأمة، والأسباب التي أدت إلى هذه الحالة هي المخرج الصحيح مما تعانيه. وقد قدم الملتقى عدداً من الحلول في المجالات الاقتصادية وغيرها، ولكنني أعتقد أننا نحتاج إلى حلول أكثر نجاعة. فلا يكفي أن نطالب بإنشاء سوق إسلامية مشتركة دون أن ندرك أن اقتصاد الدول الإسلامية أصبح جزءاً من منظومات عالمية، وهذا الاقتصاد يعتمد أساساً على المواد الأولية، وأن النظام الاقتصادي الدولي يكرس عدم التوازن والعدل بين حقوق الدول النامية وحقوق الدول الصناعية. ولذلك فإن علماء الأمة مطالبون بالبحث الجدي في الطريقة التي يمكن بها تحرير الاقتصاد في الدول الإسلامية من الهيمنة التي يعانيها في جميع المجالات، وأن تصبح موارد الأمة خالصة لمشروعاتها التنموية. كذلك يجب على علماء الأمة أن يبحثوا في الإشكاليات الفقهية التي يختلط مصطلح الأمة الإسلامية بها مع غيرها من المصطلحات. ويبدو أن حل هذه المشكلة الفقهية يعتمد على التفسير الميسور للمفاهيم القرآنية، ولا بد أن يدرك هؤلاء العلماء أن هذه الأمة تعيش بين أمم أخرى، وأنهم جميعاً أعضاء في المجتمع الدولي، ولا بد أن يفسروا قول الله سبحانه وتعالى «كنتم خير أمة أخرجت للناس» تفسيراً صحيحاً، حتى تعنى أنها خير أمة بما أتاح الله لها من سبيل الخير والرشاد، فإن عملت بها استحققت أن تكون خير أمة، وإن قصرت في ذلك فإن الله يفاضل بين الأمم والأفراد بأعمالهم، ولم يكتب على أمم معينة وضعاً دائماً، وإنما هو يرشدها حتى يختبر إيمانها. وهذا ينطبق على مقولة "شعب الله المختار"، وعلى الأمة الإسلامية، وغيرها من الأمم التي ورد ذكرها في القرآن الكريم. كذلك، فإن حل هذه الإشكاليات الفقهية يعتمد اعتماداً كبيراً على التفسير المستتير كعلاقة الإسلام بغيره من الأديان الأخرى. فقد سمعت في المؤتمر من يقول بما يمكن أن يؤدي إلى التصادم والصراع، وتتكب طريق الضلال السياسي، وذلك بالإصرار على أن الأمة الإسلامية أرقى من غيرها بنص القرآن الكريم، حتى لو جلست في الطرقات، أو استجدت غيرها من الأمم، وهذا تفسير معيب. كذلك، فإن تعدد الوصف الشرعي لبعض التصرفات، مثل القتال إلى جانب المقاومة، أو مواجهة نظام الحكم داخل الدولة أدى إلى سحب من

الغموض والإيهام حول شباينا. ولهذا السبب، فإن حرص الشباب على التأسي بتوجيهات علماء المسلمين لا يجب أن يصاب بالإحباط أو بالانصراف عن هؤلاء العلماء. ولهذا السبب أيضاً، فإن العلماء هم عنوان الحقيقة، التي تنتسج طرق الوصول إليها، ولا يجب أن يكون اختلاف اجتهادهم سبباً في تمزيق شمل الأمة. والطريق إلى ذلك هو العلم الصافي النقي، الذي لا يقصد إلا وجه الله ومصالح الأمة، والتسامح فيما بينه غيرهم من آراء، والسير على منهج علماء السلف الصالح، الذين كانوا يؤكدون ضرورة التعاون على ما اتفقوا عليه، وأن يعذر بعضهم بعضاً فيما اختلفوا فيه، وأن يتعلموا أدب الاختلاف في تراثهم المجيد، وأن يكونوا خير ناصح للحاكم في غير خوف أو طمع، فإذا صلح الراعي بنصحهم صلحت الرعية، كما يجمع الفقهاء.

وقد رأيت أن مفهوم الأمة الإسلامية، كما رسمه القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة يواجه تحديات على الأرض في عالمنا المعاصر. فكيف يمكن أن نوفق بين انتماء المسلم إلى أمة واحدة، وأن نحدد حدود الولاء لها والتزاماته إزاءها، وبين حقوق المواطنة والانتماء إلى دولة إسلامية قد يختلف موقفها عن مواقف غيرها، مادامت فكرة الأمة الإسلامية فكرة معنوية. ويجب أن يبحث العلماء في العلاقة بين الأمة الإسلامية وبين غيرها من الأمم. فالمسلم في إحدى الدول الأوروبية ينتمى ويخلص إلى الأمة التي يعيش فيها، كما أنه مطالب بالإخلاص إلى الأمة الإسلامية، وهو ما حدث في بريطانيا مثلاً، بمناسبة الغزو الأمريكي للعراق، فقد شعر المسلم البريطاني والأمريكي بأن هناك تناقضاً بين ولائه لبريطانيا أو الولايات المتحدة، اللتين تقومان بالغزو، وبين العراق الذي تم غزوه والاعتداء عليه ظلماً وعدواناً، وأدى هذا التمزق في المواقف، مع غياب اجتهادات علماء المسلمين، إلى أن بعض أبناء الجالية الإسلامية ذهبوا إلى العراق للانضمام إلى المقاومة العراقية - من منطلق إسلامي - ضد الجيوش البريطانية، فحكمت عليهم المحاكم البريطانية بالخيانة العظمى، واعتبر بعضهم أن هذا الحكم حكم دنيوى، وهو جزء من الثمن الذي يدفعه المسلم في سبيل نصرة أمته. ولذلك، فإن علماء الأمة يجب أن يعالجوا هذه القضايا، وهذا هو السبب في أن معالجة القضايا الشائكة، وما تتطوى عليه من مخاطر توجب توحيد الفتاوى بشأنها، كما طالب بذلك خدام الحرمين

الشريفيين الملك عبد الله بن عبد العزيز فى كلمته أمام القمة الإسلامية الاستثنائية فى مكة المكرمة فى الأسبوع الأول من ديسمبر عام ٢٠٠٥. ومن القضايا التى يجب ألا يتوقف عندها علماء المسلمين طويلاً هى العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، إذا فهم الإسلام على أنه تنظيم للمجتمع وطريق لسعادته، بصرف النظر عن الأشكال والإجراءات والأساليب التى تحقق ذلك. ورأيت أنه على علماء المسلمين أن يوثقوا العلاقة بين العروبة والإسلام، فقد سمعت بعضهم يتبنى خطاباً لا يتفق مع مصالح المجتمع العربى والإسلامى، فيردد مقولات جوفاء، وهى أن الفكر القومى، وهو فكر علمانى بطبيعته كما يقولون، لا يتفق مع الإسلام. وخلص هؤلاء إلى أنه لا النقاء بين العروبة والإسلام. وقد يكون هذا النفر من العلماء قد وقع أسيراً لبعض المفاهيم، أو توقف عند فصل واحد من فصول استخدام الدين لخدمة الأطروحات السياسية، مثلما أوعز الرئيس السادات إلى الأزهر بأن يؤيده فى صلحه مع إسرائيل، فافتى شيخ الأزهر بأن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل تشبه صلح الحديبية بين رسولنا الكريم، وبين كفار قريش. ولهذا السبب بالذات، فقد ركزت على تجنب استخدام الدين فى أغراض سياسية متغيرة، وإنما يجب استخدامه فى التربية الصحيحة، وتنشئة المسلم تنشئة راقية.

وأخيراً، فإن القضايا التى تنتظر اجتهاد علماء المسلمين تتغير بتغير الليل والنهار، ولذلك رأيت أن ينشأ مركز للدراسات الإسلامية ينشغل بهذه القضايا، فضلاً عما انتهى عليه الملتقى من دراسة اقتراح بإنشاء هيئة كبرى للإغاثة الإسلامية، وتحريز العمل الخيرى الإسلامى من المؤامرات السياسية، ومن القيود التى استحدثها بعض من استهدف الإسلام وأهله فى العقد الأخير.

الأمة الإسلامية

وتحديات الواقع الدولي المعاصر

رسم القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة صورة لنموذج الأمة التي جعلها الله خير أمة أخرجت للناس، وهذا التميز يرجع إلى مقدار علمها واجتهادها عندما تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتوفرت لهذه الأمة ضمانات النجاح في هذه المهمة بتوجيهات نبوية مفصلة وقوائم إسناد قرآنية متينة لا تضل الأمة بعد ذلك عن نيل غاياتها. وأوضح القرآن والسنة أن هذه الأمة تفخر بمجتمع كالبنيان الواحد المرصوص، والجسد الواحد الذي يتساند ويتضامن أعضاؤه. ويقصد بالأمة الإسلامية مجموع المسلمين الأفراد أياً كان مكان وجودهم على الأرض، وأن انتشارهم في بقاع غير إسلامية يرفعون فيها راية التوحيد، ويظهرون فيها عالمية الدين وحيوية الدعوة هو من تدبير الله، وسبباً في انتشار أبناء الأمة في ربوع المعمورة. وهذا الانتشار، فضلاً عن تطور البيئات الاجتماعية والثقافية، وتسارع التطورات التكنولوجية تفرض قضايا جديدة وتحديات متجددة، مما يفرض تحديات وواجبات على القيادات الإسلامية كي تدير شؤون المسلمين في قضايا دينهم، وتتصح أمور المسلمين بما ينفع المسلمين في دينهم ودنياهم.

ولاشك أن العالم الإسلامي، وهو المصطلح الذي يمكن أن يقتصر في نطاق مفهوم الأمة على الدول الإسلامية في إطار العلاقات الدولية، أو الأمة الإسلامية في هذا السياق، يتعرض لهجمة متعمدة تشبه الهجمة التصليبية التي استهدفتها في القرن الخامس عشر الميلادي، والتي أعقبت موجات من الهجوم على الشرق الإسلامي طوال ستة قرون (من التاسع إلى الخامس عشر)، ولكن الهجمة في القرن الخامس عشر اقترنت ببدعة ونزريعة جديدة، وهي الكشوف الجغرافية، فاقترن الاستعمار الأوروبي بهذه الكشوف، ونال العالم الإسلامي من هذه الهجمة الكثير، حيث خلفت الاستعمار الغربي الذي لم يرحل عن معظم عالمنا الإسلامي إلا منذ سنوات قليلة.

وهذه الهجمة الجديدة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تميزت بالتركيز والشمول، فهي تتوجه إلى العالم الإسلامي في عقيدته وأصول دينه

ورموزه وشخص نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم، بعد أن استهانت ببقية أنبياء الله ورسله، فضلاً عن استهدافها للحضارة والتاريخ الحاضر والأوطان والثروات، تارة تحت شعار «مكافحة الإرهاب» بعد أن قرنت الإرهاب بالإسلام عبر عقود من العمل الجاد لتوثيق هذا الربط، وتارة أخرى تحت ذريعة «فك الارتباط» بين الإسلام والاستبداد، وإشاعة النظم الديمقراطية التي تحرر الإنسان من الكبت والقهر السياسى، فتتعدم لديه نوازع الإرهاب، كما تعظم عنده الحاجة إلى المحافظة على مكتسبات الآخرين. وكان العنوان الأكبر الذى يحتوى كل هذه المقاصد هو «حركة الإصلاح والتجديد»، وبلغ الأمر فى التجديد أحياناً إلى اقتلاع الإسلام نفسه عبر التشكيك فى كل مقدساته وبنائيه، وعبر الربط الملقق بين كل سلبيات حياتنا وبين الإسلام، وتجاهلت هذه المؤامرة دور الإسلام فى نقل الإنسان من حياة الجاهلية العامة إلى حياة الإنسانية الراقية التى يتوحد فيها الجميع فى عبودية الخالق، بعد أن أنهت عبودية المخلوق بصوره العديدة، وبعد أن حصنت الأرزاق والأقدار عند خالق الكون والمهيمن على شئونه. وبذلك تجاهلت هذه المؤامرة قروناً عديدة من حضارة المسلمين، ونماذج مشرقة من تاريخهم يوم كانت أوروبا تسبح فى ظلمات الجهل والضلال طوال العصور الوسطى.

فى ضوء هذه الهجمة والقفزات السياسية والتكنولوجية، وما طرحته العولمة من تحديات إضافية، فإن واجب العلماء من كل التخصصات فى ربوع العالم الإسلامى البحث عن كيفية المحافظة على نموذج الأمة فى القرآن والسنة من كل صور التشويش، ثم مقارنة هذا النموذج مع الواقع الذى يعيشه الناس. وقد حاول البعض أحياناً، لكن محاولة أظهرت فشلاً وأتت نتائج سلبية أحياناً. وعلى سبيل المثال، عندما بدأ الغرب يتحدث عن حقوق الإنسان، انبرى عدد من المؤسسات الإسلامية وانطلقت الكتابات والمقررات الدراسية والمؤلفات والرسائل الجامعية تفاخر الغرب بأن فى القرآن والسنة هو أفضل مما يقولون عن حقوق الإنسان، الذى كرمه الله، واستدعت الدراسات والأحكام والنصوص الدالة على تميز ومكانة بنى آدم، فانتشرت الدراسات المقارنة فى هذا الباب. ورغم أن هذه الدراسات كانت تقارن بين نصوص دينية فى الإسلام وواقع المجتمع الغربى، إلا أنها أفادت فى بيان موقف الإسلام من هذه القضية ومن غيرها، ولعلها تساهم أيضاً فى تطوير واقع الدول الإسلامية.

ولكن التحديات الجديدة متعددة، وتقرض علينا المزيد من التبصر والبحث. ولعل أهم هذه التحديات هي كيفية التوفيق العملى والفكرى بين مفهوم الأمة القرآنى ومفهوم الأمة فى الأدبيات القانونية والسياسية، وكذلك فى الواقع السوسىولوجى والسياسى المعاصر يمكن فى هذا الصدد أن نشير إلى أن مفهوم الأمة الإسلامية يقوم على وحدة الدين مع تنوع الأعراق والثقافات والدول والوحدات السياسية. وهذا المفهوم الذى فصله القرآن والسنة قدم إلى جانب أحكام أخرى، أهمها أن الله خلق بنى آدم وأبدع فى تنوعهم أجناساً وقبائل وألواناً شتى، لا لى يتنازعوا أو يتفاضلوا على هذه الأسس، كما يحدث فى عالم الواقع، ولكن ليكون ذلك دليلاً على طلاقة القدرة فى الخلق المتنوع والبعد عن النمطية، ولكى يسعوا جميعاً إلى التعارف والتعاون والتقارب سواء كانوا فى إطار أمة واحدة أو فى أمم شتى ينتمون جميعاً إلى آدم، وهو من تراب، كما يتفاضلون جميعاً عند الله بمعيار واحد هو التقوى والعمل الصالح.

واعتقد أن مفهوم الأمة فى القرآن يجب أن يحظى بمزيد من الدراسات المتعمقة، لأنه لو كان الناس يقسمون إلى أمم على أساس أديانهم، فإن ما ينطبق على الأمة الإسلامية ينطبق على غيرها من الأمم المسيحية واليهودية، ولكن نظراً لأن الإسلام والمسيحية واليهودية دين واحد، ولم يرد فى القرآن تجزئة الدين، فإن الإسلام فى جوهره هو ما جاء عليه كل الأنبياء والرسل، قبل أن تأتى الرسالة الإسلامية المحددة لآخر رسله، وخاتم أنبيائه، وآخر صلة بين إضاءات السماء واستقبال الأرض محمد صلى الله عليه وسلم. فمفهوم الأمة الإسلامية فى القرآن الكريم مفتوح لكل من يستجيب لرسالة الإسلام العالمية التى تخاطب الإنسان وبنى آدم والنفس والمؤمنين بإطلاق.

تضارب الولاءات فى مفهوم الأمة الإسلامية:

فإذا كان المسلم عضواً فى الأمة الإسلامية، فإنه لا بد أن يدين لهذه الأمة بالولاء والانتماء، فكيف نترجم هذا الولاء والانتماء فى عصر يقسم المجتمع الدولى فيه على أساس الدول وليس الأديان؟ وكيف نفسر مفهوم التضامن ومجالاته بحيث

لا يتضارب مع قواطع أخرى؟ وهل يظل هذا المفهوم مطلقاً يرتب النتائج المطلقة في عالم نسبي وواقع متربص؟

فالدول الإسلامية تسهم مع بقية الدول في المجتمع الدولي في صناعة القانون الدولي، فكيف يتميز عطاء وسلوك الدول الإسلامية عن غيرها في صناعة هذا القانون؟ صحيح أن التقاليد الإسلامية كانت أسبق من الكثير من قواعد القانون الدولي المعاصر، وخاصة في المجال الإنساني وفي الصراعات المسلحة، ولكن هل يختلف سلوك الدول الإسلامية الحالي عن التقاليد الإسلامية أم يتطابق معها؟ وإذا كان الدين مرجعية في هذا الباب، فكيف تلتزم الدول الإسلامية بالدين على مستوى السلوك الدولي في عالم يعتبر الدين نزعة عنصرية وخاصة الإسلام، في الوقت الذي تحكم بعض الدول الأوروبية فيه أحزاب مسيحية، ولا يجدون ضيراً في ذلك، بل ويغزو بوش العراق بإدعاء أنه مبعوث السماء والعناية الإلهية، وفي وقت جعل الغرب الاعتراف بالهوية الإسلامية ضرباً من المخاطرة بعد أن ألصق تهمة الإرهاب بأى اسم إسلامي.

الواقع أن السبب الرئيسي في تربص الغرب بالإسلام والمسلمين هو حالة الضعف غير المبرر، والهوان الذي وصل إليه الدول الإسلامية بعد أن فارقت في حياتها صحيح الدين، فأصبح سلوكها الدولي يتسم بالتردد وعدم الشعور بالاعتزاز لانتسابها لهذا الدين، فأصبحت صورة الإسلام والمسلمين عند الغرب لأسباب كثيرة من دوافع التربص بهذه الصورة والنيل منها. ولذلك، فإن المعالجة للصورة المسيئة للرسول الكريم يرجع إلى الاختلاف في تقييم نظرة الغرب إلينا، وهو عين السبب الذي يجعل الاختلاف في النظر إلى الحوار مع الغرب هو القاعدة، فيقعدنا ذلك عن العمل بدلاً من أن ننقق على تشخيص واحد وعلاج متنوع، لأن اختلاف التشخيص يجعل العلاج مجازفة خطيرة.

الأمة الإسلامية والأمة العربية:

كان الصراع ولا يزال نسبياً محتتماً بين أبناء الأمة الواحدة على مفاهيم متباينة فرقت شملهم عهداً طويلاً. فقد رفض الإسلاميون وبعض العلماء أى مفهوم عرقى أو ثقافى يناقض مفهوم الأمة الإسلامية الذي يجب أن يسود على غيره من

التقسيمات والولاءات بدون النظر إلى واقع لا يؤيد هذه النظرة المثالية عند البعض، والجامدة عند البعض الآخر، وغير الواقعية عند البعض الثالث، فرفضوا الاعتراف بالفكر القومي والعروبة. وفي مقابل ذلك، تمسك القوميون بأن العروبة تجمع المسلمين وغيرهم، ولذلك يجب أن تكون الدعوة القومية دعوة علمانية. وبالغ هؤلاء وهؤلاء في الخصومة فيما بينهم، ولكن بعد ما ينيف على ثلاثة عقود، ومع ظهور عالم جديد يناصب الجميع العدا، ويستهدف كل الرموز الإسلامية والقومية ويعمل بانتظام على تقويضها جميعاً، بدأت عملية المراجعة العقلية في نموذجين للفكر الإسلامي والفكر القومي، وهما المملكة العربية السعودية وسوريا، حيث أكد الرئيس بشار الأسد في يناير ٢٠٠٦ أن العروبة هي وعاء الإسلام، والعلاقة بينهما علاقة تفاعل وحماية متبادلة، وهو نفس ما أكده الأمير سعود الفيصل في كلمة شهيرة عام ١٩٨٥. ولذلك، فإن المفكرين المسلمين يجب أن يؤصلوا للعلاقة الحميمة بين العروبة والإسلام. وإن كان بعض العلماء مثل د. وهبة الزحيلي لا يزال يبني النظرية التقليدية التي تؤدي إلى رفض كل ما ليس إسلامياً، وهو ما يسعد أصحاب نظريات التمزيق الذين ردوا ثنائيات متعددة، عربية مقابل إسلامية، عربية مقابل إفريقية، إفريقية مقابل إسلامية، وغيرها من المصطلحات والثنائيات*.

الأمة الإسلامية والولاء للدولة:

هل يتناقض الولاء والانتماء لأمة إسلامية واحدة مع الولاء للأوطان والدولة القطرية؟ لا يزال الانقسام قائماً بين أنصار فكر الأمة الإسلامية الجامدة، وبين من يرون الولاء للدولة وحدها، وهي حالة واقعية بينما الأمة مفهوم نظري. ولكن هناك من لا يرى تمايزاً بين الأمة الإسلامية والدولة، وأن الولاء لهما معاً واجب، ولكن كل هذه الآراء تحتاج إلى تأصيل وتعميق، ولا ضرر أن تتغير هذه الآراء مع تغير المعطيات في كل حالة على حدة، ولا يلزم أن تكون هناك نظرية عامة حاكمة لكل صور العلاقة بين الأمة الإسلامية والدولة. وقد حدث خلط كبير بين مفهوم الأمة الإسلامية ومفهوم الأمة في الفقه السياسي والقانوني، وعلاقة كل من الأمة والدولة في الحالتين، ولذلك يجب التعمق في الدراسة والتبصير في الاستنتاج على أساس أن العلم غائي، أي أن الهدف من الدراسة هو التعرف على معوقات الانسجام بين الأمة الإسلامية وغيرها من المفاهيم المعاصرة.

الأمة الإسلامية والأمم الأوروبية (أمم مهاجرة):

تحتاج الأقليات الإسلامية، في الغرب بوجه خاص، إلى عناية خاصة وفكر منفتح ورؤية عملية تجعل المسلم في المجتمع الغربي، كما قال ولي عهد بريطانيا «عضواً كاملاً في المجتمع الغربي، ويحتفظ في نفس الوقت بهويته الإسلامية».

اعتقد أن علماء الأمة يجب أن يولوا هذه المعادلة ما تستحقه من اهتمام، وما يتطلبه التوفيق من الجانبين من جهد حقيقي، والبحث عن حلول عملية تحافظ على الولاء للأمة الغربية التي يعيش فيها وهو عضو فاعل فيها، وعلى ولاءه للأمة الإسلامية. ولاشك أن فشل تحقيق هذه المعادلة يرجع إلى صعوبات التكيف مع عالم جديد، وإلى تخلي الدول الإسلامية عن هذه القضية، وإلى الصورة السلبية التي ترسخت لدى الغرب عن الإسلام وسلوك المسلمين. اعتقد أن هذا الملف بأكمله يحتاج إلى إدارة خاصة ودراسات جادة وقائمة على مسح ميداني لنوعية المشاكل التي تواجهها الأقليات، وترشيد سياسات الهجرة، بعد أن بدأت الدول الغربية تشعر بأنها بحاجة إلى وضع سياسات سلبية تبتعد بها عن الاحتكاك بالعالم الإسلامي، فتصبح الأقلية عبئاً على مجتمعها الجديد، ودولتها الأصلية، بل وعلى العلاقات بين الدول الإسلامية والغرب.

العملات الجديدة وتصريحات البابا:

الجهات والأسباب والأغراض وطرق المعالجة

أصبح النيل من رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ظاهرة تستفز المسلمين وتضيف جديداً إلى عوامل الشقاق مع الغرب وتخلط الأوراق في باب الإرهاب وعلاقته بالأديان، كما تلقى بظلال من الريبة حول فرص الحوار بين الغرب والمسلمين وسعى المصلحين إلى الاستفادة من القيم الدينية في محاربة صور الفساد والإرهاب وانحراف مسيرة البشرية في هذا العصر.

ولذلك تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل شامل في الجزء الأول لظاهرة النيل من الإسلام عموماً والنيل من الرسول الكريم بشكل خاص ، ثم تقدم تفسيراً لهذه الحملة ودوافعها ووضعها في سياق سياسي أشمل ، وأخيراً سبل مواجهة هذه الظاهرة نظراً لخطورتها وأثارها ودلالاتها .

أولاً : ظاهرة النيل من الإسلام ورسوله :

ظاهرة استهداف الإسلام من الناحية الفكرية قديمة قدم الرسالة نفسها وطالت القرآن الكريم ورسول الله صلى الله عليه وسلم وساهمت المؤامرات اليهودية في ذلك ، خاصة بعد التحكيم في قضية وجود اليهود في المدينة المنورة بسبب تأمرهم على أمن البلاد وانتهاكهم لمستور المدينة الذي كان أول عقد اجتماعي لتأسيس فكرة المواطنة وأمن الوطن لكل أبناء المدينة من جميع الأديان والطوائف وهم أمام القانون سواء ويصح أن تكون وثيقة المدينة دستوراً وهو الأقرب إلى الواقع ، كما يصح أن تكون معاهدة بين المسلمين واليهود وهذا جائز من وجهة نظر القانون الدولي .

وقد ظل استهداف القرآن والرسول عليه الصلاة والسلام - وهما جناحاً الشريعة الإسلامية - بشكل لم ينقطع عبر التاريخ ، ولكن الحملة كانت تشد كلما ضعفت الأمة الإسلامية ، كما لعب بعض المستشرقين دوراً مشبوهاً في هذه الحملة وبنوا السم في الكتابات الإسلامية عبر العصور مما لا يتسع المقال لتفصيله ، وإن أتيج للكثيرين أن يفصلوا في هذا الفصل في الموقف من الإسلام في دراسات ورسائل جامعية وندوات علمية كان للرابطة أيضاً دورها في تحليله والتعريف بجوانبه .

ويعيننا في هذه الورقة أن نعالج الحملة الجديدة ضد رسول الله صلى الله عليه وسلم التي بدأت في الواقع منذ سبتمبر ٢٠٠٥ ، ولكن هذه الحملة الموجهة ضد الرسول الكريم والتي تنتهم بإنكاء الإرهاب أعقبت الحملة الشاملة على الإسلام والمسلمين التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة ، فالحملة على الرسول صلى الله عليه وسلم لا يمكن فصلها عن الحملة على الإسلام وديار المسلمين، وإن كان استهداف النبي الكريم في إطار هذه الحملة يشير إلى أن هذه الحملة هي الأعنف ، وأنها مرتبطة باستهداف القرآن الكريم أيضاً وامتهانه، كما أنها جزء من ظاهرة الاستهداف التاريخية لأسباب متفاوتة، فالحملة ضد النبي جزء من حملة عامة ، وأنها ظاهرة متصلة وليست مستحدثة، وأنها أظهر من حلقات الاستهداف السابقة بسبب ثورة الإعلام ووسائل الاتصال من ناحية، وبسبب

حساسية المسلمين تجاه الغرب وتهاوي فرص التعاون معه من ناحية أخرى، ثم أخيراً بسبب ما يعانيه المسلمون من استهداف في كل مناحي حياتهم، فالحملة ليست منقطعة عن الماضي، كما أنها لا يمكن أن تتجزأ عن مجمل صورة الحملة الشاملة التي تستهدف الإسلام وكل المسلمين، ورغم كل ذلك يتزايد عدد المعتنقين عن قناعة بهذا الدين الحنيف، ويرتفع شأنه وتقوى شوكته في هذا الاختبار التاريخي.

يهيمن في هذا الجزء من الدراسة بيان جوانب الحملة الشاملة، ثم بناء عناصر الظاهرة التاريخية باستهداف النبي الكريم في فصلها الجديد، وذلك تمهيداً للانتقال في الجزء الثاني إلى تفسير الظاهرة ثم اقتراح الإجراءات اللازمة لمواجهتها.

فالحملة الشاملة استهدفت البلاد الإسلامية بغزو أفغانستان والعراق ورفع لواء مكافحة الإرهاب، ومادام الإرهاب قد ارتبط في مفهوم الحملة بكل ما هو إسلامي، فقد اقترنت كل مكافحة للإرهاب بمطاردة الإسلام والمسلمين، رغم تزايد موجات الإرهاب الحقيقي الذي يفتك بالأخضر واليابس ويضرب حضارة الإنسان، صحيح أن معظم العمليات الإرهابية يقوم بها منظمات إسلامية تعلن عن نفسها في كل مكان فاختطفت الإسلام من أصحابه الحقيقيين، وهي إرهابية أيضاً في نظر عموم الفقهاء في العالم الإسلامي، إلا أن استهداف الإسلام والمسلمين بذريعة الإرهاب قد لعب دوراً أساسياً في تقديم الذريعة لكل من يريد داخل العالم الإسلامي للقيام بأي عمل بدعوى الرد على ازدياد الإسلام أو الانتصار للقرآن وللرسول الكريم، بل أصبحت إدانة هذه الأعمال من المفكرين والعلماء الجادين مدعاة من جانب الإرهابيين للهجوم على علماء الأمة وتسفيه آرائهم.

وهذه الظاهرة بدورها تلقى تشجيعاً من جانب الغرب حتى يجد هو الآخر الذريعة لوصم الإسلام والمسلمين كلهم بالإرهاب، فتضيع الأصوات العاقلة الهادئة في هذا الطوفان من الأفعال الإرهابية الغربية، والرود الإرهابية تحت شعار الإسلام فتشقى المجتمعات الإسلامية وتقطع أواصر المودة بين أتباع الأديان وينسب إلى الإسلام ما هو بالقطع منه براء.

وقد بدأ الفصل الجديد من الظاهرة في الدانمارك حيث نشرت صحيفة يولاندز بوسطن في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥ رسوماً تصور الرسول الكريم على أنه إرهابي

وطايت الصحيفة من قرائها في مسابقة عامة اختيار أكثر الرسوم تعبيراً عن إرهاب الرسول، ولما لم يلتفت أحد إلى هذه الرسوم ، عادت الصحيفة نفسها إلى نشر الرسوم في أواخر يناير ٢٠٠٦ بعد أيام من فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، فأحدثت هذه المرة ردود فعل عاصفة من بعض الحكومات وكل الشوارع العربية ضد الدانمارك وبضائعها بل وتجاوزت بعض الردود حدود الاعتدال ضد بعض البعثات الدانماركية ، ورغم كل ذلك تمسكت الحكومة الدانماركية بأن الرسوم نشرت في حدود حرية التعبير ، ورفض القضاء الدانماركي أن يدين هذه الرسوم رغم حماية القانون الدانماركي لقدسية الأديان ، بل إن أوروبا كلها هبت تدافع عن حرية التعبير ضد ما اعتبرته إرهاباً فكرياً إسلامياً تمارسه مجتمعات لا تعرف أي نوع من الحرية ولم تالف حرية التعبير وهي أعز ما في التراث الديمقراطي الأوربي.

ولم يبرر دعاة الحرية ما تلحقه حرية البعض من إساءة لمعتقدات آخرين، وانتشرت ظاهرة الرسوم المسيئة للرسول في عدد من الصحف والمجلات الفرنسية والألمانية والاسبانية والإيطالية وغيرها، ولم يمنع غيرهم من النشر سوى تهديد الجاليات الإسلامية باستهداف من يتورط في هذه الجريمة. كذلك لم يعلق دعاة الحرية على النقد اللاذع من العالم الإسلامي على أساس أنهم يسترخسون مقدسات المسلمين، بينما يخضعون في صغار ومهانة لقوانينهم التي تحظر عليهم مجرد مناقشة المحرقة اليهودية، ناهيك عن مقدسات اليهود وأنبياء بني إسرائيل.

والغريب أن البابا بنديكت السادس عشر كان من أشد نقاد هذه الحملة ورفض أن تكون حرية التعبير مبرراً للإضرار بعقائد الآخرين، ولكن البابا جدد الحملة ضد الرسول الكريم عندما ألقى محاضرة في إحدى الجامعات الألمانية حول التسامح في الأديان واقتبس طرفاً مما قاله أحد أباطرة الروم في القرن الثالث عشر في مناظرة مع أحد المفكرين الفرس، حيث تساءل الإمبراطور ومعه البابا بالطبع عما أضافه الإسلام ورسوله إلى البشرية سوى العنف والإرهاب والتزمت ، وقد أثار محاضرة البابا هذه المرة ردود فعل أوسع ضد الحبر الأعظم وهو نفسه أستاذ سابق للاهوت بنفس الجامعة ويعلم جيداً معنى الاقتباس في محاضرة معدة سلفاً وفي ظروف يتعرض فيها الإسلام لحملة ضارية.

ولا يمكن الفصل بين المواقف الصحفية الأوروبية من الرسول الكريم وموقف البابا سوى في أن البابا هو رئيس الكنيسة الكاثوليكية الواسعة الانتشار كما أنه يعد رئيس دولة مدينة الفاتيكان، ولذلك طالبت أوساط إسلامية بوقف الحوار مع الفاتيكان وسحب سفرائها لديه .

وعلى أية حال ، فإن ردود الأفعال الغاضبة في العالم الإسلامي لكل ما يسيء إلى الإسلام والرسول الكريم لن توقف الحملة الغربية وهذا هو موضوع الجزء الثالث من هذه الورقة .

ومن الواضح أن محاولات النيل من رسولنا الكريم قد اتخذت صوراً متعددة سواء صدرت في كتب ودراسات أو في روايات أدبية مثل رواية سلمان رشدي " آيات شيطانية " عام ١٩٨٨ ، أو في رسوم كاريكاتورية أو مقالات كما حدث في الحملة الأخيرة ، أو في محاضرات علمية كما حدث مع البابا .

من الواضح أيضاً أن محاولات النيل من الرسول الكريم قد ركزت على وصمه بالإرهاب، وذلك بعد أن وسم القرآن نفسه بالإرهاب ، ومادام القرآن والرسول الكريم هما عماد الشريعة ومصدرها الأساسيان ودليل حياة المسلمين وثقافتهم، فإن الطعن فيهما ووصمهما بالإرهاب يهدف إلى ضياع الدليل والتشكيك في صلب العقيدة ، وهذا كله مرتبط بما تضمنته حملة مكافحة الإرهاب عقب أحداث ١١ سبتمبر التي استغلت أو صممت لمحاربة الإسلام والمسلمين، وتميل معظم الدراسات الحديثة إلى التشكيك في صحة الأحداث وتنتجه إلى اتهام أجهزة الأمن والموساد بتدبير هذه العمليات التي أفادت أمريكا وإسرائيل في الانقضاض على العالم الإسلامي وتسفيه حضارته وشريعته ورموزه المقدسة وقهر المسلمين على ما لا يتفق مع تقاليدهم ووطنهم .

فقد أشاع الغرب أن القرآن نفسه يحض أتباعه على الإرهاب في قوله تعالي " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم " ، ورغم أن الإرهاب للعدو المعتدي وأنه ردع له، إلا أن الآية فسرت لديهم وفق غرضهم، وقد يجدي بيان الحقيقة في الآية دون تقديم تفسيرات اعتذارية تخالف النص وتستجدي من في قلبه مرض .

من ناحية أخرى، أظهر سلوك الجنود الأمريكيين في أفغانستان والعراق وجوانتاناโม من الفضائح ما أدانه العالم كله وكان أحد أسباب هزيمة الحزب الجمهوري في انتخابات الكونجرس، ولكن يهنا تدنيس القرآن الكريم كأداة للانتقام من المعتقلين وإذلالهم وإلقاءه في المراحيض. فالتلازم بين استهداف القرآن والرسول الكريم واضح وهما ركننا الإسلام.

وهذا التلازم كان وسيظل مادام الإسلام باقياً، ومادام الغرب يدرك تمسك المسلمين بكتابهم وسنة نبيهم في نشر التسامح والإنسانية والأخوة والوئام في عالم ترتفع فيه موجات الفجور ومجافاة الطبيعة البشرية في الحياة والسلوك تحت ستار عولمة مشبوهة تهدف إلى اختراق عقيدة المسلمين وثوابتهم.

ثانياً : أهداف الحملة ودوافعها :

لاشك أن استهداف القرآن والإسلام ورسوله هو جزء من الحرب الدينية التي تمثل امتداداً للحروب الصليبية وهو في نفس الوقت حرب سياسية تتخذ الدين ذريعة وستاراً، في إطارها العام هو مقاومة الإرهاب وتعتبر الرسول الكريم رمزاً ومرشداً له وأنه في نظر الغرب والكنيسة هو الذي أتى بالقرآن الكريم فبث فيه كل معاني العنف والكرهية ولذلك وجدنا الحملة تشمل كل الأوساط الإعلامية والثقافية والسياسية والكنسية مما يضيق المقال عن تفصيله وإيراد أمثله ولكن الكنيسة بشكل خاص ساهمت بجدية في هذه الحملة وكرست نفس الصورة القديمة التي يتدارسها اللاهوت في كنسهم عن الحروب الصليبية عندما كان الأوروبيون والمسلمون يصموا بعضهم بعضاً بالكفار وتشيع في الكتابات القانونية الغربية التي أسست لعلم القانون الدولي هذه المفاهيم، حيث أجاز المسيحيون قتل المسلمين الكفار في مقابل تقسيم المسلمين للعالم إلى دار الإسلام ودار الكفر.

ولاشك أن الحملة ضد الرسول الكريم تدرك العلاقة بينه وبينه القرآن الكريم وهي علاقة عضوية بقطع النظر عن التصوير الغربي السابق لهذه العلاقة ولكن القرآن واضح في تحديد مكانة الرسول شخصياً ومكانة سنته باعتباره مشرعاً مخولاً بذلك وهو ما يعرفه المستشرقون جيداً. فالقرآن نزل على الرسول وحياً ، وربط القرآن ربطاً مطلقاً بين القرآن ورسوله في قوله تعالى " ما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا" ، وقرن القرآن الكريم بين أوامر الله وأوامر النبي في مواضع متعددة تنتظمها صيغة متكررة " وأطيعوا الله والرسول .. " . كما كرم الله سبحانه نبيه الكريم واختصه دون غيره من الأنبياء والرسل بالذكر الحسن وامتدح خلقه العظيم . والثابت أن دارسي العلاقة بين القرآن ورسوله في الغرب قد انتهوا إلى الحقيقة وهي أن رسول هو مبلغ الرسالة وأن القرآن هو معجزة الدعوة التي نزل بها الرسول الكريم وأن هذه الدعوة موجهة للناس كافة في الماضي والمستقبل، وأن الرسول خاتم الأنبياء ورسل السماء إلى الأرض كما أكدوا أنه لا يمكن تصور القرآن الكريم بغير رسول الإسلام العظيم .

هذه العلاقة المركزية بين القرآن ورسوله واستقرارها في عقيدة المسلمين على أساس أن القرآن والسنة هما ركنا الشريعة الإسلامية هي التي استهوت أصحاب الحملة ، فلا غرابة أن نجد للحملة جناحين هما : استهداف القرآن فيما أشرنا من تدنيسه والتطاول عليه، جنباً إلى جنب مع استهداف رسولنا الكريم .

ويبدو لنا أن الحملة ضد الرسول تستغرق الحملة ضد القرآن لأن الهجوم على الرسول يعني تقويض الرسالة من أساسها، وهي حملة سياسية في جوهرها تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف الظاهرة والباطنة والتي يمكن أن نوجزها في ثمانية أهداف رئيسية :

الهدف الأول : هو زعزعة أركان القوة عند المسلمين ، وقد بدأ خلال السنوات القليلة السابقة أن الآخر يحسد المسلمين على وفائهم لقرآنهم ونبههم خاصة عند استجواب بعض العناصر الإسلامية التي فضلت الموت على التفرط في دينها رغم كل ما نسب إلى هذه العناصر من أفعال إرهابية بالحق والباطل .

معنى ذلك أن الحملة قد استهدفت ركني الشريعة مستغلة عددًا من الاعتبارات أبرزها حالة الاستهداف العامة التي ركزت هذه المرة على تنويع الجهود السابقة في ربط الإسلام بالإرهاب .

والحق أن المسلمين قد وقفوا موقف المتفرج طوال ربع القرن الماضي إزاء الجهود الصهيونية التي جعلت علاقة الإسلام بالإرهاب جزءًا من المدرك الثقافي والإعلامي الغربي بحيث أصبح يكفي أن ينطق اسم أو رمز إسلامي حتى يوصم بالإرهاب إلى أن يثبت عكس ذلك .

الهدف الثاني : هو أنها في إجمالها تبدو وكأنها استئناف للحروب الصليبية . ولا يخفى عندنا أن الهجمة التي يواجهها الإسلام هذه المرة تشبه تمامًا تلك الهجمة الشرسة أو ما يسمى بالانقضاء الصليبي مقترنة بالاستعمار وتجسيد الهجمة بصورة عسكرية واستيلانية على مقدرات البلاد الإسلامية في نهاية القرن الخامس عشر وهي الفترة التي كانت قد شهدت ظهور الجناح الشرقي في تركيا العثمانية واقتحامها أوروبا من شمالها ووسطها ، فكانت الخريطة العامة في ذلك الوقت هي الصراع في ثوب جديد بين التوسع الإسلامي في أوروبا والتوسع الاستعماري في العالم الإسلامي . وتعمد الحملة الجديدة إلى كل الوسائل الإعلامية والسياسية مستغلة كل شيء بما في ذلك ما ترسب خلال نصف القرن الماضي من صور سلبية للإسلام والمسلمين .

الهدف الثالث : هو استفزاز المسلمين وتشويه صورة الإسلام ورسوله في الغرب حتى تتسوء العلاقة بين المسلمين والغرب وتتعلق سبل الحوار والتفاهم لصالح اليمين المتطرف المسيحي أو الصهيونية المسيحية .

الهدف الرابع : هو تجسيد الخوف من الإسلام وحملة كراهية الإسلام ، " الإسلاموفوبيا " التي تجمع في طياتها بين الخوف والتربص والكراهية، وتحقيق ما

أرادَه البعض وبشر به منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي من أن الإسلام سيصبح هدفًا للغرب بعد انحصار الخطر الشيوعي، وبدأ الغرب بالفعل يستعد لذلك مما نراه الآن من آليات وابتداعات لمقاومة الإسلام بعد ربطه هذه المرة بالإرهاب، وليس دعاوى الديمقراطية لمقاومة الثقافة الإرهابية وتجديد الخطاب والفكر الديني وتطوير البرامج التعليمية إلا أداة للتدخل في المجتمعات الإسلامية وتبرير العبث بثقافة المسلمين، كما أن المواجهة العسكرية التي تضمنتها نظرية الرئيس بوش للإرهاب وهي الجناح الثاني مع الديمقراطية لمقاومة الإرهاب إلا ذريعة أخرى لتحطيم العالم الإسلامي وليست الحرب الدولية لمكافحة الإرهاب إلا حملة أمريكية للقضاء على الإسلام وإذلال المسلمين.

ولاشك أن إشاعة الخوف من الإسلام وتكريس هذه الثقافة في المجتمعات الغربية عن طريق نشر الصور المتوحشة للمسلم وسلوكه يسمح للمنظمات المتطرفة اليمينية في الغرب من المطالبة بوقف هجرة المسلمين إلى أوروبا وطرد من بقي منهم خاصة بعد وقوع أحداث مدريد ولندن عام ٢٠٠٥ والتي كانت الشرارة التي استغلت لبدء الحملة الجديدة أو الموجة الجديدة من الحملة المستمرة، وقد أدى ذلك بالفعل إلى نقل المساندين للحقوق الإسلامية وأثر ذلك على قضايا العالم الإسلامي والعربي، كما سمح للحكومات الأوروبية بأن تتغلب على المعارضة وتصدر تشريعات مكافحة الإرهاب التي وضعت الأقليات الإسلامية في دائرة الشك والاثام.

والظاهر لكل مراقب أن الدوائر الصهيونية واليمينية التي تطالب بالتصدي للأقليات الإسلامية ضمن استهدافها وكرهيتها لكل الأجانب تستثني بشكل خاص الأقليات اليهودية، كما أن هذا المناخ والإساءة إلى الرسول الكريم يسمح لها بأن تشيع بأن المسلمين لا يتمتعون بالتسامح إزاء نقد غيرهم لهم، لذلك لا يمكن أن يكونوا جزءًا من نسيج المجتمعات الغربية ذات الحضارة المسيحية، وقد آن الأوان لفرزهم باعتبارهم بثورًا ضارة على جسم المجتمع الأوروبي وتهديدًا مستمرًا لتطوره الاجتماعي. وفي هذا الإطار حاول البعض دون جدوى أن ينسب أعمال الشغب في باريس عام ٢٠٠٥ إلى عناصر إسلامية كما كان الحال دائمًا في اتهام المسلمين الجاهز بأي عمل تخريبي لولا أن المفكرين في فرنسا أدركوا خطورة تسييس القضية لصالح التيارات المتطرفة وبدأوا يعالجون الموضوع من زاوية إيجابية وبشكل أخص من زاوية علم الاجتماع.

الهدف الخامس للحملة هو الدعاية للمسيحية وبيان مدى تسامحها مقابل الإسلام المتصل بالإرهاب . ولا يخفى أن هذا الهدف ينطوي على الترويج للمسيحية رغم فصل الدين عن الدولة ، وذلك بعد أن انصرف الشباب عن دور العبادة مقابل إقبال الشباب المسلم على المساجد، وتوحش التيارات الإلحادية المادية مع ارتفاع أسوار العولمة، وكذلك تهدف الحملة في هذا المقام إلى مواجهة الأعداد المتزايدة للذين يعتقدون الإسلام لأن هذا الإقبال على الإسلام يحض حجتهم بأن الإسلام قد انتشر بالسيف، كما أن التصدي للمتولين للإسلام يفضح ما يتقولون به من حرية شخصية في اختيار الإله والسلوك .

وربما هذا هو الذي يفسر انضمام البابا في هذه المرحلة إلى الحملة ضد الرسول والإسلام لأن تحول الشباب عن الكنيسة وظهور الفضائح والانقسامات الكنسية يضعف السلطة الدنيوية للبابا وهو بذلك يصل تقليدًا معروفًا منذ الحروب الصليبية وخطاب الكنيسة الذي يعتبر القرآن الكريم مصدرًا للإرهاب بآياته عن الجهاد والسيف بينما أحجم المسلمون عن المس بكتاب المسيحيين صدعًا بأوامر دينهم.

ويرى المعاصرين من آباء الكنيسة مثل الأب موريس يورمان أن السيف شعار المسلمين يدل على العنف وأن السلم لا مكان له في دنيا المسلمين كما كرست الكنيسة مع غيرها تعميم الإرهاب على عموم المسلمين دون تمييز بين المعتدل والمتطرف، كما أن الكنيسة هي التي رسخت مقولة أن الإسلام عقيدة ابتدعها محمد قوامها الكذب والتشويه المتعمد للحقائق والجبروت والانهلال الخلفي والانفلات مع الشهوات والقتل وهو ما يناقض في زعمهم ما تدعو إليه المسيحية .

وقد ساهمت المنظمات الصهيونية في هذه الحملة التي صورت الأقليات الإسلامية على أنها أفواج من الغزاة الجدد لأوروبا، فإذا كان المسلمون قد غزوا أوروبا حربًا في العصور الوسطى فإن الأقليات الإسلامية تغزو قلب المجتمعات الأوروبية سلمًا واستغلالًا لسماحة المسيحيين وديمقراطية الغرب.

وقد أجرت هذه المنظمات الصهيونية مقاربات متكررة بين الإسلام ومعاداة السامية مستدلة بذلك بما ورد في القرآن حول اليهود وغدرهم وقتلهم الأنبياء وزيف كتابهم في قوله تعالى " ويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم " .

الهدف السادس المتصل بهذه النقطة هو أن نشر الرسوم المستفزة للمسلمين والمسيئة لرسولهم الكريم يعد اختبارًا لولاء الأقليات الإسلامية في أوروبا وكان عليها أن تختار بين الانتماء الديني والانتماء الأوربي وأن الإسلام لا يمكن أن

يكون جزءًا من ثقافة أوروبا . وهذه حقيقة يكشفها موقف الاتحاد الأوروبي من تركيا كما تكشفها تصريحات علنية للكثير من كبار القادة والزعماء في أوروبا الديمقراطية . ويتحصل هذا الهدف في أن الأقليات الإسلامية قد اختارت الولاء لدينها ونبیها ويستدلون على ذلك أيضًا بأمثلة عملية وهي انخراط عدد من الشباب الأوروبي في الحرب في العراق ضد جيوشهم الوطنية مما أحدث انقسامًا حادًا بين الولاء للأمة الإسلامية والولاء للأمم الأوروبية التي يعيش فيها المسلم .

والمعلوم أن الصهيونية قد ربطت منذ عدة قرون بين الهدف المسيحي والهدف اليهودي ضد المسلمين، واعتبرت أن هذا الهدف مشترك بينهما ضد عدو واحد، وكشف الصهاينة في كتاباتهم وخاصة المستشرقون منهم عن الحض على كراهية الإسلام ومحاربتة والقول بأن عالمية الإسلام وخطاب القرآن هما نزعة استعمارية عالمية لا تميز بين المسيحيين واليهود وهو نفس المنطق الذي ساقه اليهود عام ١٩٦٤ ليحصلوا على وثيقة الفاتيكان لتبرئة اليهود من دم المسيح، مثلما تمكن اليهود منذ العصور الوسطى من الربط بين التوراة والإنجيل باعتبارهما كتابًا واحدًا أحدهما قديم والآخر جديد .

الهدف السابع : هو شق الصف الإسلامي وإيقاع الفتنة التي بدأت بالفعل بين المسلمين بمختلف طوائفهم وبين عموم المسلمين وبين الغرب وبين المسلمين المتدينين والعلمانيين بحيث أصبح العلمانيون في هذه المعركة يقفون في خندق أعداء العالم الإسلامي . ولا يجوز أن نغفل في هذا السياق عن ظهور عدد كبير من الدعاة الهواة في تفسير القرآن وعلومه وتقديم الفتاوى ونشرها في الفضائيات وزرع البلبلة حول أصول الدين وأحكامه الثابتة مما أحدث فوضى حقيقة واضطرابًا واضحًا في الشارع الإسلامي .

الهدف الثامن هو الرغبة في إظهار الفارق بين همجية الرد الإسلامي على الإساءة للرسول الكريم وبين حضارة أوروبا التي لا تحترم مقدسًا ولا تعبد إلا المادة، وأن حرية التعبير أو بمعنى أدق حرية الإساءة للآخرين ما عدا اليهود هي أعز ما يحرصون عليه. ولا يخلو هذا الهدف من محاولة استقزاز الأقليات الإسلامية لتعزيز المقولات السابقة عنهم. كما لا يمكن أن نغفل في هذا السياق عن أن نشر الرسوم المسيئة للرسول الكريم تعطي المنظمات الإرهابية التي تتظاهر بالانتصار لرموز الإسلام ومقدساته الفرصة لكي تثبت أن نظرتها للغرب الصليبي وتحالفه مع الصهيونية هو التحليل الصائب .

وقد يحلو لرواد الحملة أن يروا هذا الاستقطاب الحاد بين خطاب التطرف الإسلامي وخطاب التطرف الصليبي، فالأول يتزعمه بن لادن بمفرداته حول غزوتي نيويورك وواشنطن وانقسام العالم منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى فسطاطين أي معسكرين أحدهما معسكر الإيمان والآخر معسكر الكفر تجديداً لمقولة تقسيم العالم في العصور الوسطى عند المسلمين إلى دار السلام ودار الحرب، مقابل خطاب بوش حول محور الشر ومحور الخير، والتقابل بين خطاب الجهاد والقتال الدائم عند بن لادن في التفسير المتطرف لآيات الذكر الحكيم وبين خطاب بوش حول الحرب الاستباقية وأنه مبعوث العناية الإلهية لحماية العالم من الإرهاب الإسلامي، وما بين الخطابين المتطرفين يشقى المسلمون .

وخلاصة القول، في هذه النقطة هي أن الحملة متمدة وموجهة وتتسم بالعداء المقصود وأن توقيتها وتكثيفها منذ صيف ٢٠٠٥ ربما يكون له علاقة مباشرة بتفجيرات مدريد ولندن التي اعتبر بوش أنها تؤكد صدق نظريته بأن الخطر الإسلامي لا يستهدف أمريكا وحدها وإنما يستهدف حضارة البشرية كلها مما يبرر له كافة الصلاحيات بمحاربة هذا الخطر على مستوى العالم، كما لم يفت الرئيس بوش أن يبرهن للشعب البريطاني أن بريطانيا لا تساند الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب على سبيل المجاملة، وإنما لأن الإرهاب يستهدف الجميع وذلك رداً على نقاد توني بليير .

ولم يفت الإعلام الصهيوني أن يلفت النظر إلى أن الأقليات اليهودية تختلف تماماً عن الأقليات الإسلامية، فالأولى تبني والثانية ترهب وتهدم بسبب إخلاصها لنبيها ودينها، فأصبح الإخلاص للدين في هذا الخطاب الصهيوني قريباً وديفاً للنفاني في الإضرار بالمجتمع الغربي، كذلك أشار الإعلام صراحة إلى أن الإرهاب الذي ضرب أوروبا جاء من أقليتها الإسلامية التي لم تحترم أمن المجتمعات التي احتضنتها وتربت فيها بخلاف الإرهاب الذي هاجم الولايات المتحدة من الخارج .

ولاشك أن هذه المقاربة أحدثت أثراً فادحاً في نفوس الأوروبيين وأدت إلى تفاقم فزعهم من الإسلام والأقليات الإسلامية وأضاعت الأصوات العاقلة الموضوعية التي تطالب بالتحليل الموضوعي لهذه الظاهرة .

كذلك تم استغلال هذه الحملة وردود الفعل عليها خاصة تلك الردود الغاضبة من الشباب المسلم وعجز الحكومات أو تراخي بعضها في ضبط ردود الفعل دفع الحكومات الأوروبية إلى النزول إلى ساحة الدفاع عن التصرفات المسيئة للرسول

بدعوى حرية التعبير رغم الحقيقة الواضحة وهي أن حرية التعبير لا تثار إذا تعلق الأمر باليهود عموماً وإسرائيل ومقدساتهم . ولذلك رأى البعض أن هذه الحملة في توقيتها وكثافتها وتجهيزها صناعة صهيونية حتى تستدرك هذه الحملة إيقاع الضرر الذي فوئته الحملة الشرسة التي انطلقت من أحداث ١١ سبتمبر والذي خفت أوارها بسبب تكشف الكثير من حقائقها وإدراك العالم كله لدواعيها .

ثالثاً : سبل مواجهة الحملة:

يتضح من التحليل السابق ارتباط الحملة الجديدة بوضع دولي خاص خلقته أحداث ١١ سبتمبر وارتبطت في نفس الوقت بالحملة الضخمة التي انطلقت من سبتمبر لتدمير الهوية الإسلامية وزعزعة العقيدة واستهداف أركانه الأساسية وهما القرآن والسنة وقد استغلت هذه الحملة الجديدة هجمات مدريد ولندن حتى تنقل الفزع إلى الديار الأوروبية وتخلق وحدة عربية ضد الإرهاب الإسلامي في الوقت الذي يبرأ الإسلام والمسلمون مما لحق بهم وبدينهم وبتلك اللعبة المكشوفة بين ما يسمى بالإرهاب الإسلامي والمصالح الغربية الكبرى ، فالحملة الجديدة إذن هي استكمال وتابع للحملة الأصلية التي انطلقت عام ٢٠٠١ كما أنها فصل جديد في مسلسل قديم ولكن الجديد فيها هذه المرة هو التركيز على علاقة الإسلام بالإرهاب الذي لحق بالقرآن الكريم وبرسول الإسلام صلى الله عليه وسلم ، ولذلك حرصت الرسوم الكاريكاتورية على أن تصور الرسول الكريم بزي عربي وفي عمامته قنبلة وهو ضرب لعصفورين بحجر واحد : العروبة والإسلام .

والغريب أن الفصل بين العروبة والإسلام هو صناعة علمانية ولا نزال نذكر الحروب الفكرية المصطنعة بين الإسلاميين والعروبيين وقد نسوا جميعاً الحقيقة المؤكدة وهي أن العروبة بغير إسلام بدعوة وجهالة وأن الإسلام بغير عروبة علم يحتاج إلى سارية فالعروبة هي الحاضنة للإسلام والإسلام هو روح العروبة، فقد أعز الله العرب بالإسلام بعد ذلك ، كما أذلهم عندما فرطوا في الإسلام وهو لا يعد تفسيراً دينياً لظاهرة انحطاط العرب بقدر ما يعد قراءة تاريخية دقيقة لعلاقة العروبة والإسلام .

إذا كانت الحملة تستهدف كل ما اشرنا إليه وتتطلق من استغلال واضح لظروف معينة وأهمها اختطاف بعض المنظمات الإرهابية للإسلام واغتصاب الحديث باسمه وهم خطر على المسلمين قبل أن يشكلوا خطراً على غيرهم ، كما أنهم أسهموا في رسم صورة الإسلام السلبية عند الآخرين .

لاشك أن غضبة المسلمين لقرآنتهم ونبیهم لها ما یبررها، ولكنهم یجب أن یدركوا أن الحملة سوف تتكرر وأن مجرد الغضب هو تنفیس عن حالة نفسیة وأن الغضب المدمر هو بالضبط ما تهدف إليه الحملة .

ومن الصعب فی هذه العجالة أن نقدم استراتیجیة شاملة لمعالجة هذه القضية الخطیرة، فسوف تظل حرية التعبير فی أوروبا هی الحصانة التي یستتر بها كل من یسئ إلى الرسول الکریم ، ربما عن جهل بمكانته فی بعض الأحيان وربما لفهم عمیق لهذه المكان فی أحيان أخرى، وربما لأن أوروبا لا تقدر مسیحتها ولا تعترف بإله وتدخل ذلك كله فی إطار الحرية الشخیصیة .

فإن قلنا إن الإساءة للرسول ثقافة أوروبیة لا یمكن للعالم الإسلامی أن یغیرها أدى ذلك إلى طریق مسدود، وإن قلنا أن الحملة المسیئة للرسول الکریم تتطوي على استخفا للمسلمین والإسلام لأدی ذلك التحلیل إلى الانتظار إلى الیوم الذي یصبح فیة المسلمون قوة یعتد بها ویخشى بأسها. وإن قلنا أن كف الحملات عن الیهود ومقدساتهم فی أوروبا سببه حماية الولايات المتحدة لإرائیل وكل ما یرتبط بها وهو أمر لا یقابله نفس الشيء فی المعسكر الإسلامی لأصنبا كبدا الحقیقة ، ولذلك فإننی أعتقد أن معرکتنا الرئیسیة لكف الحملات عن دیننا ورموزنا المقدسة لیس معركة دینیة وإنما هی معركة شاملة یشارك فیها السیاسیون والمثقفون والمشتغلون بأمور الدین والإعلام ، ولهذا السبب فإننا یجب أن نخطط شاملة تهدف إلى تنقیة أفعال المسلمین وترقیتها بفهم أصول دینهم وتنقیة المعالجات الإعلامیة مما یسئ إلى الدین والتوجه إلى الآخر بأفضل ما فی هذا الدین من قیمة وأن نبذل جهدًا لكي تعادل الكفة بین المسلمین والولايات المتحدة وأن نقیم جسورًا قوية من الوئام مع العقلاء فی الغرب وأن ندین الإرهاب والتطرف كلما وقع بصرف النظر عن الدیانة التي ینتمی إليها الإرهابیون وأن نهتم اهتمامًا بترجمة معانی القرآن الکریم وإعداد الدعاة المستتیرین .

وأظن أن ذلك كله یجب أن یتوازی فی حملة شاملة طويلة الأجل فکما أن الإسلام قوي بذاته منتصر بطبیعته فیجب أن یكون المسلمون فی مستوى الیقین بتصرفاتهم وسلوکهم ، وألا یعبأوا کثیرًا بما یفعل السفهاء فی الغرب وألا یكونوا عرضة للاستفزاز الدائم وأن یركزوا على هذه الخطة لأن الله لا یغیر ما یقوم حتی یغیروا ما بأنفسهم .